

محمد زاهد جول

تموز
2016

الانقلاب العسكري
في تركيا
بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي

(صراع حضارات أم حروب صليبية)

الجمهورية التركية الثانية جمهورية أردوغان
وتداعيات فشل انقلاب 15 تموز 2016م

دار ابن حزم

هذا الكتاب

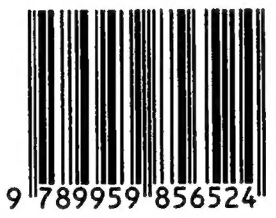
سيصدر الكثير من الكتب عن انقلاب تموز 2016 في تركيا، ولكن أحداً منها لن يغني عن هذا الكتاب، الذي يسجل شهادة حية عن ليلة الانقلاب ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة، ومؤلف الكتاب ليس شاهداً على الحدث فقط بل هو جزء منه، وكان يمكن أن يكون أحد ضحاياه، ولكن اللّه قدر له أن يكون من صناع النصر بلسانه وكلماته الصادقة والشجاعة على كل الفضائيات العربية في تلك الليلة الظلماء.

إنه كتاب ملحمة شعب مسلم أحب الحرية والديمقراطية والدولة المستقلة ودافع عنها، واستشهد من أجل مبادئه وقيمه وحضارته، فأعطى درسا لا ينسى لكل أعداء تركيا في الداخل والخارج، من أدعياء الديمقراطية ودعاة صدام الحضارات وأعداء الإنسانية.


9789959856524

الانقلاب العسكري
في تركيا
بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي

الطَّبْعَة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



ISBN 978-9959-856-52-4

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

الانقلاب العسكري في تركيا

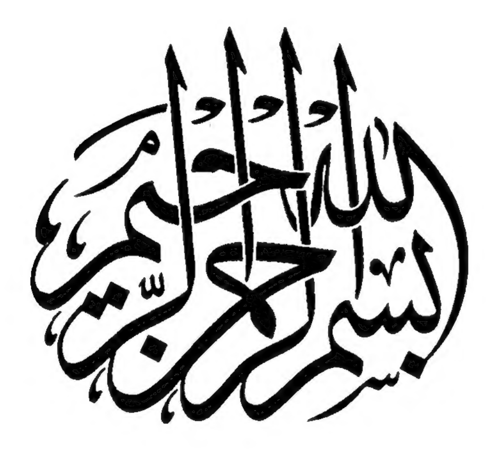
بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي

(صراع حضارات أم حروب صليبية)

الجمهورية التركية الثانية جمهورية أردوغان
وتداعيات فشل انقلاب 15 تموز 2016م

محمد زاهد جول

دار ابن حزم



الفهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

الإرث الحضاري للجمهورية التركية:

لكل شعب قدره، وقدر الشعب التركي في هويته وانتمائه وماضيه ومستقبله، وهذا موازٍ لقدره الجغرافي في انتمائه الأكبر لآسيا والشرق، وقدره الجغرافي الأصغر في انتمائه إلى أوروبا والغرب، جغرافياً، تقع الجمهورية التركية في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية، ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية، وتطل تركيا على عدة مسطحات مائية هي البحر الأسود والبحر المتوسط، وبحر مرمرة، وبحر إيجة، وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التركية ٧٨٣,٥٦٢ كم٢، منها ٧٦٠,٧٧٠ كم٢ أراضي، و٩,٨٢٠ كم٢ مياه، وتشكل أراضي الأناضول ٩٧ ٪ من مساحة البلاد، فيما يشكل الجزء الأوروبي نحو ٣٪.

هذا الجزء الصغير نسبياً من مساحة تركيا في أوروبا وهو ٣٪ سبَّب لها الكثير من الفوائد والنجاح والانفتاح الحضاري والحداثة الفلسفية والتحديث الصناعي والتكنولوجي في العقود الأخيرة، ولكنه تسبَّب لها أيضاً في صراع مرير مع الدول الأوروبية عبر التاريخ العثماني، انتهى في نظر أوروبا بالمسألة الشرقية، وخلاصتها أنّ الشرق العثماني التركي المسلم خطر على أوروبا التي تقع غربه، وينبغي الحذر منه ومواجهته عند الضرورة، بل حرمانه من القدرات المادية والمعنوية، التي يخشون أن يهدد بها أوروبا بظنونهم وتخيلاتهم، سواء في جغرافيتها والهجرة إليها، أو في إقبال المجتمع الأوروبي عليها حضارياً، حتى اصطنع الأوروبيون فرية الإسلاموفوبيا والتركوفوبيا وأردوغانفوبيا وغيرها.

وكل ذلك لتبرير عودة الدول الأوروبية وأمريكا للتدخل في الجمهورية التركية للإساءة إليها على طريقة التدخل في الدولة العثمانية قبل أكثر من قرنين، عندما ظهرت عليها بوادر الضعف بالنسبة إلى صعود التقدم الأوروبي الحديث، وعندما دعمت أوروبا أول انقلاب على الدولة العثمانية من جمعية الاتحاد والترقي واستيلائها على السلطة الحكومية عام ١٩٠٨م، وهي الحكومة التي اتخذت قرار دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء عام ١٩١٤م، ودون العودة إلى قرار الخليفة العثماني، وانتهت حكومة الاتحاد والترقي بنهاية الحرب وخسارة الدولة العثمانية للحرب واحتلالها من قبل دول الحلفاء الأوروبيين.

كانت حروب التحرير التركية التي قادها القائد العسكري مصطفى كمال هي ضد الدول الأوروبية بصفتها دولاً محتلة للأراضي التركية، وكلها تمت في عهد الدولة العثمانية، فتمت من عام ١٩١٩م ولغاية ١٩٢٢م، بينما كان تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣م، فكانت نهاية الحرب العالمية الأولى، ونهاية حرب التحرير على موعد بنهاية عصر سياسي عثماني وتأسيس عهد تركي جمهوري بعد حرب التحرير عام ١٩٢٣م، لم تكن فيه تركيا بعيدة عن أيدي العدوان وشروط الهزيمة، فخضعت تركيا في تلك الظروف الدولية القاهرة إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣م وشروطها وتوابعها، وبالأخص في رسم حدودها الجغرافية ورسم علاقاتها الدولية مع الأقطار الإسلامية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية.

كان من بواعث حرب التحرير مطالبة الشعب التركي بحريته من الاحتلال، وباستقلال دولته، وبامتلاك قراره السياسي الذي يتجسد بالديمقراطية، وأن يتولى شؤون الجمهورية رجال مختصون بإدارة شؤون السياسة والبرلمان، وكانوا في معظمهم من القادة العسكريين الذين شاركوا في حرب التحرير، وآخرون في شؤون الاقتصاد وشؤون الجيش، وآخرون يتولون الشؤون الدينية، الذين يتولون شؤون المعارف والمساجد والمدارس الدينية والوعظ، وهكذا.

ورث مصطفى كمال الجيش العثماني وأعاد تشكيله وبناءه، وقرَّب إليه الموالين له ليكونوا نواة الجيش التركي الحديث، وشكّل من المقربين منه من العسكريين والمدنيين ورجال الأدب والفكر مجلس الأمة التركي الكبير «البرلمان»، وأسس النظام الجمهوري بعد إلغاء السلطنة عام ١٩٢٣م، ليكون حكم الشعب التركي من الأتراك، وألغى نظام الخلافة عام ١٩٢٤م، حتى يفصل حكم الجمهورية التركية عن حكم المسلمين خارج حدود الجمهورية التركية؛ لأن الجمهورية هي دولة الأتراك الذين كانوا يعيشون على هذه الأرض من كل القوميات المسلمة في عهد الدولة العثمانية، وبحسب الضغوط الأوروبية في تلك المرحلة جرى ترحيل المسلمين التابعين للهوية العثمانية إلى داخل حدود الجمهورية التركية، وترحيل غير المسلمين من داخل الجمهورية التركية إلى الدول الأوروبية الشرقية والغربية، وهذا أدى إلى أن تكون الجمهورية التركية دولة مسلمة بالكامل، فكانت نسبة المسلمين فيها تبلغ ٩٩٪، وعندما سئل مصطفى كمال «أتاتورك»(١)، مؤسس الجمهورية التركية في ذلك الوقت عن تعريف هوية المواطن التركي الجديد ما هو؟

أجاب بأن التركي هو: **المسلم**.

هذا الإرث السياسي والديني والحضاري والجغرافي هو أساس الشعب التركي الحديث، فهو مسلم بفطرته، ومسلم بقناعته العقلية بالإسلام ديناً حضارياً، ومسلم بالهوية التي اختارتها له القيادة القومية التركية قومياً بعد الحرب العالمية الأولى؛ أي: عند تأسيس الجمهورية، وذلك بسبب ما فرض على الدولة التركية من اتفاقيات لإجراء تبادل سكاني على أسس دينية، فتم

---

(١) مصطفى كمال (١٨٨١ ـ ١٩٣٨م): ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر إيجه، تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق (١٩١٥ ـ ١٩١٨م)، خاض حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٢م)، عمل على تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير ١٩٢٠م، أعلن قيام الجمهورية ١٩٢٣م وعاصمتها أنقرة، انتخب رئيساً وألغى الخلافة في ٣/٣/١٩٢٤م.

جعل الجمهورية التركية جمهورية مسلمة بكامل سكانها، ورغم ذلك تلاقت رغبة الأوروبيين مع الأتراك الجمهوريين على تحديث الجمهورية التركية الجديدة وفق أسس بناء الدول الأوروبية وطرق تحديثها ودستورها وعلمانيتها، في رغبة مشتركة لتأسيس الجمهورية التركية في هويتها الثقافية العصرية، ولكن بطريقة فجة وعدوانية على قيم الشعب التركي، فقد غيَّر أتاتورك القَسم الرئاسي بالقَسم بالكرامة والشرف بدل القسم باسم الله ﷻ، محتجّاً بأن ذلك: «هو المعمول به في الدول العصرية، حيث لا يوجد إشارة دينية فيها»، ولم تكن هذه الحجة صحيحة أولاً، وغير واجبة على الشعب التركي ثانياً حتى لو وجد ذلك في أوروبا، وهو ما أوجد رفضاً شعبيّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً، وقاد بعض حركات الثورة الشعبية ضد ذلك، ولكنها قمعت بالقوة المسلحة.

وكان رفض الشعب التركي المسلم لهذه التغيرات الفجة لأنه لم يكن مضطراً للتشبه بأنماط العيش الغربية وهو يملك أنماطه التراثية وتقاليده الشعبية والحضارية الخاصة، فحاول العسكر والحزب الحاكم حزب الشعب الجمهوري ذو الهوية اليسارية الطاغية إكراه الشعب على اعتقاد أفكار وقيم يصفونها بأنها عصرية ومتحضرة، ولكنها في نظر الشعب التركي أفكاراً غربية وأوروبية وغير إسلامية، وهذا أوجد تناقضاً بين مطالب الحكومة التركية وأدواتها من الأجهزة الأمنية والعسكرية والحكومة المدنية ووزاراتها والمطالب الشعبية من الحكومة الجديدة، فالشعب يريد الحكومة الجديدة له ولأهدافه بينما ذهب النظام الجديد يفرض القيم الغربية رغماً عن التوجهات الشعبية الدينية والثقافية والحضارية التراثية للشعب التركي.

كان من أخطاء القيادات السياسية الأولى للجمهورية التركية اعتقادها بأنه يمكن نزع الهوية الحضارية للشعب التركي بنفس السهولة التي اُنتزعت فيها الجمهورية التركية من الإرث السياسي للدولة العثمانية، وهذا خطأ كبير كلَّفهم محاولة قمع الإرادة الشعبية بالقوة ودون فائدة، وأن يفرضوا وجهة النظر التي يصفونها بالعلمانية بطريقة دكتاتورية ومن غير تقبل شعبي، فأدى ذلك إلى

تحول القناعات الشعبية إلى قناعات وحركات سرية، يتم التعبير عنها بالانتخابات التي تجري بالاقتراع السري أيضاً، وانتخاب الأشخاص أو الأحزاب القريبين من الهوية الحضارية للأمة، والذين يترشحون إلى السلطة التشريعية والتنفيذية منذ الانتخابات التعددية الأولى عام ١٩٥٠م.

كانت نتائج انتخابات عام ١٩٥٠م وخسارة حزب الشعب الجمهوري في تلك الانتخابات البرلمانية ونجاح الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس إعلان ولادة جديدة من التاريخ التركي، رسمت معالمه الإرادة الشعبية برفض توجهات وقيم حزب الشعب الجمهوري العلماني وسنده العلماني في المؤسسة العسكرية أيضاً، فتحول حزب الشعب الجمهوري وتنظيمه السياسي وشبكاته السابقة مع الجيش التركي إلى دولة عميقة تدير شؤون الدولة رغماً عن الحكومة الشرعية المنتخبة بزعامة مندريس، ولكنه فاز في الانتخابات التالية وكاد أن يفوز بعدها، فأقدمت الدولة العميقة والجيش وبالمشاركة مع أمريكا والدول الأوروبية على قمع الإرادة الشعبية بالانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٠م، وإعدام عدنان مندريس، لإيقاف المسار الديمقراطي للشعب التركي؛ لأنه يقودها وفق مطالبها إلى الحرية الثقافية والحرية السياسية، فكان الانقلاب العسكري الأول بإشراف أمريكي وبأدوات تركية في مقدمتها المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت، وهدف الانقلاب العسكري إخراج الشعب التركي من هويته الحضارية أولاً، وحرمانه من حرية امتلاك مشروع التقدم الاقتصادي والصناعي الخاص به إلا بإشراف أمريكي وأوروبي، حتى تبقى الجمهورية التركية ثكنة عسكرية تابعة لحلف الناتو، وسوقاً تجارية تابعة لمصانع الاتحاد الأوروبي، وهو ما لم يرض الشعب التركي، وجعله يواصل البحث عن خلاصه مرة أخرى وأخرى.

لقد كان الانتقال من سياسة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية مطلباً شعبياً لأنه وكما كان مأمولاً أدى إلى انفراج ثقافي وديني وروحي واجتماعي واقتصادي وسياسي في آن واحد، وإلا فإن الدولة سوف تواجه الاحتجاجات

الشعبية المتواصلة بسبب صراع الهوية، وهو ما سوف يجعل الجيش ضد إرادة الشعب وهويته الحضارية، ولو عن طريق مقاومة مظاهراته واحتجاجاته وانتفاضاته الشعبية بين الفينة والأخرى، فقد شهدت تركيا الانتفاضات[1] التي اتخذت طابعاً إسلامياً في العشرينيات والثلاثينيات رافضة إصلاحات أتاتورك العلمانية[2]، ولكن الجيش التركي قاوم هذه الانتفاضات وقهرها عسكرياً في البداية، ولكن السلطة السياسية العلمانية نفسها، وبعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨م، وتولى الرئاسة قائد عسكري آخر هو عصمت إينونو[3]، أدركت أن الاستمرار في معاداة الدين يتناقض مع المشاعر الشعبية العامة، ولذلك كان لا مناص من تخفيف السطوة العسكرية على السياسيين وعلى الشعب معاً، ولكن مع وضعهما تحت المراقبة الدائمة.

إن مفهوم العلمانية الذي فرضه أتاتورك على الشعب التركي هو الذي صنع الصراع بين المتدينين والعلمانيين، وليس بين الدين والدولة فقط، ولا بين الجيش والشعب ولا بين الجيش والسياسة فقط؛ لأن الجيش هو من تولى فرض هذا التفسير في الحياة السياسية، وهو الذي تولى تطبيقه على الشعب، بالرغم من كونه مفهوماً تعسفياً وضيقاً، ولذلك نَصِفُ هذه العلمانية بالعلمانية الأجنبية والغربية؛ لأنها كانت مأخوذة من المجتمعات الغربية ومن المجتمع الفرنسي تحديداً الذي غالى في مكافحة مظاهر التدين في الحياة العامة، ولم تتوقف عند منع رجال الدين من التدخل في مسار الحياة العامة، أو فيما أطلق

---

(١) من هذه الانتفاضات المسلحة انتفاضة الشيخ سعيد بيران نور سنة ١٩٢٥م، انظر كتاب: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) انظر: صابان، سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تحرير عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص١٣٥.

(٣) عصمت إينونو (١٨٨٤ - ١٩٧٣م)، ولد في مدينة أزمير والتحق بالخدمة العسكرية وانضم إلى حركة مصطفى كمال عام ١٩١٨م، انتخب نائباً له، وقاد سياسة تركيا نحو الحياد.

عليه فصل الدين عن الدولة، بل في وضع القيود على الحريات العامة؛ أي: أنَ العلمانية الأتاتوركية لم تنبت من بيئة المجتمع التركي، ولم تستنبط من الدين الإسلامي، وهذا ما جعلها نبتاً هجيناً، وجعل الجمهورية وكأنها نبتاً هجيناً أيضاً، بل وجعل الجيش وكأنه من أمة أخرى غير الأمة التي تؤمن بما يؤمن به الشعب.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، ودخل العالم في سياسة الأحلاف، ونظراً لموقع تركيا الإستراتيجي وقربه من الاتحاد السوفيتي، فقد اهتمت بها أمريكا والدول الأوروبية للتحالف معها عسكريّاً أولاً، ثم الرغبة في الانفتاح السياسي ثانياً على الطريقة الغربية، وإنهاء حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، «وطبقاً لذلك جاء على لسان إينونو في خطابه أمام المجلس الوطني في تشرين الثاني ١٩٤٥م، بأنه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقاً للظروف المتغيرة في العالم»[١].

وجاء الانقلاب الأخير ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م ليؤكد أن الغرب ـ أوروبا وأمريكا ـ لا يزال على نفس الهدف في محاولة تغيير هوية الجمهورية التركية طالما لا يستطيعون تغيير هوية الشعب التركي؛ أي: أنهم يهدفون إلى صناعة المفارقة بين الشعب التركي والجمهورية التركية مرة أخرى، بأن تكون الجمهورية ومكوناتها العسكرية والمدنية والسياسية تابعة للغرب، ولتبقى المواقف الهوية الفردية للشعب التركي تابعة للشرق أو للإسلام، وهذا إصرار غربي على بقاء تركيا في نمط علماني واحد هو العلمانية الأوروبية فقط، ومنع المفكرين والسياسيين الأتراك من إنتاج العلمانية التركية الخاصة، القادرة على

---

(١) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٢٨. وعنه انظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي، حمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠م، ص٢٣١.

التوفيق بين الدين والدولة، وبين السياسيين والمتدينين في تحالف ودون تعارض، وهو الأمر الذي مكّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق نجاح ملموس فيه في سنوات حكمه الأربعة عشر سنة الماضية.

لقد كان إقرار التعددية الحزبية والديمقراطية مطلباً أوروبيّاً وغربيّاً أولاً، وضرورة اجتماعية أوجبتها مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة العلمانية في مؤسساتها، وبين الدين الذي يؤمن به المجتمع التركي، في اتجاه منحى تصالحي، وقد استفادت الحركات الصوفية والقوى الدينية من التعددية الحزبية لتجتمع قدر الإمكان في حزب يغير من معاناة الشعب التركي، فكان تجمع بعضها في الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس، الذي عمل سابقاً مع حزب الشعب الجمهوري بدعوة شخصية من مصطفى كمال أتاتورك، ولكنه تركه لأسباب سياسية، وقد كان الحزب الديمقراطي حزباً منافساً لحزب الشعب الجمهوري ولكنه لم يكن حزباً دينيّاً؛ لأن الدستور التركي والدولة العلمانية لم تكن تسمح بذلك، فكل المحاولات لتأسيس أحزاب إسلامية تم حلها ومنعها من العمل السياسي.

لقد أدت حرية العمل السياسي في تركيا إلى تراجع دور الجيش في الحياة السياسية، وكذلك أدت إلى تراجع دور ومكانة حزب الشعب الجمهوري في السيطرة على الحياة السياسية كاملة بين يديه؛ أي: أنّ الحرية السياسية في التعددية وتداول السلطة ديمقراطيّاً، لا تبقي الجيش ولا الأحزاب السياسية المستبدة في الصفوف الأولى، ولا يستأمنها الشعب على قراره السياسي ولا قراره الاقتصادي، ولا يستأمنها على مستقبل بلاده ولا أمنه القومي، طالما هي تابعة للغرب أولاً، وتتابع انقلاباتها العسكرية بأوامره دون توقف، وكأن هناك من يحركها في هذه الانقلابات ضد الإرادة الشعبية، وإلا فلماذا ينقلب الجيش على الإرادة الشعبية المنتخبة، ولماذا يعمل ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيّاً؟

والجواب الوحيد: هو أن هذه الحكومات المنتخبة تلبي مطالب الشعب

ولا تلبي المطالب الخارجية، وطالما هي كذلك فإنها تحقق نجاحاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وهو ما لا يرضي الدول الأوروبية الكبرى التي تريد بقاء تركيا تابعة للإرادة الأوروبية والأمريكية، وليس للإرادة الشعبية التركية الوطنية، ولذلك تبدو الانقلابات في تركيا هي صراع بين إرادة الشعب التركي وبين إرادة الدول الغربية الأوروبية وأمريكا في أهم أبعادها، وقد تجلى ذلك كثيراً في الانقلاب الأخير ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، بعد أن تنصل الجيش منه، وتبين أن الغرب وأمريكا استخدموا تنظيماً سرياً في التسلل في مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية والشرطية وغيرها.

لذا وبعد الانقلاب الأخير ١٥ تموز الذي كان في جزء مهم منه تمرداً عسكرياً داخل الجيش التركي، كان لا بد من إعادة بناء الجمهورية في هيكلها ونظامها السياسي ودستورها، وفي مقدمة ذلك أن تصبح المؤسسة العسكرية والجيش والقوات الأمنية التركية كلها بإشراف الحكومة التركية بحسب الوزارات المختصة من وزارة الدفاع الخاصة بالدفاع عن الحدود التركية الخارجية، وأن تكون وزارة الداخلية هي المختصة بحفظ الأمن الداخلي، ولذلك كان طبيعياً أن تعلن الدولة بعد انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م أنها تخوض حرب استقلال ثانية، لتوحي بأنها في مرحلة بناء الجمهورية التركية الثانية، التي تعالج كل مشاكل الجمهورية الأولى، ومن أهمها الانفصال والانفصام الحاصل بين السياسي والعسكري، وبين الحكومة الشرعية والجيش، فقد بقي الجيش طوال كل العقود الماضية تحت قيادة مستقلة، لرئاسة هيئة الأركان ورئيسها، وكانت رئاسة رئيس الجمهورية للجيش التركي في الدستور رمزية ومعنوية، بينما كان القرار العسكري الحقيقي بيد هيئة الأركان العسكرية، والجيش يرى نفسه أعلى أهمية ومسؤولية من الحكومة التركية المنتخبة، وهو ما أطمع الجيش التركي بالتدخل في الشؤون السياسية في تركيا مراراً، والقيام بأربعة انقلابات في أربعة عقود متتالية، قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، من عام ١٩٦٠م ولغاية ١٩٩٧م.

لذلك فإن الانقلاب الأخير ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، وبسبب دمويته الكبيرة، وبسبب اعتباره انقلاباً على الجيش نفسه، وبسبب تأكد الشعب التركي وحكومته الديمقراطية بأن الخارج له اليد الطولى بالتحريض على هذا الانقلاب ودعمه، كان لا بد أن تدخل الدولة التركية في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، ووضع دستور جديد يوافق عليه الشعب، وحرمان كل أنواع الانقلابيين من فرصة إعادة عدوانهم وإجرامهم ضد الإرادة الشعبية، وضد الحكومة الشرعية، وعدم تعريض الشعب والدولة والحكومة للخطر مرة أخرى في المستقبل، فالشعب التركي اليوم أمام فرصة تاريخية لإقامة الجمهورية التركية الثانية، بعد نحو قرن من الزمان على الجمهورية التركية الأولى، وقد أصبحت أمام مشاكل كبرى لا بد من معالجتها، ومنها بناء ديمقراطية أقوى وأكثر تقدماً واحتراماً للإرادة الشعبية، ومنع تكرار الانقلابات العسكرية، ومنع وصول أحد إلى السلطة في تركيا إلا من خلال الإرادة الشعبية والانتخابات الديمقراطية، وجعل الدولة التركية عصية على الاستقواء الدولي الخارجي عليها، سواء كان من الغرب أو الشرق، وسواء كان من العدو أو الصديق.

لقد آن الأوان أن تتصالح تركيا بكل مؤسساتها العسكرية والمدنية مع الشعب التركي، ومع تراث الشعب التركي الحضاري، وأن لا تتعالى عليه، فالإرث الحضاري للشعب التركي يستحق الاحترام، ومهما كانت الرغبة في تحديث الشعب التركي وتحديث الدولة التركية فإن ذلك لا يتناقض مع القيم الحضارية الدينية للشعب التركي، فالإسلام دين يؤمن به الشعب التركي، ولم يكن الدين عائقاً أمام النهضة التركية في الماضي أو الحاضر ولا في المستقبل، وكل الأحزاب السياسية القائمة في الحاضر، والقادمة في المستقبل مطالبة أن تقدم اجتهادها في فهم الإسلام، وفي متطلبات وجود الشعب التركي في هذه البقعة الجغرافية المتوسطة بين الشرق والغرب حضارياً وجغرافياً وصناعياً، فهذا يحمِّل الشعب والأحزاب السياسية التركية مسؤولية أن تقدم للغرب ما هو بحاجة له من الرقي الحضاري والفكري والثقافي واحترام حقوق

الإنسان حقيقة وليس وسيلة، وكذلك الأخذ من الغرب كل ما يحتاجه الشرق من مناهج تقدم معرفي واجتماعي وسياسي وتكنولوجي وغيرها.

والأهم من ذلك كله هو بناء هذه العلاقات بين الشرق والغرب على الاحترام الحضاري وتفاعله الإيجابي، وعدم التدخل في شؤون الآخر، إلا بالطرق المشروعة في العلاقات بين الشعوب الحرة، فإذا ثبت للشعب التركي بأن الدول الغربية كانت ضالعة في الانقلاب الأخير ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، سواء بالتخطيط أو التنفيذ أو العلم المسبق، فإن ذلك سيكون مسيئاً لتطلعات الشعب التركي بالتقارب مع الغرب، أو السعي لدخول الاتحاد الأوروبي.

فالهوية الحضارية والدينية للشعب التركي هي قدره، كما أن للشعب الغربي الأمريكي أو الأوروبي هوية الحضارية قدرياً، ومحاولة إرغام شعب على تغيير هويته الحضارية أو السياسية بالقوة والانقلابات العسكرية ليست عملاً حضارياً، ولا قانونياً، بل يزيد الهوة بين الشعوب، وما هو أسوأ أيضاً أن تكون الدوافع استعمارية واقتصادية وأيديولوجية مرة أخرى، كما كانت أيام الحروب الصليبية المقيتة في الماضي، فعقلية الحروب الصليبية عقليات عقيمة لم تنفع شعوب العالم في الماضي ولن تنفعه في المستقبل، وعودة الدول الغربية إلى هذه العقلية باسم الصليبية أو الأحزاب اليمينية المتطرفة أو الإسلاموفوبيا سوف تضر بالبشرية، وسوف تدفع الشعوب إلى الكراهية والحروب العالمية مرة أخرى.

لقد اختار الشعب التركي تاريخه الحديث والدخول في النظام الجمهوري بعد تضحيات كبيرة في حروب التحرير بعد الحرب العالمية الأولى، وارتضى الشعب مبادىء النظام الجمهوري بكل قيمها الحديثة، ولكن شريطة تفعيلها بالكامل بحقوقها وواجباتها، على أمل أن تلحق تركيا بركب التقدم الأوروبي، ولكن عدم تحقق ذلك بعد عقود فتح العيون على عيوب النظام الجمهوري وعلى من يقوده ويطبقه في تركيا، لمعرفة الخلل إن كان في النظام الجمهوري نفسه، أم في الحزب الحاكم، أم في كلاهما معاً، فلما وقعت الانقلابات

العسكرية المتوالية تبين أن الخلل في كلاهما، وما بينهما من كيانات موازية تمارس الوصاية على الدولة والشعب، وأن هذه الكيانات الموازية ترتبط بالدول الغربية في تحالفات سرية خبيثة لا تخدم الشعب التركي ولا تعبِّر عن إرادته الحرة، فوضع كل ذلك الشعب التركي أمام مصيره في اختيار قيادته بحرية والدفاع عن نفسه بكل قوة، سواء ضد الكيانات الموازية أو الانقلابات العسكرية المتحالفة معها.



الباب الأول

التاريخ التركي الحديث

الفصل الأول: مبادئ النظام الجمهوري.

الفصل الثاني: العلمانية الغربية ومعيارية العلمانية التركية.

الفصل الثالث: الانتخابات الديمقراطية طريق الشعب للتغيير.

الفصل الأول

مبادئ النظام الجمهوري

بدأت صياغة مبادىء النظام الجمهوري في تركيا في أواخر العهد العثماني تحت عنوان التنظيمات، فقد كانت كلمة التنظيمات تعني في ذلك الوقت الإصلاح والتحديث لأوجه الضعف في الدولة العثمانية، فقد بدأت القوى السياسية والقيادات العسكرية تشعر بضعف الدولة العثمانية التي أخذ الغرب يصفها بالرجل المريض منذ عام ١٨٧٦م، وكان من هذه التحديثات الدستورية ما أقدم عليه السلطان عبد الحميد خان الثاني، في «٥ شوال من عام ١٢٩٣هـ ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٦م بتنظيم مجلس عمومي (برلمان) يكون من مجلسين أحدهما ينتخب الأهالي أعضاءه ويسمى مجلس المبعوثان، والآخر تعين أعضاؤه من طرف الدولة ويسمى مجلس الأعيان»[١]، وتواصلت الجهود العثمانية في الإصلاحات الدستورية في الدولة العثمانية إلى وضع دستور للدولة العلية العثمانية، فكان وضع الدستور الأول المشتمل على مائة وتسع عشرة مادة، أمر بنشره وإعلانه قانوناً أساسياً بالأستانة وقرئ في جمع حافل في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦م، وقد بقيت معركة الدستور العثماني محل أخذ ورد حتى إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م، ووضع المبادئ الستة للثورة التي قادها مصطفى كمال «أتاتورك»، فيما عرف بالثورة الكمالية، وهي:

١ ـ الجمهورية، وهي تعني النظام الجمهوري في الحكم «إذ لا عودة

---

(١) الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق ص٥٩٠.

أبداً» إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم، أو حكم العائلة.

٢ ـ الوطنية أو المليّة، المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة، والاحتفاظ بطابع الأمة الوطني القومي.

٣ ـ علمانية الدولة، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم.

٤ ـ الشعبية، وديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، وتعني: أن الشعب مصدر السيادة والسلطة.

٥ ـ الدولتية، وهي تعني: قيام الدولة بالإشراف على الاقتصاد، والمراقبة في حرية إنتاج الأفراد، والمراقبة في اقتصاد الدولة ومراقبة القطاع الخاص، وإيقافه إذا أخلّ بالمصالح العامة.

٦ ـ الانقلابية، وهي عدم وجود ضرورة للتدرج في تنفيذ القوانين، وهي الثورية والتطوير في التقانة (التكنولوجيا) وميادين الحياة للقضاء على الجهل والفقر والتخلف[١].

وهكذا مرت الدول التركية بعدة مراحل دستورية متطورة وهي في مرحلة تأسيسها الأولى، بداية مع مرحلة التنظيمات العثمانية، ثم مرحلة الدستور في العهد العثماني أيضاً، الممتدة من عام ١٨٧٦م إلى عام ١٩٠٨م، حيث تولت جمعية الاتحاد والترقي الحكومة بانقلاب عسكري وإعادة العمل بالدستور مرة أخرى دون تعديل، ثم مرحلة الثورة الكمالية، التي بدأت حرب تحرير للبلاد وإخراج المحتل المستعمر لتركيا، ثم تحولت إلى قيادة وارثة للتركة السياسية للدولة العثمانية في الجغرافيا التركية التي أقيمت عليها الجمهورية التركية، وهي التي شكّلت في مبادئها الستة السابقة القواعد الدستورية لمرحلة

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٣٢٦، وانظر: تورال، ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا، طبعة أولى ٢٠١٢م، مركز المحروسة، القاهرة، ص١٣.

الجمهورية منذ عام ١٩٢٤م، فالمبادئ الجمهورية كانت في المرحلة الأولى تعني: حرية الشعب التركي، ومحاولة لمعالجة نقاط الضعف في الدستور العثماني.

لم يستعمل الدستور العثماني كلمة تركي إطلاقاً، ولم يتكلم عن القوميات التي تشكل هذه الدولة، وإنما عن حقوق من يحمل الجنسية العثمانية بتعبير العصر، سواء كان عربيّاً أو تركيّاً أو كرديّاً، أو مسلماً أو يهوديّاً أو مسيحيّاً، فالعبرة هي التابعية للدولة العثمانية، بينما جاءت مبادئ الجمهورية للحديث عن شعب واحد تجمعه القومية التركية كما في المبدأ الثاني من مبادىء الجمهورية، وحيث لا مكانة للدين في الحكم السياسي كان الحديث عن العلمانية في المبدأ الثالث، وحيث لا أسرة حاكمة مقدسة كما في الدستور العثماني فقد جاء الحديث عن الديمقراطية في المبدأ الرابع من مبادئ الجمهورية الستة، وأن تعريفها هو التعريف الأوروبي؛ أي: بحسب التعريف الأوروبي للديمقراطية.

هذه المبادئ للنظام الجمهوري الجديد نظر بها الأتراك مبادىء بناء دولة جديدة وشعب جديد، وليس بالضرورة تحميل مفهوم العلمانية في ذاك الوقت مفهوم الدولة المعادية للدين، بل يمكن استبعد هذا المفهوم في السنوات الأولى للجمهورية التركية لأن رجال الدولة الذين تشكّلت منهم الجمهورية التركية من السياسيين والعسكريين والقضاة والبرلمانيين كانوا من رجال الدولة العثمانية؛ أي: من الذين خدموا في وظائف الدولة العثمانية لسنين طويلة، وبالتالي فهم ليسوا مهيئين للانقلاب العقائدي في قلوبهم ولا في سلوكهم ولا في مشاعرهم.

ولكن تركيزهم أن تكون الدولة والحكومة والجيش والبرلمان من أبناء الشعب الذين يتخذون قراراتهم بأنفسهم، دون العودة إلى مرتبة مقدسة مثل الخليفة، ويفكرون بمصالح دولتهم ونجاحهم الدنيوي لبناء دولة عصرية متقدمة مثل دول أوروبا، دون أن يكون ذلك على حساب التخلي عن دينهم

ومعتقداتهم وعباداتهم وانتمائهم لأمتهم الإسلامية ودولتهم التركية، ولعل تولي رئيس الجمهورية التركية أتاتورك نفسه بطباعة المصحف الشريف وتوزيعه وهو رئيس الجمهورية، أحد المؤشرات أن الجمهورية التي كانت معنية ببناء دولة جديدة، وليس إقامة دولة معادية للدولة العثمانية، وإنما تجاوز مرحلة سياسية ضعيفة، وعدم السماح بعودتها في شكلها التاريخي، وتحميلها مسؤولية الضعف الذي لحق بالدولة قبل الحرب العالمية الأولى وخسارتها فيها.

وكذلك فإن المقاومة التي وجدتها الجمهورية الجديدة ضد محاولات التحديث كانت من قسم كبير من الشعب التركي ومن رجال الدولة العثمانية بل ومن الأدباء والمفكرين والشعراء العثمانيين؛ أي: الذين عاصروا الدولة العثمانية، ولم يكونوا يتصورون أن المسلمين يمكن أن يعيشوا دون دولة خلافة، ولذلك اعتبرهم الجمهوريون بأنهم من الرجال المضادين للجمهورية من الشعب التركي أو من الشعب العثماني، وهؤلاء لم يكونوا أتراكاً فقط، بل كانوا من كل القوميات الإسلامية التي انتمت للدولة العثمانية، وكان قاسمهم المشترك هو الانتماء للدين الإسلامي المرتبط بمنصب الخلافة المقدسة بحسب الدستور العثماني، وأن هيبة الإسلام وقوته هو في منصب الخلافة، ولذلك جعلهم الجمهوريون أعداء الدولة التركية الجديدة مثلهم مثل المحتلين الأجانب، ووصفوا بأنهم أعداء التحرير والاستقلال، رغم أنهم من أوائل من شارك في حرب التحرير، واستشهدوا في سبيل تحرير تركيا من المحتل البريطاني الأجنبي وغيره، فاضطر معظمهم للهجرة إلى خارج تركيا، وبالأخص إلى الدول العربية مثل مصر وسوريا ولبنان وغيرها.

في هذه الأجواء تم قراءة مبادىء الجمهورية التركية بقراءتين مختلفتين من الشعب التركي خاصة، ومن المسلمين بصورة عامة، فكان التمسك بهذه المبادئ تهمة بأنه ضد الخلافة وضد الإسلام على التوالي، بينما كان يراد منها أن تكون ضد التمسك بالصورة النمطية للنظام السياسي العثماني، وليس بالضرورة ضد الإسلام في نظر الجمهوريين، ولكن تواصل الصراع بين هاتين

القراءتين لسنوات متوالية ربما لم تتوقف حتى الآن، جعل أصحاب القراءتين في حالة عداء لبعضهما بعضاً، وكان درجة العداء في حالة زيادة مضطردة في السنوات الأولى أولاً، وأدت إلى حالات من ردود الأفعال السلبية من كلا الطرفين، فالجمهوريون والمؤيدون للنظام الجمهوري أخذوا يضعون القوانين التي تبعد أصحاب القراءة الأخرى الموصوفون بالمتدينين أو أنصار الدولة العثمانية أو أعداء الثورة الجمهورية الكمالية عن مراكز الدولة في الجمهورية الجديدة، وأخذوا يشرعون القوانين التي تبعد الجمهورية التركية عن النمط العثماني في الحكم والعيش والتفكير، وهذا أدى بهم أيضاً إلى التقارب أكثر من الدول الأوروبية التي جعلوها نموذجهم العصري الأول.

وهذا التوجه للجمهورية التركية الناشئة دعمته الدول الأوروبية على أساس أنه يخرج الإسلام من دائرة الخطر الذي كانت تخشاه الدول الأوروبية في المسألة الشرقية، وفي نفس الوقت سعي الدول والشركات الأوروبية بزيادة امتيازاتها الاقتصادية والتجارية داخل السوق التركي، فالدول الأوروبية وبالأخص فرنسا وبريطانيا ومعهما روسيا بدرجة ما كانت تتابع بكثافة التطورات الحاصلة في تركيا، وبالأخص أنها تفاوضت مع الجمهورية التركية على حدود الدولة السياسية بعد انهيار الدولة العثمانية باتفاقية لوزان عام ١٩٢٣م، وبالتالي فليس ما يمنع أن هذه الدول قد شاركت في صياغة رؤية طبيعة الجمهورية التركية التي تتطلع إلى اللحاق بالدول الأوروبية الغربية المنتصرة، وإن كانت الدعاية الشعبية تساوق الدعاية العالمية للاتحاد السوفيتي زعيم الاشتراكية العالمية، وربما تأثرت به الجمهورية التركية في أحد مبادئها المتعلق بالدولتية وضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عند الضرورة.

إضافة لذلك ينبغي النظر إلى أن مبادئ الجمهورية التركية هي نفسها مبادىء حزب الشعب الجمهوري، الذي قاد الجمهورية التركية بحكمه المنفرد في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومعها قيادة الجيش التركي، الذي كان معيار تبني مبادىء الجمهورية الجديدة هو معيار القبول

والترقي في الجيش التركي، فكان حزب الشعب الجمهوري حزباً يسارياً اشتراكياً في رؤيته الاقتصادية، ولكن عينه على الغرب بحكم ارتباط حزب الشعب الجمهوري مع الدول الأوروبية من الناحية الفلسفية العلمانية، ولذلك كان اندفاعه لتطبيق العلمانية أكثر تأثيراً عن غيرها من العلمانيات الأوروبية، وهذا ما جعل التطبيق الفرنسي للعلمانية في تركيا في العقد الأول من عمر الجمهورية التركية أن تبدو تركيا دولة علمانية معادية للدين والمتدينين، فلم تعد الدولة تتولى الشؤون الدينية إلا من خلال رئاسة الشؤون الدينية، بعد أن كانت وزارة في الحكومة في الدولة العثمانية تتولى الشؤون الدينية والمعارف والقضاء.

هذه المتابعة الأوروبية لتطورات الحياة السياسية في تركيا لم تتوقف بعد قيام الجمهورية بل ازدادت، وأخذت اهتماماً أكثر وأكبر بعد الحرب العالمية الثانية وتحول العالم إلى قطبين دوليين كبيرين، أحدهما يمثل الفلسفة الغربية الرأسمالية، وأداته العسكرية حلف دول شمال الأطلسي «الناتو»، ومحور الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، وأداته العسكرية حلف «وارسو»، حافظت فيها الدولة التركية على نظامها الجمهوري، وقد ترسخ بشكل أقوى، ولكنه كان أكثر تحرراً من هيمنة حزب الشعب الجمهوري بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠م، التي كانت على أساس التعددية الحزبية وفوز الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس فيها، فشرع الحزب الديمقراطي بالتحرر من العلمانية التركية ذات الصبغة الفرنسية المتشددة.

وبالرغم من أن الحزب الديمقراطي وكل الأحزاب التركية الديمقراطية التي أتت بعده لم تدعو إلى تغيير النظام الجمهوري، ولكن الدولة العميقة وقادة المؤسسة العسكرية كانوا يقاومون الانفتاح الثقافي في تركيا وعودتها إلى هويتها الحضارية الإسلامية، فقام الجيش التركي بأربعة انقلابات عسكرية ضد الأحزاب السياسية ضد الحكومات الشرعية الديمقراطية في النصف الثاني من القرن العشرين الماضي، بحجة الحفاظ على العلمانية ولو بطرق غير دستورية

وضد الديمقراطية، بينما حافظ الشعب التركي على مبادىء النظام الجمهوري، وكانت مطالبه في كل انتخابات ديمقراطية أن يجدد في بناء دولته بتفسيرات أكثر ملائمة للقيم الحضارية التركية، والحفاظ على الشخصية التركية برأسها الأوروبي وقلبها الإسلامي، وهو ما لم تستوعبه أو تتقبله الرقابة الأوروبية والغربية، أنها وجدت أنَّ الأحزاب السياسية التركية الديمقراطية، وبالأخص حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ أربعة عشر عاماً تفكر بقلبها ورأسها معاً؟



الفصل الثاني

العلمانية الأوروبية ومعيارية العلمانية التركية

لم تنبت العلمانية منذ نشأتها الأولى في تركيا نبتاً طبيعياً، فلم تكن نتاج صراع اجتماعي بين رجال الدين ورجال السياسة، ولا نتيجة صراع بين سلطة دينية روحية وسلطة دنيوية زمنية كما حصل في أوروبا، وإنما رغبة مشتركة بين مؤسسي النظام الجمهوري التركي الوارث للنظام السياسي العثماني، ورغبة أوروبية أن يتم تأسيس الجمهورية على فصل الدين عن الدولة، وإبعاد قادة الدولة العثمانية السياسيين والعسكريين من مواصلة الحكم في العهد الجمهوري، ولذلك عمل أتاتورك على تقريب الموالين له من القادة العسكريين والسياسيين في العهد العثماني إلى أن يكونوا نواة رجال الحكم في الجمهورية الجديدة، وإبعاد كل من يريد بقاء النظام السياسي القديم على حاله كما كان في الدولة العثمانية.

فبعض المشاركين مع أتاتورك في تأسيس الجمهورية كانوا يرون بضرورة مواصلة الدولة الجديدة لنفس الدور السياسي الذي كانت تقوم به الدولة العثمانية، ولكن هذه التوجهات لم تجد الموافقة من أتاتورك، فعمل على إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م بعد أن ألغى السلطنة عام ١٩٢٣م؛ لأن مفهوم السلطنة كان يعني: السلطة الزمنية بالمفهوم السياسي الحديث، وحيث أن الخليفة العثماني كان يحكم بالسلطة الزمنية وبالسلطة الدينية، فكان هدف منع الخليفة من تولي السلطة الزمنية حصر الحكم الدنيوي بالنظام الجمهوري، ومنع الخليفة من تولي حكم النظام الجمهوري، مع احتمالية بقاء نظام الخلافة ممثلاً بالخليفة

وحيد الدين، الذي فضّل مغادرة البلاد بعد نزع صلاحية الحكم منه، ورشح مصطفى كمال الخليفة عبد المجيد خليفة جديداً عام ١٩٢٣م وفق شروط[1].

وقد وافق مجلس الأمة التركي الكبير على ذلك، وبعد عام وبضعة أشهر ألغى مصطفى كمال الخلافة، بحجة تناقض السلطات، بينما الخلافة رابطة إسلامية عالمية لا يملك الأتراك وحدهم إلغاءها، ولكنه فعل ذلك لإنهاء صلة الجمهورية التركية الوليدة بالخلافة الإسلامية حتى لو وجدت في مكان آخر خارج تركيا، بل عمل على منع إعادة الخلافة خارج تركيا حتى لا يرتبط بها سياسيّاً، وقد كان يمكن أن يكون محرجاً أو مضطراً للانتماء إليها لو تم نقل منصب الخلافة إلى العرب أو غيرهم من المسلمين، بحكم أن الشعب التركي كان لا يزال ينتمي دينيّاً لمفهوم الولاء والتابعية لمنصب الخلافة.

لو بقي منصب الخلافة قائماً ولو صوريّاً لأمكن إحداث تطور تاريخي في الحياة السياسية الإسلامية، بإنتاج نظام سياسي جديد، بحيث يكون نظام الحكم في الخلافة العصرية هو النظام الجمهوري، في الإدارة والسياسة والاقتصاد والجيش والدخول في مراحل الحداثة والتحديث، دون انفصال عن القيادة الدينية المتمثلة في منصب الخلافة، وكأنها منصب ديني روحي، ولكن ذلك لم يكن ممكناً لأن هذا التطور سيجد الكثير من المصاعب وتنازع السلطات وتشتت الولاءات للمواطنين.

وبالتالي لم يكن ممكناً الفصل بين السلطنة والخلافة عمليّاً بطريقة انقلابية، حسماً لوحدة الشعب التركي، وبالتالي فإن إقامة النظام الجمهوري على مبدأ إبعاد التأثير الديني في صياغة النظام السياسي الحاكم كان نوعاً متميزاً للمسلمين في إقامة علمانية متميزة، تتفاعل فيها ضرورة التجديد السياسي مع معتقدات الشعب الدينية والحضارية؛ أي: في إيجاد نظام حكم

---

(١) انظر: نشأة دولة تركيا الحديثة ١٩١٨ ـ ١٩٣٨م، د. تهاني شوقي عبد الرحمٰن، دار العالم العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١١م، ص٢٢٢.

يجدد في النظام السياسي في بلاد المسلمين، يجمع بين الدين والسياسة بطريقة جديدة، ولا يفصل بينهما كما حصل في أوروبا، بين سلطة دينية للكنيسة ورجال الدين، وسلطة سياسية تختص بمعالجة الشؤون الحياتية واليومية والاقتصادية وغيرها، ولكن ذلك لم يتم في بداية التاريخ الجمهوري في تركيا، مما يشير إلى أن مؤسسي النظام الجمهوري في تركيا ذهبوا إلى تطبيق نظام سياسي مستورد ومنتج في بيئة أخرى هي البيئة الأوروبية، غير المشابهة للبيئة التركية المسلمة في تنظيم علاقة الدين بالسياسة.

لذلك جاء تطبيق النظام العلماني الأوروبي الفرنسي في تركيا في السنوات الأولى للجمهورية التركية ١٩٢٥م ولغاية ١٩٤٥م نظام حكم فاشل وغير منتج اقتصادياً وعاجز عن معالجة مشكلاته وأزماته في كل المجالات، ولذا لم يكن من بد أن يقوم على الاستبداد والدكتاتورية والعنف والقتل والتشريد، وهكذا تحول مشروع تطوير نظام الحكم السياسي في تركيا إلى صدام بين جهاز الحكم السياسي المتمثل بأجهزة الدولة بشكلها الأوروبي مع النظام الاجتماعي المتحدر من نظام اجتماعي مطبق لقرون طويلة في تركيا وخارجها، هذا الصراع والعنت الاجتماعي لم يتوقف حتى عام ١٩٥٠م وظهور حكومة تركية جديدة لا تصارع المجتمع وإنما تتفهمه وتتقرب إليه.

والخلاصة: أن العلمانية الأتاتوركية المستنسخة للتطبيق الفرنسي للعلمانية قد زُرعت في بيئة غير صالحة لها، وهذا أدى إلى فشل العلمانية الأتاتوركية في عقودها الأولى، والبحث عن علمانية تتوافق مع البيئة التركية أولاً، وتتوافق مع معتقدات الشعب التركي المسلم ثانياً، وهو ما أصبح من مسؤولية البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب السياسية قبل الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومات التركية على أساسها مع كل انتخابات برلمانية، حتى أصبحت ماهية العلمانية التي تدعو لها الأحزاب التركية ركناً أساسياً في الحملات الانتخابية البرلمانية؛ لأنها كانت من أكبر عوامل توتر المجتمع التركي، وتسببت في إدخاله في انقلابات عسكرية متوالية.

لم تكن الانقلابات العسكرية السابقة في تركيا تدافع عن علمانية الدولة التركية فقط، وإنما لتدافع عن النمط الفرنسي للعلمانية والذي فشل في إرضاء الشعب التركي المسلم بعد تطبيقه بقسوة في عهد حكم أتاتورك وعصمت إينونو في عهد حكم حزب الشعب الجمهوري المتفرد بالحكم حتى عام ١٩٥٠م، وبعدها أخذت حكومة الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس تطبيق علمانية جديدة ترفع العنت عن الشعب التركي، وأكثر قبولاً وإن لم تكن هي العلمانية المنشودة، ولذلك بقيت مهمة تخفيف الآثار السلبية للعلمانية الأتاتوركية الفرنسية وظيفة الأحزاب التركية والحكومات الديمقراطية التي تلبي الاحتياجات الشعبية أولاً، ولم تكن الدولة العميقة التي كان محورها حزب الشعب الجمهوري في المعارضة وقيادات عسكرية متشددة في تطبيق العلمانية الأوروبية، بسبب ارتباط كليهما بالمشاريع والرؤى الغربية الأمريكية والأوروبية لصورة تركيا والعلمانية لتركية، فكانت الانقلابات العسكرية تدَّعي التمسك بالعلمانية الأتاتوركية وهي تعلم أن الشعب التركي يرفض العلمانية الأتاتوركية الفرنسية لأنها زرعت في غير بيئتها الأصلية، وهذا كاد أن يوجد شرخاً بين الجيش والشعب التركي، فقد بدا الجيش قيِّماً على العلمانية الأوروبية الفرنسية الغربية والغريبة عن المجتمع التركي، بينما الشعب يطالب بعلمانية تركية يتم إنباتها في المجتمع التركي وتطويرها بما يتوافق مع تفكيره المعاصر أولاً، وغير المعادي للإسلام ولا الهوية الحضارية التركية.

هذه القراءة أقر بها بيان مجلس شورى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة يوم الجمعة ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، وهو يعالج مشاكل المجتمع التركي الفكرية والثقافية العامة، والمشاكل التي أحدثتها أو استغلتها حركة فتح الله غولن، باستغلال حالة الاضطراب الاجتماعي، وتقديم رؤاها غير السليمة ولا السلمية، فقال البيان في نقاطه الأخيرة: «سيتم العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية للحيلولة دون تشكل البنى الشبيهة ودون تكرار الأخطاء الشبيهة.

ـ يجب القيام بأعمال مشتركة بين رئاسة الشؤون الدينية وبمعرفة المجلس الأعلى للشؤون الدينية على وجه الخصوص مع التشكيلات الاجتماعية الدينية الأهلية التي تقدم الدعم في التعليم الديني والخدمات الدينية في تركية ـ دون التدخل في حرياتها ـ حول قضايا كالثبات على طريق الإسلام الأساسي الذي أسس الحضارات على مرِّ التاريخ، وعدم الابتعاد عنها، والابتعاد عن الإفراط والتفريط، والتحول إلى بنىً أكثر شفافية وقابلية للمراقبة.

ـ البنى الدينية التي تولدت في الفراغ الناشئ بسبب عدم قيام المؤسسات الخاصة ببلدنا في فترات التوتر السياسي الاجتماعي الذي حصل في علاقات الدين والدولة والمجتمع في مستوى الكفاية والزمن المطلوب طيلة تاريخ الجمهورية؛ بلغت من حينٍ لآخر أبعاداً تضعف فيها الحياة الدينية للمجتمع. وهذا الوضع يوجب تناول علاقات الدين والدولة والمجتمع من جديدٍ بما في ذلك تشكيل الأرضية القانونية اللازمة».

في هذه الفقرات اعتراف من أكبر مؤسسة دينية في الجمهورية التركية بوجود التوترات السياسية الاجتماعية التي حصلت في علاقات الدين والدولة والمجتمع في مستوى الكفاية والزمن المطلوب طيلة تاريخ الجمهورية، وهذا يدفع المواطن التركي للتساؤل: ألم يكن يكفي المؤسسة العسكرية مشاهدة الضعف الذي عانت منه الجمهورية التركية في عقودها الأولى حتى يتبين لها بشكل قاطع أن الشعب التركي لا يوافق على المعيارية الأوروبية للعلمانية أولاً، ألم يكن يكفيه أيضاً نتائج كل الانتخابات البرلمانية بعد تشريع قوانين التعددية الحزبية عام ١٩٤٥م وتطبيقها الأول عام ١٩٥٠م، وأنها لم تفرز حزباً سياسيّاً واحداً يدعو إلى تطبيق العلمانية الأتاتوركية المتشددة، بل كانت الأحزاب العلمانية المعتدلة هي التي تفوز في الانتخابات، بسبب رؤيتها للعلمانية المنفتحة والمتصالحة مع قيم المجتمع التركي ومعتقداته وحضارته.

فهل لم يكن الجيش والأحزاب العلمانية المتشددة تدرك ذلك داخل مجتمعها التركي، أم أنها لم تكن صاحبة القرار السياسي والانقلابي، وإنما

هي أداة بيد اللاعبين الدوليين في الساحة التركية، وكأن الشعب التركي مطالب أن يوجه رسائل المخاطبة بتعديل هذه السياسة إلى الدول الأوروبية وليس للمؤسسة العسكرية، ولا إلى أدواتهم الحزبية أو التنظيمات السرية، وهذا مثبت أيضاً في مناشد نائب رئيس الحكومة التركية السيد نعمان كورتولموش بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٦م فقد طالب الأوروبيين فقال: «آمل ألا تقوم بعض الدول الأوروبية، كما فعلت بريطانيا، باستخدام كراهيتها لتركيا، والبعض باستخدام كراهيته للإسلام، كورقة لتحقيق غاياتهم السياسية».

إن العلمانية هي إجراء دنيوي ينظم العلاقة بين الدين والسياسة، وهذا الإجراء متحرك وغير ثابت على نمط معين، وإنما هو إجراء متغير بحسب طبيعة الشعوب وبنيتها السياسية والدينية، والعلمانية الغربية ليست معياراً لكل أنواع العلمانيات في العالم، فليس للعلمانية معيار واحد يقاس عليه، وإنما هو إجراء دنيوي في بناء المجتمعات والدول القوية والمزدهرة، وليس من شرط ذلك إقصاء الدين ولا معاداة المتدينين، فذلك عائد لإرادة الشعوب ووعيها وصلاحها، فالمجتمعات التي لا تبني نهضتها من غير دين، فإن الدين ركن أساسي من علمانيتها المنظمة للسياسة والدين، والمجتمعات التي يؤخرها الدين الكنسي تكون علمانيتها بإقصاء الدين والمتدينين، فالعلمانية إجراء عملي دنيوي عقلاني مصلحي في تحقيق سعادة الناس ومصالح الشعب، والشعوب هي القيّمة على ذلك وليس المعيارية الغربية الأوروبية ولا غيرها.

ومن غرائب هذا المشهد أن الدول الأوروبية تريد فرض دولة علمانية أوروبية في تركيا تقيد سياسة الدولة التركية الخارجية وأجهزتها وأحزابها السياسية بما يخدم المصالح الغربية، وتقيد الجيش التركي وكل مؤسسات الدولة الأمنية والدستورية، بينما هي تتمسك بالهوية المسيحية الكنسية في دستورها، لقد كانت حجة أتاتورك بمنع أي مظهر ديني تمارسه الدولة بحجة أنه لا يناسب وغير موجود في الدول المتحضرة غير صحيح، فقد تم في عام ١٩٢٤م واستبدال القسم باسم «الله» بالقسم بالكرامة الشخصية، وهي خطوة

أكَّد بها مصطفى كمال على أن ميثاق تنظيم شؤون الدولة يرفض وجود أي إشارة للدين كإطار قانوني اجتماعي يعترف به الدستور في الجمهورية الوليدة، وقد عممت الدولة هذه القاعدة على كل السياسات التي تبعتها في شأن الدين، بينما هذا لم يكن معمولاً به في أكبر الدول العلمانية في العالم.

إن الرئيس الأمريكي يقسم على الكتاب المقدس الإنجيل، ويقف أمام قساوسة إنجيليين وهو يؤدي القسم، فلماذا لا يقف الرئيس التركي أمام البرلمان ويقسم على القرآن الكريم يمينه الدستوري، وفي عام ١٩٢٨م رفع النص على أن الإسلام دين الدولة من الدستور التركي، لنفس الحجة وهي الدولة العصرية، بينما تنص المادة السادسة عشرة (١٦) من الدستور الإسباني: «يجب على السلطات العامة أن تأخذ في عين الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني، والحفاظ على علاقات التعاون المناسبة مع الكنيسة»، والمادة الخامسة والعشرين (٢٥) من دستور بولندا: «على الدولة تنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة الكاثوليكية»، والمادة الثانية (٢) من دستور النرويج: «المذهب الإنجيلي اللوثري هو الديانة الرسمية للدولة وعلى المواطنين تنشئة أولادهم على هذا المذهب»، والمادة الرابعة (٤) من دستور النرويج: «الملك يجب أن يتبع المذهب الإنجيلي اللوثري وأن يمارسه ويحميه»، وينص الفصل الرابع من الدستور الدنماركي: «الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة المعترف بها من قبل دولة الدنمارك، وعليه ستتولى الدولة دعمها»، والمادة الثانية والستون (٦٢) من دستور أيسلندا: «الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي كنيسة الدولة، وستظل هذه الكنيسة مدعومة ومحمية من قبل الدولة»، والمادة الثانية (٢) من دستور اليونان: «الديانة السائدة في اليونان هي ديانة كنيسة المسيح الأرثوذكسية الشرقية»، والمادة الأولى (١) من دستور بريطانيا: «كنيسة إنجلترا هي الكنيسة المعترف بها، والملك هو الحاكم الأعلى للكنيسة»[1].

---

(١) انظر: محمود القاعود، مقال الصليبية السياسية والإسلام السياسي، رابط إلكتروني: http://www.turkpress.co/node/24466

هذه بعض الدساتير العالمية والأوروبية على وجه الخصوص، وكلها تؤكد على هوية الدولة الدينية والمذهبية والكنسية، دون أن يعتبر ذلك انتقاصاً عن عصرانية الدولة، وهذا يؤكد أن هذا الالتزام لا مثيل له إلا في فرنسا، حيث تبتعد الدولة عن أية إشارة دينية، لدرجة أن الرئيس الفرنسي أولاند وبالرغم من معاناة الدولة من العمليات الإرهابية رفض أن تدعم الدولة الفرنسية بناء المساجد في فرنسا من أموال الدولة الفرنسية، فقال الرئيس الفرنسي، يوم الأربعاء ٣/٨/٢٠١٦م: «إن الدولة لن تموّل مساجد البلاد»، بالرغم من أن هذا المقترح من رئيس وزرائه مانويل فالس، وأكد أولاند، على علمانية فرنسا، وعدم تغييرها، في إشارة إلى القانون العلماني الذي قُبل عام ١٩٠٥م في البلاد، مؤكداً أنه «لا يمكن للدولة أن تساهم في تمويل المساجد»، بينما كانت حجة فالس في تصريح لصحيفة لوموند، «نفكر بمنع التمويل الخارجي للمساجد في فرنسا.. ينبغي تنشئة الأئمة في هذا البلد، وعدم مجيئهم من أي بلد آخر»[1]، فهذه العلمانية المتصلبة خاصة بالدولة الفرنسية، وليس شرطاً أن تكون العلمانية التركية فرنسية فقط.



(١) انظر: رابط الرئيس الفرنسي أولاند يرفض تمويل بناء مساجد بتاريخ ٣/٨/٢٠١٦م، http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%.

الفصل الثالث

الانتخابات الديمقراطية طريق الشعب للتغيير

إن المفهوم العام للديمقراطية هو حكم الشعب للشعب، أو حكم الشعب بنفسه ولنفسه، وحتى يتم تحقيق ذلك لا بد أن يكون هناك طريقة توصل إرادة الشعب إلى الحكم؛ لأن الشعب لا يستطيع كله أن يكون حاكماً، فجاءت فكرة الانتخابات وصناديق الاقتراع لاختيار مجموعة منتخبة من الشعب تحكم الشعب بحسب إرادته وقناعاته وتوجهاته وما يؤمن به من أفكار ومعتقدات وهوية حضارية، فكانت المجالس البرلمانية هي السلطة التشريعية، وما ينبثق عنها من مجالس وزارية هي السلطة التنفيذية، وكذلك من ينتخب بإرادة الشعب أو بإرادة مجلس النواب هو رئيس الجمهورية، وفق قوانين يضعها مجلس الشعب أو الاستفتاء الشعبي، وبذلك أصبحت القوانين التي تشرع لكل ذلك هي قوانين الديمقراطية الدستورية، وأصبحت طريقة انتخاب الشعب لمجلسه التشريعي وحكومته ورئيس دولته هي الديمقراطية الإجرائية أيضاً، وأصبحت الإرادة الشعبية في التشريع والدستور والقوانين هي الديمقراطية الشعبية أيضاً، فالديمقراطية وصف لثلاثة أمور عامة هي:

١ ـ الديمقراطية الإجرائية: وهي طريقة الانتخاب التي يتم فيها التعبير عن الإرادة الشعبية وتشريع الدستور والقوانين، فبقدر ما كان الشعب حرّاً في التعبير عن إرادته يكون الشعب ديمقراطيّاً، أو مطبقاً للديمقراطية أو متمتعاً بها.

٢ ـ الديمقراطية الشعبية: أنْ تكون كل المجالس المنتخبة والحكومات

والوزارات والرؤساء وكل المسؤولين في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية منتخبين بإرادة شعبية حرة، فكل سلطة غير منتخبة ليست ديمقراطية، فإما أن تكون أية سلطة رئاسة منتخبة مباشرة من الشعب وعبر صناديق الاقتراع، أو منتخبة من مؤسسات ومجالس شرعية منتخبة في الأصل، وإلا فإن تلك المجالس أو الحكومات غير ديمقراطية، وبالأخص التي تأتي رغماً عن الإرادة الشعبية مثل الانقلابات العسكرية، أو فرض إرادة فئة على عموم الشعب بالتزوير، أو بادعاء الثورات الشعبية المزيفة أو ما شابهها.

٣ ـ الديمقراطية الدستورية: أنَّ التشريعات والدساتير والقوانين التي تصدرها المجالس المنتخبة من الشعب ملزمة للجميع ديمقراطيّاً، ولذا فهذه التشريعات الدستورية والقوانين توصف بالتشريعات الديمقراطية طالما بحرية تامة، ولم يكره الشعب ولا مجالسه المنتخبة على تشريع دستور أو قانون بالإكراه، مثل الدساتير التي تصدرها مجالس أو برلمانات غير منتخبة أصلاً، أو منتخبة بالتزوير، أو منتخبة من الشعب بالطرق الديمقراطية، ولكنها تكره من قبل السلطة التنفيذية على تشريع قوانين رغماً عنها، فهذه التشريعات والقوانين غير ديمقراطية.

هذه ثلاث أوضاع وأوصاف للديمقراطية، ولذلك فإن كل تعبير عن الإرادة الشعبية هو تعبير ديمقراطي في التشريع والحكم وطرق الحكم، وكذلك فإن كل طريقة أو محاولة لإلغاء الإرادة الشعبية فإنها عملية غير ديمقراطية، وتوصف باغتصاب الإرادة الشعبية، أو الاستبداد السياسي، أو الحكم الدكتاتوري، أو التسلطي أو غيرها من الأوصاف التي تخالف الديمقراطية، ومن أهمها في العصر الحديث الانقلابات العسكرية، التي تستعمل القوة العسكرية في الوصول إلى السلطة رغماً عن الإرادة الشعبية، وأكبر صور الديمقراطية هي الاستفتاءات الشعبية التي تتم بطرق مباشرة وصحيحة وصادقة ونزيهة.

وهكذا أصبحت الديمقراطية مفهوماً فلسفيّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً في التعبير

عن الإرادة الشعبية، وطريقاً مشروعاً لكل الشعوب في بناء مجتمعاتها ودولها، وطريقاً يعبِّر عن حرية الشعوب وإرادتها في الانتقال السلمي للسلطات، عن طريق تحديد مدة زمنية لكل المؤسسات التي تتولى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة.

ومن أهم شروط الحفاظ على الديمقراطية قوية وسليمة وبنائية، هو بقاء هذه السلطات الثلاث مستقلة عن بعضها بعضاً، ومن مهمة الدستور تنظيم علاقاتها مع بعضها بعضاً بصورة تعبِّر عن إرادة الشعب أيضاً، فهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أو القضائية؛ يعني: درجة من الضعف في هذه الدولة، ولذلك قد تؤدي تجاوزات رئيس دولة منتخب إلى الهيمنة على السلطات الأخرى في الدولة التشريعية أو القضائية، أو رفض الانتقال السلمي للسلطة التنفيذية، أو أن يفرض على السلطة التشريعية أو القضائية أوامر غير ديمقراطية، تقيد من حريات الشعب بغض النظر عن الحجة التي يقدمها، فهذه في النهاية تؤول إلى ضعف الدولة، وإلى كسر قدرات الشعب الإبداعية، وهذا يؤدي إلى تأخر في الاقتصاد، وإحباط في الإنجاز الوطني، وعليه فإن كل اعتداء على الحقوق الديمقراطية؛ يعني: خسارة في ذلك المجتمع أو الدولة التي يقع فيها الاعتداء.

لقد كانت محاولات الإصلاح في أواخر عهد الدولة العثمانية هي نوع من الإصلاحات الديمقراطية، فكان مشروع التنظيمات وإقرار النظام البرلماني مطروحاً عام ١٨٧٦م في الدولة العثمانية، ولكن توقف العمل به، أوجد مبرراً للانقلاب العسكري الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي واستلام السلطة الحكومية عام ١٩٠٨م وإعادة إقرار الدستور السابق كما هو، ولكن ذلك لم ينقذ الدولة العثمانية بل أدخلها في ضعف أكبر لأن المعالجة جاءت بانقلاب عسكري قامت به جمعية الاتحاد والترقي، إضافة لاتخاذها قرار الدخول في الحرب العالمية الأولى وهي في حالة ضعف شديد، فدخلت القيادات العسكرية في الدولة العثمانية في حرب التحرير بعد خسارتها للحرب في

العالمية الأولى، واستمرت حرب التحرير ثلاث سنوات من عام ١٩١٩م ولغاية ١٩٢٢م، انتهت بتولي العسكر مرة أخرى للسلطة في البلاد بحكم انتصارهم بحروب التحرير من الاحتلال الأجنبي، ومن ثم محاولتهم إلى إقامة نظام حكم جديد في تركيا هو النظام الجمهوري الدستوري عام ١٩٢٣م.

لم ينجح النظام الجمهوري الجديد في عهد مصطفى كمال أتاتورك أن يكون نظاماً ديمقراطيّاً، كما لم ينجح أن يكون نظاماً علمانيّاً، لافتقاده للدعم الشعبي، واعتماده على نظرة خاطئة للشعب، بأنه لا يستطيع أن يقرر مصيره، وبحاجة إلى الحزب الحاكم الذي يختار عنه كل شيء، فما كسبه من سمعة كبيرة وقيادة عسكرية في حرب التحرير أضاعها بتجاهله للشعب وقيمه، بل ومعاداته في قيمه وأنماط عيشه التراثية والحضارية، علماً بأن ما كسبه مصطفى كمال في حرب التحرير كان بفضل الجهاد الديني الذي شارك فيه العلماء والشعب المتدين في عهد الدولة العثمانية ولم يكسب هذه الحروب في العهد الجمهوري، فكان الشعب يدعم المقاتلين في حرب التحرير وهم أبناء الدولة العثمانية، وليس من أجل إلغاء الدولة العثمانية، لا في إلغاء السلطنة ولا في إلغاء الخلافة، ولكن استبداد أتاتورك بالسلطة العسكرية في ذلك الوقت مكّنه من إلغاء السلطنة عام ١٩٢٣م وإعلان الجمهورية التركية، بمعنى: أن يحكم الشعب التركي نفسه وفق نظام حكم عصري جديد هو النظام الجمهوري، وربما كانت هذه المرحلة مقبولة؛ لأنها تمت من خلال الدعوة المستقرة في المجتمع العثماني في ذلك الوقت بضرورة الإصلاحات الديمقراطية وإقرار الدستور الذي أقر عام ١٨٧٦م أول مرة.

لذلك كانت ولادة النظام الديمقراطي والدستوري في تركيا منذ تأسيس الجمهورية مقرونة بالدكتاتورية العسكرية والاستبداد السياسي؛ أي: لم يكن في نظر الشعب العثماني التركي نظاماً ديمقراطيّاً وافياً منذ يوم تأسيسه، بينما كان الشعب التركي يتطلع إلى أن يكون نظامه الجديد وقد استقر كنظام سياسي جمهوري بعد إلغاء الخلافة أن يكون نظاماً ديمقراطيّاً فعلاً، كما هو منصوص

عليه في الدستور أيضاً، ومن هنا بدأت معركة الديمقراطية في تركيا صعبة ومريرة منذ سنتها الأولى عام ١٩٢٣م ولم تتوقف حتى الآن أيضاً، فالديمقراطية حكم الشعب لنفسه وليست حكم العسكر للشعب، ولا حزب سياسي واحد لا يخوض الانتخابات الحزبية مع غيره، حتى لو قام العسكر بتحرير البلاد من الاحتلال الخارجي، فهذا واجبهم في الأصل، ولا يمنحهم حق الاستئثار بالسلطة مدى الحياة؛ لأن انتصارهم في حروب التحرير كان بدعم شعبي كبير.

وتم استنفار الحمية الدينية الإسلامية الجهادية في حرب التحرير، وقدم الشعب العثماني المسلم التضحيات الكبيرة في حروب التحرير في كل الأراضي التركية، وكان العلماء والأئمة والوعاظ في مقدمة الكتائب الجهادية ضد المحتل الأجنبي الفرنسي والبريطاني والروسي وغيرهم، ولكنهم لم يحصدوا نتائج جهادهم وتضحياتهم واستشهاد العدد الكبير منهم بإقامة كيان ديمقراطي يرغبونه، وإنما فرض عليهم نظام حكم جمهوري يدعي الديمقراطية في الدستور ولكنه يطبق النظام الجمهوري الديكتاتوري عسكرياً، والمستبد سياسياً.

ولم يقتصر حرمان الشعب من الديمقراطية السياسية وحقه في انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة بعد حرب التحرير، وإنما بحرمانه من حقه الديمقراطي في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، بل بلغ الحد في حرمانه من حقوقه الشخصية وحريته الفردية في أداء شعائره الدينية بحرية، أو بمنعه من لباسه الوطني التراثي التقليدي، وغيرها من أنماط الاستبداد الاجتماعي، بهدف تحويله إلى مواطن أوروبي غربي حتى في شكله وهندامه، وهذا ما فرض على الشعب التركي أن يبدأ بالنضال الديمقراطي ضد الدكتاتورية العسكرية، وضد الاستبداد السياسي منذ ذلك الوقت، وهو يتسلح بقوة القوانين الدستورية التي تنص على حقوق المواطنين في الديمقراطية والإرادة الشعبية، حتى وصل إلى دستور التعددية الحزبية عام ١٩٤٥م،

وانطلاق الخطوات الأولى للشعب التركي بأخذ حقوقه الديمقراطية بانتخابات عام ١٩٥٠م.

لقد كان فوز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس في انتخابات برلمانية عام ١٩٥٠م وتشكيل أول حكومة تخرج حزب الشعب الجمهوري من تشكيل الحكومة وحكم البلاد بعد خمسة وعشرين عاماً من الانفراد في السلطة، وبالتالي فقد أصبح حزب الشعب الجمهوري خارج السلطة، وهو يرى نفسه الأب المؤسس للجمهورية التركية، والانتخابات الديمقراطية هي التي حوّلته إلى حزب معارضة شكلية، ولكنه كان يمثل حزب الدولة الحاكم في الباطن، فأصبح يمارس دور الوصي على الحكومة، وبيده سلطة الجيش والمؤسسة العسكرية، فوضع العراقيل أمام حكومة مندريس حتى الانقلاب عليه وإعدامه عام ١٩٦٠م، بعد أن حقق مندريس تقدماً اقتصادياً أفضل من السابق، وقد نجح في تخفيف المعاناة الشعبية من العلمانية المتصلبة لحزب الشعب الجمهوري، ولذلك لم ترجع انتخابات ١٩٦١م حزب الشعب الجمهوري إلى الحكم، وإنما فازت أحزاب يمينية وديمقراطية، وهذا لم يرض الدولة العميقة في تركيا، فقامت بانقلاب عام ١٩٧١م، وعام ١٩٨٠م، وعام ١٩٩٧م، وكلها انقلابات ضد حكومات منتخبة من الشعب، إنَّ الديمقراطية كانت طريق الشعب في التغيير، بينما الانقلابات العسكرية كانت طريق منع التغيير؛ أي: منع الإرادة الشعبية أن تعبِّر عن نفسها من خلال الطرق الديمقراطية والانتخابات والتعددية الحزبية التي ينص عليها الدستور التركي.

لقد كان الحزب الذي تولى السلطة السياسية في تركيا بعد الانتخابات الأولى بعد السماح بالتعددية الحزبية هو الحزب الديمقراطي، وفي ذلك دلالة على أن مفهوم الديمقراطية أصبح هو الرائج بعد ذلك، حتى أن دستور ١٩٦١م قد أجرى تعديلاً مهمّاً في تعريف هوية الدولة فقد استبدل النص الدستوري الذي أقر عام ١٩٢٤م بأن هوية الحكم: (جمهوري علماني)، فأصبح في

دستور ١٩٦١م: (تركيا دولة علمانية ديمقراطية)[١]، وهذا يعني: أن الشعب التركي أصبح يواجه العلمانية المتصلبة، أو يغير في مسار الثورة الكمالية[٢] التي تنتهك الحقوق والحريات العامة، بسلاح الديمقراطية التي تحترم الحقوق والحريات الشخصية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل وتحترم الفروق الطبيعية بين مكونات الهويات القومية للشعب التركي، فضلاً عن احترام الحقوق الدينية لكافة مكونات المجتمع التركي.

لقد بقيت الجمهورية التركية تتمتع بأجمل خصلتين تحتاجهما الدول قاطبة، وهما التاريخ العريق والهوية الحضارية أولاً، والديمقراطية الانتخابية الحرة التي تمثل الإرادة الشعبية ثانياً، والبرلمان التركي بكافة قواه ومكوناته القومية والثقافية والسياسية يدرك قيمته الحضارية وقدراته الجيوسياسية ومكانته الاقتصادية، التي تؤهله لأن تأخذ تركيا المعاصرة مكانة متقدمة بين الدول الأوروبية والعالمية، وأنه ـ أي: البرلمان التركي ـ قادر على إفراز قيادة سياسية قوية، وإفراز الحكومة التي تحترم إرادة الشعب عن طريق ما يقوله الدستور ويقرره، فكان تشكيل الحكومة بالمفهوم الديمقراطي؛ يعني: أنَّ رئيس الحكومة هو ممثل للثقل الأكبر لأعضاء البرلمان التركي، حتى يكون ممثلاً حقيقياً لأغلبية الشعب التركي، الذي ينتخب بدوره أعضاء البرلمان على أساس البرامج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وانتخاب البرلمان والحكومة التي تنفذ هذه البرامج.

بهذه المفاهيم ينبغي تحليل وفهم العقل التركي الجديد، وليس بعكس المعادلة، وفهم قيم الشعب التركي المعاصرة؛ يعني: إدراك ما تقوم عليه من دعائم وأركان، وعندما قام حزب العدالة والتنمية أدرك أن دوره أن يواصل

---

(١) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ص٤١.

العمل في بناء العقل التركي الجديد وأن يقوي دعائمه ويعزز أركانه، وكما سبق بأن أهم دعامتين أساسيتين تقوم عليهما الدولة الراشدة قام حزب العدالة والتنمية بتفعيلهما :

الأولى: دعامة التاريخ العريق والهوية الحضارية، بكل ما تحويه هذه الجملة من معاني الثقة والاعتزاز بالذات وبالتراث وبالقومية وباللغة وبكل معطيات الحفاظ على العراقة التاريخية.

الثانية: دعامة الديمقراطية، بكل مجالاتها ومستوياتها، وأنَّ الديمقراطية ليست ديمقراطية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية فحسب، أو ديمقراطية انتقائية أو مصلحية خاصة، وإنما ديمقراطية في إدارة كل شأن عام، مهما كان صغيراً أو كبيراً، سواء كان في إدارة مجلس بلدي أو قروي أو مدينة أو برلمان أو حكومة، سواء كان الشأن المبحوث داخليّاً أو خارجيّاً.

ولذلك فإن الشعب التركي يعمل طوال عقوده السابقة من عمر الجمهورية التركية الحديثة على تطوير ديمقراطيته، ويستفيد من كل فرصة لتجديد روح حرب التحرير التي سعت إلى بناء الديمقراطية، وهو ما تحاوله الآن بعد انقلاب ١٥ تموز، فالشعب هو من يحارب من أجل الديمقراطية وضد الانقلابات العسكرية، وأن صناديق الاقتراع هي سلاحه الوحيد في إدامة الديمقراطية على طريقها الصحيح، فالمعركة القائمة في تركيا ليست معركة الدستور فقط، وإنما الدستور الذي يقيم الديمقراطية الكاملة، وهذا لغز المعركة التي خاضها الشعب التركي مع الانقلابيين، فالمعركة هي صناعة ديمقراطية جديدة أساسها رفض كل محاولة لإسقاط نتائج صندوق الانتخابات، وكما هو ليس من السهل الحصول على الديمقراطية، فإن الأصعب منها هو إضاعتها.

وأما أن الديمقراطية هي مع الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية وحكومته وليس مع غيرهم، فالسبب أن حزب العدالة والتنمية لم يصل

إلى السلطة إلا عن طريق الديمقراطية وصناديق الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، وهو في الحكم منذ أربعة عشر عاماً وهو يطبق الديمقراطية ويطورها، والرئيس أردوغان معروف للشعب التركي قبل ذلك بعقود بأنه مناصر للديمقراطية، وأنه سجن بسبب دفاعه عنها، وفكره ونهجه الديمقراطي معروف، ولعل الندوة التي أقامتها بلدية إسطنبول عام ١٩٩٧م في ظل رئيس بلديتها رجب طيب أردوغان[١]، عندما كان عضواً في حزب الرفاه الإسلامي، كانت نوعاً من الدعوة إلى الديمقراطية وكسر حاجز الخوف، وقد كانت بعنوان «ندوة الديمقراطية»، في ظل استبداد مركزية الدولة، فالشعب التركي عرف أردوغان المدافع عن الديمقراطية منذ ذلك الوقت، ودارت الندوة حول أربعة محاور رئيسة[٢]:

١ ـ نظرية الديمقراطية

٢ ـ الديمقراطية والثقافات المختلفة

٣ ـ الديمقراطية كسلوك سياسي

٤ ـ الديمقراطية في تركيا

وتحدث أردوغان في كلمة الختام جاء فيها: «إن طلب الديمقراطية حق لا يمكن التنازل عنه، إن للإنسان الحق في أن يكون له رأي بشأن نفسه

---

(١) ولد رجب طيب أردوغان في إسطنبول بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٥٤م جاءت عائلته من ولاية ريزه الكائنة على سواحل البحر الأسود، وأتم دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمره في إسطنبول حيث تخرج منها عام ١٩٨١م، قام رجب طيب أردوغان مع مجموعة من رفاقه بتأسيس حزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١م وانتخب من قبل مجلس المؤسسين رئيساً مؤسساً للحزب، فاز الحزب في انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م. انظر: بسلي، حسين، أوزباي، رجب طيب أردوغان «قصة زعيم»، بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: الدكتور طارق عبد الجليل، مراجعة: الدكتور رمضان يلدرم، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

(٢) بسلي، حسين، أوزباي، رجب طيب أردوغان «قصة زعيم»، مصدر سابق، ص٢٢٨.

وعائلته ومدينته ووطنه، بل وكل شيء يهمه ويؤثر فيه.. ومن أجل ذلك يجب على الدولة ألا يكون منهجها التسلط وأن تأخذ في اعتبارها سمو العدل، وأن لا تكون أيديولوجيتها إذابة كل الأشخاص والأطياف في بوتقة واحدة. والتجربة السياسية لبلدنا هي على النقيض من ذلك تماماً. إن الدولة لها أيديولوجيتها، وهي تساند وتدعم من هم على أيديولوجيتها هذه نفسها، أما الذين يخالفونها فإنها تزدريهم وتحجمهم وكانت النتيجة الطبيعية لذلك حالة عدم الاستقرار والاغتراب فيما بين المجتمع والدولة، وانقسام وفجوة كبيرة بين طبقات المجتمع»[١].

هنا يصف أردوغان الأوضاع السياسية في عام ١٩٩٧م، عندما كان عضواً في حزب الرفاه، وبعد أن تم نزع السلطة من يد حزب الرفاه في انقلاب ٢٨/٣/١٩٩٧م، وكذلك لم يتجاهل أردوغان ما تواجهه الديمقراطية من معوقات فقال: «إننا نرى في السنوات الأخيرة من يقوم بتضييق الخناق على الديمقراطية بحجة مفهوم الجمهورية، ومن يقوم بتجزئة الديمقراطية أيضاً بحجة حماية الجمهورية ويجب علينا ألا نتجاهل ذلك، فلو غضضنا النظر عن تلك الأمور نكون قد استبحنا حرمة (دولة القضاء) تحت (مسمى القانون). فلا توجد أي مصلحة عامة يمكن أن تعلو على الحقوق والحريات الرئيسة. كما لا يمكن أن يتحقق المعنى الحقيقي للجمهورية إلا من خلال الديمقراطية»[٢].

هذه المعاني تم التأكيد عليها في يوم «الديمقراطية والشهداء» في ساحة يني كابي بإسطنبول بتاريخ ٧/٨/٢٠١٦م في التظاهرة الشعبية التي دعا إليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كافة أطياف الشعب التركي من أنصار الحكومة وأحزاب المعارضة بآن واحد في أعقاب الانقلاب الفاشل، من قبل رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ومن رئيس الوزراء بن علي يلدرم، ومن

---

(١) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٢٩.

(٢) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٣٤.

قادة أحزاب المعارضة منهم رئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشلي، الذي قال في كلمة ألقاها خلال تجمع «الديمقراطية والشهداء»: «بغض النظر عن أعراقكم ومذاهبكم وتوجهاتكم لقد احتشدتم في ساحة يني كابي للوقوف إلى جانب الوطن والعلم التركي والشعب والديمقراطية والشهداء»، وقال: «لقد وقفتم بشجاعة في وجه الخونة، ومضيتم باتجاه الرصاص كأنما تسيرون إلى الحدائق المليئة بالورود، وذلك لأنكم أبناء الشعب التركي الشجاع، وأنه لا يمكن لأي قوة التغلب على إرادة الشعب التركي الذي ملأ ساحة يني كابي في أجمل صور الوحدة والتضامن والتكاتف في سبيل الدفاع عن الديمقراطية»، وأكد على أن: «المشاركين في الانقلاب استهدفوا الإرادة الشعبية والديمقراطية في البلاد، إلا أن الشعب التركي رفض ذلك وتمسك بإرادته الحرة، وقام في هذا السبيل بالتمدد أمام الدبابات والوقوف بصدر عاري أمام الرصاص»، مضيفاً: «لقد مشيتم باتجاه الرصاص وكأنما تسيرون إلى حديقة مليئة بالورود، وذلك لأنكم أبناء الشعب التركي الشجاع».

هذه هي معركة الديمقراطية في تركيا، إنها معركة حياة أو موت، وسلاحها الوحيد للوصول إلى السلطة والتغيير هو طريق الانتخابات أولاً، ورفض الانقلاب ثانياً.



الباب الثاني

الانقلابات العسكرية ومعسكر الانقلابيين

الفصل الأول: الجيش والدور السلبي في الانقلابات العسكرية.

الفصل الثاني: إرادة الشعب التركي مع حزب العدالة والتنمية.

الفصل الثالث: انقلابات ميتة على حكومة حزب العدالة والتنمية.

الفصل الرابع: تنظيم فتح الله غولن والكيان الموازي في قائمة الانقلابيين.

الفصل الأول

الجيش والدور السلبي في الانقلابات العسكرية

وقع في تركيا أربع انقلابات عسكرية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م، كان آخرها عام ١٩٩٧م، وحجتها في بيان الانقلاب الأول الذي تصدره مؤسسة الجيش باسم رئاسة هيئة الأركان التركية هو الحفاظ على علمانية الجمهورية التركية، وهو في الحقيقة يقصد إخضاع الشعب التركي إلى مفهوم العسكر للعلمانية، وإنهاء حكم الأحزاب السياسية التي ينتخبها الشعب ولا تعمل على فرض العلمانية التي يريدها الجيش، وربما بتعبير صحيح العلمانية التي يريدها الأوروبيون للجمهورية التركية، وكأن الدول الأوروبية تعتبر تمسك الشعب التركي وأحزابه السياسية التي ينتخبها الشعب أمام خيار واحد وهو إما انتخاب حكومة علمانية أوروبية، أو خيار الحكم العسكري الذي يرتبط بأوروبا عبر الناتو أو وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، وهذا الضغط الغربي على تركيا هو بسبب موقع تركيا الاستراتيجي الجيوسياسي ودوره من منظور المصالح الغربية لجنوب شرق أوروبا، والتي تأسست بذهنية الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ ـ ١٩٩١م)، بين حلفي الناتو الغربي ووارسو الشرقي السوفيتي.

بدأت أمريكا بدعم الجيش التركي بالأسلحة الضخمة لتقوية دفاعاته ضد الاتحاد السوفيتي من خلال مبدأ ترومان ١٩٤٧م الذي ينص على تقديم مساعدات ضخمة لتركيا واليونان لمواجهة مخاطر الاتحاد السوفيتي، وذلك قبل أن تنضم تركيا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢م، وتصبح خط الدفاع الأول عن دول حلف شمال الأطلسي، وهذا جعل الجيش التركي جيشاً وظيفياً في

رؤية الناتو، وقد تكون فكرة تأسيسه خارج مؤسسات الدولة التركية كانت تأخذ هذه الرؤية الغربية بعين الاعتبار.



لقد وضع دستور ١٩٢٤م تشكيلات النظام الدستوري والسياسي، وجرى عليه تعديلات سنة ١٩٣٧م، ووضع دستور جديد عام ١٩٦١م بعد الانقلاب العسكري الأول، والآخر سنة ١٩٨٢م بعد الانقلاب العسكري الثالث، وقد أخذ دستور ١٩٨٢م بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة ولكنه منح صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية؛ لأن من وضع الدستور هو قائد الانقلاب العسكري الجنرال كنعان إيفرين، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد إقرار الدستور، وبذلك أعطى صلاحيات أكبر لنفسه عند توليه رئاسة الجمهورية التركية، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي[1]:

١ ـ الجمعية الوطنية (البرلمان)، وهي السلطة التشريعية وعدد أعضائها

(١) انظر: معوض، الدكتور جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٥.

(٥٥٠) عضواً، ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة.

٢ ـ رئاسة الجمهورية، وكان يتم انتخاب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، وإن لم يكن من أعضائها فلن يكون مؤهلاً لأن يكون من أعضائها، ويشترط أن يكون عمره فوق الأربعين سنة، وحاصلاً على شهادة جامعية، وينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان. ولا يترشح أكثر من مرة، وإذا فاز وكان حزبيّاً فعليه أن يقطع صلته بحزبه، وأن يوقف عضويته بالبرلمان، وقد تم تعديل الدستور التركي بحيث أصبح الرئيس ينتخب من الشعب مباشرة، بحسب تعديل دستوري واستفتاء نجح عام ٢٠٠٧م، وكان أول تطبيق له في انتخاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتاريخ ١٠/٨/ ٢٠١٤م.

٣ ـ مجلس رئاسة الوزراء، يمثل رئاسة الحكومة التركية، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، ومن بين الفائزين في الانتخابات التشريعية.

٤ ـ المحكمة الدستورية، وهي أعلى محكمة تبت في الحياة السياسية، فهي التي تحل الأحزاب، وتقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكاوى عليهم. وتعتبر أحكامها نهائية.

٥ ـ مجلس الأمن القومي، يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيري الداخلية والخارجية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، وقراراته لها الأولوية عند مجلس الوزراء؛ لأنها قرارات أمنية وعسكرية.

هذه مؤسسة السلطات في تركيا، وفي الدول الديمقراطية تكون السلطات ثلاث، وهي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن دستور ١٩٨٢م أحدث شرخاً في السلطة التنفيذية فقسمها إلى سلطتين: إحداهما لرئيس الجمهورية، والثانية لرئيس الوزراء، ولكل واحد منهما صلاحيات، بينما المسؤولية

القانونية محصورة برئيس الحكومة أمام البرلمان، وهذا خلل دستوري، وهو ما يحتاج إلى حل في الدستور الجديد.

والقضية الأخرى المهمة في دستور عام ١٩٨٢م أن الدستور جعل الجيش والمؤسسة العسكرية ذات قيادة عسكرية منفصلة عن السلطة التنفيذية أيضاً، بشقيها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة التركية، بينما في الدول الديمقراطية المتقدمة يتبع الجيش وزارة الدفاع، التي هي جزء من الحكومة ومجلس رئاسة الوزراء، وهذا جعل حرية أكبر لجعل المؤسسة العسكرية غير خاضعة لسلطات الدولة التنفيذية، وقادرة على اتخاذ قرارات أكبر من سلطة الحكومة نفسها، وهو ما جرى في انقلاب عام ١٩٩٧م، الذي فرض على الحكومة التركية المنتخبة الاستقالة، فقد كان الجيش يملك هيمنة واسعة على الدولة التركية كاملة، وهو ما تطلب تعديل الدستور من أجله بحيث تكون وظيفة الجيش التركي حماية الحدود الخارجية وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية، وقد أثّر ذلك على قدرة الحكومة ومعها وزارة الدفاع في متابعة بعض العناصر المشبوهة داخل الجيش وكلياته الحربية، ولكن الحكومة لم تكن تستطيع مراقبة هؤلاء المشبوهين، والذين تحولوا إلى انقلابيين بتاريخ ١٥ تموز، دون أن تتمكن وزارة الدفاع من إخراجهم من المؤسسة العسكرية لأن ذلك من صلاحيات الجيش نفسه.

إن ضخامة الجيش التركي والموقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي للدولة التركية قد فرض عليها قيوداً داخلية وخارجية، بأن تكون قوة في الداخل، وأن تكون مرغوبة في الصداقة والتحالف معها في الخارج، فالجيش التركي من أكبر جيوش العالم، وهو ثاني أكبر جيش في الناتو بعد نظيره الأميركي، يبلغ عدد قواته نحو ٦٧٠ ألفاً، وتقدر ميزانيته بنحو ١٨ مليار دولار، ويحتل بذلك المرتبة ١٥ عالميّاً على مستوى الإنفاق العسكري.

والجيش الذي يبلغ عدد جنوده نحو ٦٧٠ ألفاً تشكّل القوات البرية عموده الفقري، وتضم حوالي ٣١٥ ألف فرد، ويعد بذلك ثاني أكبر جيش في

حلف الناتو بعد الجيش الأميركي في تعداده، وتتوفر القوات البرية على نحو ٤٣٠٠ دبابة، وحوالي ٧٥٥٠ ناقلة حربية، إلى جانب أنظمة إطلاق صواريخ إلى جانب مجموعة من القواعد العسكرية الجوية التركية.

وقد تأسست قواته الجوية عام ١٩١١م، وتضم حوالي ستين ألف جندي، ويصل عدد طائراتها إلى أكثر من ٩٠٠ طائرة بينها طائرات قتال واعتراض، وطائرات هجومية، وطائرات نقل عسكري، وطائرات تدريب، إلى جانب مروحيات هجومية، وطائرات بدون طيار.

أما القوات البحرية فتضم نحو ٤٨٦٠٠ فرد، ولديها ٢١٢ سفينة، و٥١ طائرة، إلى جانب فرقاطات وغواصات بحرية، إلى جانب كاسحات ألغام. يوجد مقر قيادتها قرب مدينة إزمير.

قوات موازية:

لدى تركيا خفر للسواحل تأسس عام ١٩٨٢م ويضم حوالي ٥٥٠٠ فرد، ولديه حوالي ١٤ طائرة هليكوبتر، وثلاث طائرات حربية.

أما قوات الدرك فقد أنشئت عام ١٨٤٦م، وتضم حوالي ٢٧٦ ألف عنصر، ولديها نحو ١٥٠٠ عربة وتجهيزات مصفحة وحوالي ستين طائرة هليكوبتر.

وحرص الجيش التركي على إنشاء قوات خاصة منذ ١٩٩٢م وتتبع مباشرة لقائد الأركان العامة. وتضم تلك القوات نخبة الجنود. ويتلقى المرشحون لولوج صفوفها برنامجاً تدريبيّاً قاسياً ومكثفاً لمدة ثلاث سنوات.

لقد أخذت المؤسسة العسكرية مشروعيتها في الحكم منذ حروب الاستقلال والتحرير (١٩١٩ ـ ١٩٢١م)، فمنذ ذلك التاريخ كان الجيش التركي يلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة التركية الداخلية والخارجية، ومنذ قيام الجمهورية التركية كانت مؤسسة الجيش بيد رئيس الجمهورية أتاتورك، وبيد الحزب الحاكم وهو حزب الشعب الجمهوري، ولذلك كانت هوية المؤسسة

العسكرية الأيديولوجية هي نفس هوية الحزب الحاكم، وكانت هذه الأيديولوجيا المتقلبة بين إرضاء تيار الأسلمة في سنوات الجمهورية الأولى، ثم تحولت إلى مؤسسة مهمتها الأولى الحفاظ على هوية الجمهورية العلمانية الغربية؛ أي: العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة أولاً، ثم تفصل الدين عن الحياة ثانياً، ثم مصادرة الحريات الشخصية لكل المواطنين الأتراك ثالثاً، ثم فرض مظاهر حياة اجتماعية وشخصية على المواطنين مخالفة للعادات والتقاليد التركية رابعاً، بل مخالفة للقوانين والحريات الشخصية أيضاً، حتى أصبح الشعب التركي غريباً في مجتمعه ودولته.



وبعد عقدين من المعاناة الشعبية أدرك العسكر بأن قبضتهم الحديدية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أن تدمر البلاد؛ لأن الاقتصاد

في تدهور متواصل، والأداء السياسي ضعيف، والحياة الاجتماعية مضطربة وضيقة ومرتعبة، لذلك اضطر العسكر والحزب الحاكم «حزب الشعب الجمهوري»، وربما بضغوط أوروبية وغربية بهدف السعي لدمج تركيا في حلف الناتو، إلى تخفيف الضغوط العلمانية قليلاً، والتخفيف من استبداد الدولة بالموافقة على قانون التعددية السياسية عام ١٩٤٥م، وإجراء الانتخابات الحزبية البرلمانية الأولى عام ١٩٥٠م، وفتح بعض المنافذ للحرية الاقتصادية المقيدة للحزب الديمقراطي الفائز بتلك الانتخابات بزعامة عدنان مندريس خلال عقد كامل، من عام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠م، ما لبث أن انقض الجيش على الحياة السياسية وألغى الإرادة الشعبية التي انتخبت البرلمان، واختارت الحزب السياسي الذي يحكمه، وتكرر الانقلاب عام ١٩٧١م وعام ١٩٨٠م، بهدف تمكين الدولة العميقة وقوى الوصاية على الشعب التركي، بحكم أن الشعب التركي لا يعرف مصالحه، والمؤسسة العسكرية هي الوصية عليه وعلى قيم الدولة التركية.

من هنا كانت الانقلابات العسكرية السابقة تحتج في دواعي تحرك العسكر في الحياة السياسية المدنية بأنها تهدف للحفاظ على العلمانية الأتاتوركية؛ أي: الحفاظ على النمط الأتاتوركي في العلمانية حتى لو تم رفضه ولفظه من الشعب التركي، وبالتالي حملت المؤسسة العسكرية نفسها واجباً لم تكن مضطرة لحمله؛ لأن الحفاظ على النظام الجمهوري في تركيا ليس شرطاً له أن يقوم على العلمانية الأتاتوركية فقط، ويمكن الحفاظ على الجمهورية التركية ومكتسباتها الحداثية بأنماط أخرى من العلمانية تحفظ الدولة والشعب في وئام ومحبة وتعاون، وليس في إنكار حرية المواطنين الفكرية والثقافية والدينية، ولا بفرض ثقافة اجتماعية معينة وغريبة عن الشعب التركي.

وليس من مهمات الجيش ولا المؤسسة العسكرية الحفاظ على نمط معين من أنماط العلمانية، فالشعب حر باختيار نمط عيشه وحكومته السياسية وميولها الحضارية والاقتصادية والسياسية، وليس من مسؤوليات الجيش ولا

المؤسسة العسكرية محاسبة الحكومة على هويتها الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وإنما بالحفاظ على إعطاء الشعب التركي حقه في اختيار قيمه وأفكاره وعاداته الاجتماعية وتقاليده الشعبية بحرية شخصية واجتماعية، فهذه ضرورة مقدمة على الحرية السياسية، ولكن المؤسسة العسكرية التركية أقحمت نفسها بالتدخل في الحياة السياسية المدنية الديمقراطية، في محاولة فرض رؤيتها الأيديولوجية ضد الإرادة الشعبية، مما جعلها في مواجهة مريرة مع إرادة الشعب التركي في سنوات طويلة.

مرت الجمهورية التركية بمراحل عديدة من تطور العلاقة بين الحكم العسكري والحكم المدني، تغيرت فيها معادلات الحكم بين الجيش والسياسيين، فكان الحكم العسكري محوره سيطرة المؤسسة العسكرية على صنع القرار السياسي والعسكري في تركيا لعقود طويلة، فمنذ تأسيس الجمهورية كان الجيش هو قلب الجمهورية ومؤسسها الحقيقي، بعد أن حقق النصر في حرب الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، فكانت الحكومة التركية الأولى حكومة عسكرية؛ لأن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والعديد من الوزراء كانوا من قادة الجيش وحركة المقاومة الوطنية الذين شاركوا في حرب التحرير «الاستقلال» (١٩١٩ ـ ١٩٢٢م)، فكانت الحكومات الأولى عسكرية بأشخاصها ولو كانت مدنية بشكلها، أو عسكرية عن طريق الحكومات المدنية التي تخضع للمؤسسة العسكرية، بداية عن طريق الحكومات التي تشكّلت من حزب الشعب الجمهوري وحده، أو في تحالفات معه لاحقاً.

لقد بقي حكم المؤسسة العسكرية بما يضمنه لها الدستور التركي من صلاحيات في صنع القرار السياسي عن طريق مجلس الأمن القومي التركي التي كانت المؤسسة العسكرية صاحبة القرار الأقوى فيه، حتى تم تعديل تشكيل مجلس الأمن القومي التركي، وتعديل صلاحياته في تعديلات دستورية في ظل حكومة العدالة والتنمية عام ٢٠٠٩م.

هكذا يمكن تقسيم مراحل صنع القرار السياسي في تركيا بالنظر إلى تأثير العسكر على السياسة التركية إلى أربع مراحل:

الأولى: مرحلة حكم الحزب الواحد في رئاسة رئيس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك ١٩٢٤م ولغاية ١٩٣٨م، ومرحلة الرئيس عصمت إينونو وما بعدها ١٩٣٨م ولغاية ١٩٥٠م.

الثانية: مرحلة الانقلابات العسكرية وفرض رؤية المؤسسة العسكرية مباشرة أو من وراء ستار، ١٩٥٠م ولغاية ٢٠٠٢م.

الثالثة: مرحلة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢م ولغاية الآن، وانتهاء مرحلة الانقلابات العسكرية، والتزام المؤسسة العسكرية بدورها المحدد بالدستور، ودون تدخل بالشؤون السياسية، ولغاية تموز ٢٠١٦م.

الرابعة: مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري الأخير بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦م فإن المؤسسة العسكرية والأمنية في تركيا ستدخل مرحلة جديدة أيضاً، وهذه المرحلة ستكون مهمة جداً في تاريخ تركيا الديمقراطي؛ لأن التغيرات سوف تطال وظيفة الجيش الأساسية ومصدر صنع القرار العسكري أيضاً، فسوف تصبح مؤسسة الجيش ورئاسة هيئة الأركان التركية تابعة لوزارة الدفاع التركية؛ أي: تابعة للحكومة ورئاسة الوزراء، كما سيأتي تفصيله.

تورط الجيش التركي في عدة انقلابات عسكرية وهي:

١ ـ الانقلاب العسكري الأول يوم ٢٧ مايو/أيار ١٩٦٠م عندما تمت الإطاحة بحكومة عدنان مندريس الذي أعدم لاحقاً.

٢ ـ الانقلاب العسكري الثاني في مارس/آذار ١٩٧١م.

٣ ـ والانقلاب العسكري الثالث في سبتمبر/أيلول ١٩٨٠م.

٤ ـ الانقلاب الرابع في فبراير/شباط ١٩٩٧م أطاح بحكومة نجم الدين أربكان.

كانت الانقلابات السابقة ذات طبيعة عسكرية، وقد بدا عليها رغبة

متزايدة لدى الجيش بعدم الاصطدام مع الإرادة الشعبية والحكومات الشرعية المنتخبة، وبدا الجيش وكأنه مضطر للقيام بهذه الانقلابات بتأثير ضغوط خارجية أكثر منها داخلية؛ لأن وضع تركيا في أيام الحرب الباردة كان حساساً في نظر البنتاغون وحلف الناتو، فكانت الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى والتي وقعت إبان الحرب الباردة ذات وجه عسكري صريح، وكان الجيش يتولى السلطة لعدة أشهر أو أكثر لحين إجراء انتخابات برلمانية جديدة، بينما كان انقلاب عام ١٩٩٧م على حكومة نجم الدين أربكان انقلاباً حداثيّاً، لم يتدخل الجيش بالاستيلاء الفعلي على السلطة السياسية، وإنما بأمر أربكان بالاستقالة والعمل لتشكيل حكومة جديدة، مع إصدار المحاكم التركية قرارات حل الأحزاب السياسية التي لا ترضي المؤسسة العسكرية بحسب الأوامر الأمريكية والغربية.

وبعد انتخاب حكومة العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢م وقعت عدة محاولات انقلابية لم يتورط الجيش التركي بقياداتها، بل لم يتم التأكد من ارتباطه بها، مثل محاولة الأركنغون والمطرقة، وكان محورها ضباط متقاعدون من الجيش عام ٢٠٠٧م، وعدم تورط الجيش بتأييدها ولا تبنيها دليل على أن الجيش التركي لم يعد يقتنع بالانقلابات العسكرية بعد انقلاب عام ١٩٨٠م، وكان كارهاً لإجراء انقلاب عام ١٩٩٧م؛ لأن الإرادة الشعبية أقوى من الأحلام العلمانية الغربية ومن مشاريع التدخل الخارجي، ولو كانت بانقلابات عسكرية.

ومع استلام حزب العدالة والتنمية السلطة السياسية عام ٢٠٠٢م لم يكن من المحتمل أن تتوقف الانقلابات العسكرية، وبالأخص أن حكومة حزب العدالة والتنمية ورئيسها سارا على نهج عدنان مندريس في التطور الديمقراطي، والانفتاح الاجتماعي الداخلي، والمصالحة الوطنية السياسية، والتقدم الاقتصادي، ودون الالتزام بانتظار التوصيات الخارجية بما يجوز فعله أو لا يجوز، كما كان حال الحكومات التركية السابقة، ولا بد أن النجاح

الذي بدأ أردوغان بتحقيقه في الأربع سنوات الأولى من حكمه أخذ يقلق الدول الغربية التي تريد أن تبقى تركيا تابعة للشركات الغربية وبرامجها التسويقية في الاقتصاد، وأن تبقى غارقة في مشاكلها الداخلية كما كانت في عقد التسعينات قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقد أضيف إلى هذا القلق أن أردوغان وحكومة العدالة والتنمية أظهر سياسة مستقلة عن الغرب في القضايا الدولية وكان في مقدمتها منع البرلمان التركي الجيش الأمريكي من قصف العراق عبر الأراضي التركية عام ٢٠٠٣م، فقد كان ذلك تحدياً كبيراً للبنتاغون الأمريكي، ولم تكن تلك الحداثة لتمر دون محاسبة أو أخذها بعين الاعتبار، ولكن عدم استعداد الجيش التركي لتكرار تجربة الانقلابات الفاشلة السابقة فتح الباب للبحث على وسائل ضغط أخرى غير الانقلابات العسكرية على الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيّاً من الشعب التركي.



الفصل الثاني

إرادة الشعب التركي مع حزب العدالة والتنمية

أدرك الجيش التركي أن الإرادة الشعبية هي مع الحكومات الديمقراطية التي ينتخبها الشعب بنفسه بحسب الدستور التركي، على أساس التعددية الحزبية التي أقرت قانونياً عام ١٩٤٥م، وأن الشعب التركي الذي انتخب حزب العدالة والتنمية في تشرين ١/نوفمبر ٢٠٠٢م بعد خمسة عشر شهراً من تأسيسه بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠١م، وأن ذلك يعني: أن الشعب التركي يبحث عن شيء جديد غير الذي تم تجربته في السابق، ففي ذلك العام كان حزب الشعب الجمهوري يبلغ من العمر ثمانين عاماً؛ أي: أنه في سن الشيخوخة، ليس بسبب عمره فقط، وإنما بسبب أدائه السياسي الذي تجمد على أفكار عام ١٩٢٣م عند تأسيسه، وبالتالي فإن جيل الشباب والشابات من الشعب التركي يبحث عن الأحزاب السياسية الشابة والواعدة والتي تتبنى مطالب الشعب التركي بالتغيير والإصلاح والتقدم، أو على الأقل معالجة مشكلاته المزمنة في الاضطرابات الأمنية والفقر والبطالة والتراجع الاقتصادي.

فالشعب التركي يستحق أكثر من ذلك، ولديه قدرات وإمكانيات كبيرة ولكنها مهدرة بسوء الإدارة الحكومية، ومهدرة بتضارب الصلاحيات بين الحكومة السياسية المنتخبة ومؤسسة الجيش والتدخلات الخارجية، في رسم سياسات الدولة الداخلية والخارجية، ومهدرة بتضارب الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المنتخبة ديمقراطيّاً، بسبب تعارض بعض صلاحيات السلطة التنفيذية نفسها، وأخيراً وليس آخراً مهدرة بسبب وجود

صراع سياسي غير سليم بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة، لدرجة عجز هذه الأحزاب في تشكيل حكومات ائتلافية ناجحة، إذا لم تحسم الانتخابات البرلمانية تشكيل الحكومة التركية من حزب سياسي واحد.



هذه المشاكل واجهت حزب العدالة والتنمية عند تشكيله عام ٢٠٠١م أولاً، وعند فوزه في الانتخابات البرلمانية وتشكيله الأول للحكومة التركية عام ٢٠٠٢م، ولا خلاف على أن قوى دولية وفي مقدمتها أمريكا، وقوى محلية وفي مقدمتها الوسط الديني الصوفي والقروي قد ساعد كثيراً على فوز حزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات، فالنسبة التي فاز بها حزب العدالة والتنمية قبل خمسة عشر عاماً وكانت ٣٧٪، لم تكن كبيرة، ولكنها كانت أكبر النسب الحزبية، وقد مكّنته من تشكيل الحكومة منفرداً.

ومن الواجب الاعتراف بأن القدرات الشعبية لحزب العدالة والتنمية وحدها لم تكن تؤهله لهذا الفوز الكبير، بل تضافرت جهود داخلية وخارجية

لتأييده في الفوز، وبالأخص أنه كان صاحب برنامج واعد للشعب التركي مقابل برامج أخرى للأحزاب السياسية بما فيها حزب السعادة الذي كان امتداداً لحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان مؤسس ما يمكن وصفه بالحركة الإسلامية في تركيا الحديثة، والذي يمكن اعتباره؛ ـ أي: حزب السعادة ـ بالامتداد السياسي لحركة إخوان المسلمين المصرية العربية، وبحكم مواجهة الجيش والقوى الداخلية العلمانية والقوى الخارجية وأمريكا لأحزاب نجم الدين أربكان على مدى ثلاثة عقود، فقد كان المأمول في نظرهم أن يكون فوز حزب العدالة والتنمية خير بديل، طالما أن الشعب التركي لا ينتخب إلا من يريد، وعلى أمل أن يكون حزب العدالة والتنمية مطيعًا لهم، وأن يعمل وفق مخططاتهم، أو أن لا يعمل شيئاً إلا بإذنهم، أو أن لا يحاسبهم على أخطائهم تجاه تركيا، ولو كانت معادية للشعب التركي، حتى لو كان ذلك من القوى الداخلية أو الخارجية.

ولذا فإن فوز حزب العدالة والتنمية في ذلك الوقت كان له ثمن مع القوى التي انتخبته، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية خارجيّاً، حيث اتصل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بزعامة حزب العدالة والتنمية مهنئاً بالفوز في الانتخابات فور صدورها، وقد دعمته أمريكا تحت ضغوط ومطالب الشعب التركي الذي يصر على وصول حزب سياسي تركي من أصول متدينة معتدلة أولاً، مقابل مخاوف فوز حزب إسلام سياسي متشدد من وجهة نظر أمريكية، أو حزب يعلن اصطدامه مع أمريكا والغرب مثل حركة نجم الدين أربكان السياسية، فالقوى الخارجية التي ساعدت حزب العدالة والتنمية بالفوز البرلماني الأول، تطلعت إلى تلبيته لمطالبها بعد تشكيله الحكومة، وأن لا يعمل ضد سياساتها في تركيا، بحكم أنها دعمته وأيدته لأهداف تخصها بالدرجة الأولى.

وكذلك القوى الداخلية التي ساندت حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢م وتظن أنها أوصلته إلى السلطة السياسية وتشكيل الحكومة انتظرت منه

أن يلبي مطالبها أو أوامرها، بحسب طريقة تفكيرها، ومن هذه القوى الداخلية حركة الخدمة «النورية» بزعامة فتح الله غولن، بحسب ما كان ينظر لها في ذلك الوقت، فهذه الحركة أو التنظيم دعم حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢م، وانتظر منها مكاسب سياسية ثمناً لدعمه لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة السياسية.

وقد لبى حزب العدالة والتنمية مطالب كافة المواطنين العادلة، ومنها فتح أبواب الوظائف المدنية لكافة المواطنين الأتراك دون تمييز، وبالأخص التمييز الذي كان يمنع المواطنين الأتراك المتدينين من دخول بعض الوظائف الحساسة، وبالأخص الأمنية منها، وبذلك استفاد تنظيم فتح الله غولن من الإصلاحات الديمقراطية التي شرعها البرلمان التركي، بحسب مشاريع القوانين التي تقدمت بها حكومة العدالة والتنمية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، فيما أطلقت عليه حكومات حزب العدالة والتنمية بالحزم الديمقراطية، والتعديلات الدستورية التي لم يتمكن حزب العدالة والتنمية تشريعها من البرلمان، فقد كانت الحكومة تعمل على تمريره من خلال الاستفتاء الشعبي أيضاً، حتى تكون الإصلاحات الديمقراطية بإرادة الشعب وتأييده، فحكومة حزب العدالة والتنمية هي حكومة الشعب التركي كله وليس من انتخبها فقط.

ولذلك لا يمكن التعويل كثيراً على الرأي القائل بأن أصل حزب العدالة والتنمية والحركة الأربكانية وجماعة غولن هي نفس الطريقة الصوفية النقشبندية مع ما جرى عليها من تطورات، وفق الرؤية التي تقدم بها باحثين تابعين لمعهد هدسون في دراسة تقدما بها بتاريخ ١٣/٩/٢٠١٥م؛ لأن ما جرى في تركيا من تطورات في العهد الجمهوري، وبالأخص في العقود الأربعة الأخيرة، لا تخضع فقط للهوية الفكرية الأيديولوجية الدينية فقط، وإنما تلعب الهوية السياسية الحضارية للدولة التركية أهمية أكبر، وهذه الهوية الحضارية تجمع الشعب التركي كله، بكل تياراته الفكرية والقومية والطائفية والعرقية والسياسية.

إن بحث معهد هدسون يرجع ولادة حزب العدالة والتنمية وجمهوره

وأنصاره ومؤيديه إلى العهد الأخير من الدولة العثمانية، فتحدث أولاً عن دور شخصية الشيخ أحمد السرهندي صاحب كتاب «المكتوبات»، والذي ظهر في القرن السابع عشر وقام بتعزيز العقيدة الإسلامية في إطار الطريقة النقشبندية، وأن ممارسته للأنشطة الصوفية قد أوجدت لها انتشاراً، وقام شيخ آخر هو خالد البغدادي الكردي الأصل والمدفون في دمشق بتطويره، لتعرف حركته بالطريقة النقشبندية الخالدية، وأن هذه الطريقة الخالدية عززت أفكار السرهندي بالرفض القوي للحكم الأجنبي أو الأفكار غير الإسلامية، وأن هذه الأفكار ضربت على وتر حساس قوي بين المسلمين من شمال القوقاز إلى أندونيسيا الذين كانوا عرضة للاستعمار الأوروبي. وانتشرت كثيراً في الأراضي العثمانية خلال تلك الفترة صدى غضب السكان من التنازلات المقدمة للأوروبيين أو ما يسمى بالامتيازات الأجنبية، وأنها أصبحت حركة اجتماعية عثمانية في غضون ١٨٢٠م، مطالبة بإعادة الإسلام كمبدأ توجيهي للإصلاح، وأن الطريقة الخالدية وضعت نفسها في مصافي المعارضة السياسية التي تعارض الضغوط الخارجية على الدولة العثمانية أولاً ولاحقاً.

ويرى البحث أن هذه المعارضة الخالدية استمرت خلال العهد الجمهوري، فواحد من تلاميذ البغدادي، أحمد سليمان الأروادي (توفي ١٨٥٨م) حيث انتقل إلى إسطنبول وبدأ بترويج الطريقة النقشبندية عبر أحمد ضياء الكمشخناوي (١٨١٣ ـ ١٨٩٣م)، وهو الذي أسس لاحقاً ما بات يعرف بزاوية «إسكندر باشا» لاحقاً، جاء محمد زاهد كوتكو (١٨٩٧ ـ ١٩٨٠م) وهو أحد أبناء المهاجرين من داغستان. حيث بدأ العمل في الطريقة الخالدية عام ١٩١٨م، وحظي بمنحة من السلطة ليصبح شيخاً هناك ١٩٥٢م وتولى الوعظ في إسطنبول. وتولى إدارة مسجد إسكندر باشا عام ١٩٥٨م وبقي هناك حتى وفاته.

ويرى البحث أن الشيخ محمد زاهد أصبح في العقود الثلاثة التالية الزعيم غير الرسمي للإسلام السياسي في تركيا، وعزز المذهب الخالدي في

البيئة الجديدة للديمقراطية التعددية الحزبية، وأن الشيخ محمد زاهد تأثر بالفكر المناهض للاستعمار وشجع جيلاً من المسلمين الأتقياء للوصول إلى مناصب معينة في بيروقراطية الدولة، وبدأت عملية التسلل والاستيلاء على مؤسسات الدولة التي من شأنها أن تساعد الإسلام السياسي في أن يهيمن على تركيا، وأن الشيخ محمد زاهد قام بمباركة تشكيل أربكان لحزب النظام الوطني عام ١٩٦٩م، وأن قائمة من تلاميذ محمد زاهد وأعضاء «إسكندر باشا» تمكنوا من بلوغ مناصب سياسية بارزة في حركة أربكان منهم الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال، وشقيقه كوركوت أوزال، وأن رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، واحد من هذه المدرسة، وكذلك وزير الداخلية عبد القادر اكسو وبشير أتالاي، عدا عن عشرات الوزراء أو المقربين خلال فترة حكم أردوغان.

وهذه القراءة خاطئة من حيث تقسيمها للشعب التركي، وكأن الإسلام دين أقلية من سكان تركيا، وأن هذه الأقلية تخطط للسيطرة على الدولة التركية، بينما الشعب التركي كله مسلم، وإذا فيه حزب سياسي يتميز بأن أعضائه متدينون فإن ذلك طبيعي، ولا يدل على أن هناك فئة كانت تخطط في الخفاء للوصول إلى السلطة بالخداع، وإنما هناك فئة أو حزباً من قلب الشعب التركي يسعى للوصول إلى السلطة السياسية، وهذا الحزب ليس مضطراً أن يطلب أصواته في الانتخابات من المتدينين فقط، وإنما من كل الشعب التركي، وهو ما حصل فعلاً في انتخابات ٢٠٠١م وما بعدها.

ولذلك من الخطأ اعتبار أن أتباع حزب العدالة والتنمية هم أتباع حركة واحدة أولاً، وباتوا يشكلون جوهر قيادة حزب العدالة والتنمية، وهو ما يستشهد عليها بتأثيرها الضخم على السياسة التركية، بحكم أن لها امتداداً صوفياً واسعاً في تركيا، بدليل أن حزب العدالة والتنمية انبثق من حركة مخالفة لرؤاه الفكرية العصرية ورؤاه السياسية الديمقراطية، ولكنه ليس وحيداً لأن هناك حركات دينية أخرى، تعمل في تعليم الدين، وتدعي أنها بعيدة عن

السياسة مثل الحركة النورسية، التي لا ترى نفسها تنظيماً دينياً ولكنها ترى أنها تعمل في إطار كونها مدرسة للتأويل.

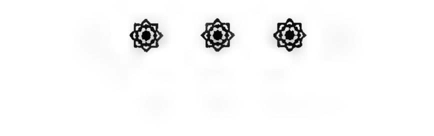
وتقدم دراسة معهد هدسون قراءة تقوم على أن الطرق الدينية والسياسة التركية من أربكان إلى أردوغان، تطورت بصورة طبيعية لحركة دينية واحدة، وأنها اعتمدت على النقشبندية الخالدية وتطور الإسلام السياسي في تركيا، وأنه تم على أساس الأخويات أو الطرق الصوفية، ثم على أساس الترابط والتفاعل بين هذه الجماعات، وأن عدد أعضاء هذه الجماعات يقدر بالملايين، وأن هؤلاء الأتباع الصوفيين يمثلون كتلاً يميل أعضاؤها إلى اتخاذ التوجيه من قادتهم والتصويت للكتل الموثوق بها بالنسبة لقيادة الجماعة، وأن هذه الطرق الصوفية هي التي تلعب دوراً حاسماً في السياسة التركية، وأنها استفادت كثيراً من تشريع التعددية السياسية في أواخر الأربعينيات، كما استفادت من تطورات الحياة الديمقراطية منذ عام ١٩٥٠م، مروراً بحركة نجم الدين أربكان وانتهاءاً بفوز حزب العدالة والتنمية.

إن تبرير فوز حزب العدالة والتنمية بقربه من الطرق الصوفية أو انحداره منها، هي رؤية قاصرة عن وصف الحقيقة؛ لأن الحزب شاهد وشارك في معاناة حركة نجم الدين أربكان مع الانقلابيين، وبالتالي كان لا بد أن يكون خطاب حزب العدالة والتنمية متميزاً من الناحية الفكرية والديمقراطية والسياسية والانفتاح الاجتماعي، وهذا الخطاب الفكري لم يوافق عليه نجم الدين أربكان نفسه، بينما وجد قبولاً لدى قطاع كبير من الشباب التركي المتدين وغير المتدين، المرتبط بالطرق الصوفية أو القومية أو العلمانية أو الليبرالية أو غيرها، فما ميز حزب العدالة والتنمية خطابه الثقافي والسياسي الذي يعبر عن تمثيل قناعات الشعب التركي وإرادته السياسية والحضارية الحرة والديمقراطية، سواء كانوا من أتباع الطرق الصوفية أو من خارجها، سواء كانوا من الحركة النورسية أو من حركة غولن أو السليمانية أو المنزلية أو غيرها، فهوية الخطاب الانفتاحي التي ركز عليها حزب العدالة والتنمية هي الأساس.

وهنا يمكن القول بوجود مرحلة تلاقت فيها المصالح السياسية لحركة فتح الله غولن مع مشروع حزب العدالة والتنمية، وهذا تأكد في الانتخابات البرلمانية الأولى ٢٠٠٢م، والثانية ٢٠٠٦م، وقد فاز حزب العدالة والتنمية بدعم أصوات حركة غولن. وقد عملت حكومة العدالة والتنمية برئاسة أردوغان على تلبية مطالب حركة غولن، وبالأخص في توظيف عناصر الجماعة في الوظائف الحكومية، وتقديم الدعم اللازم لها، ولكن دون أن تكون الشراكة على أسس أيديولوجية أو صوفية أو غيرها، وإنما بصفة حركة غولن حركة اجتماعية ولها مؤسسات مجتمع مدني عديدة، وكذلك مؤسسات إعلامية وصحية وتعليمية وبنكية، كمؤسسات تابعة للقطاع الخاص، وفق أحكام القوانين التركية، ولعل أولى مظاهر الخلاف مشاركة جماعة غولن للمعارضة التركية بالعمل لمنع تولي عبد الله جول منصب رئاسة الجمهورية التركية عام ٢٠٠٧م، فالمعارضة التركية العلمانية حاولت بكل إمكانياتها منع انتخاب عبد الله جول لرئاسة الجمهورية التركية عام ٢٠٠٧م، بحجة أن زوجته محجبة، وقد كان رأي جماعة غولن إلى جانب أحزاب المعارضة التركية بعدم رغبته بتولي جول لرئاسة الجمهورية التركية، فلو كانت الدوافع الدينية والأيديولوجية الصوفية هي وراء المشاركة في انتخاب حزب العدالة والتنمية لما وقفت حركة غولن ضد تولي عبد الله جول لرئاسة الجمهورية التركية.

وقد ظهر خلال الأعوام التالية نقاط خلاف من جماعة غولن ضد حزب العدالة والتنمية، ولكن الشعب التركي كان يعطي ثقته دائماً لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التالية، سواء كانت انتخابات بلدية أو برلمانية أو رئاسة الجمهورية. فقد بقيت إرادة الشعب التركي مع حزب العدالة والتنمية وحكوماته وقياداته، وبقيت أحزاب المعارضة في مرحلة متأخرة في نسبة التأييد الشعبي لها، ففي كل الانتخابات التركية لم تكن أحزاب المعارضة التركية الرئيسة تأخذ تأييداً شعبياً تنافس به حزب العدالة والتنمية، مثل حزب الشعب الجمهوري وهو أقدم الأحزاب التركية ومؤسس الجمهورية التركية، وكذلك

حزب الحركة القومية، وكان الشعب التركي يعاقب هذه الأحزاب السياسية على دورها التاريخي أو على مشاريعها المستقبلية التي لا تراعي هوية الشعب التركي الحقيقية، ولا تقدم له الخطط المستقبلية التي يطمئن بها على مستقبله.



الفصل الثالث

انقلابات ميتة على حكومة حزب العدالة والتنمية

إن المؤسسة العسكرية وبعد ثلاث انقلابات عسكرية وقفت مكتوفة الأيدي، فإسقاطها المتواصل للحكومات بحجة حماية العلمانية لم تكن تغيِّر من قناعات الشعب التركي، وكان الجيش كلما أعاد الحياة الديمقراطية إلى الشعب، عاد الشعب وانتخب الأحزاب التي تم الانقلاب عليها، ولكن بأسماء جديدة، فالشعب التركي حدّد هويته الحضارية وهي الإيمان بالإسلام ديناً حضارياً، قادراً على تلبية حياة الإنسان وحاجاته، وقادراً على إقناع جيل الشباب بأنه دين الانفتاح الحضاري وقيم العصر والتطور، واختيار الأحزاب التي تؤمن بقيم الشعب الحضارية وتعمل على تمثيله بقيمه ومستقبله بحرية وإرادة، وهذا جعل الجيش في حالة صدمة فكرية وسياسية ودستورية، فكل القيادة العسكرية في الجيش التركي ملزمة بإظهار اعتقادها بالأيديولوجية العلمانية التي أسسها أتاتورك في تركيا قبل وفاته عام ١٩٣٨م.

وقد مارست مؤسسة الجيش بنفسها رسم السياسة التركية في العقود الأولى من تأسيس الجمهورية وحتى عام ١٩٨٠م، فالجيش التركي كان هو الممسك بقرارات الحكومة السياسية، فلم تكن الحكومة السياسية المدنية تتخذ قراراً إلا بموافقة مؤسسة الجيش التركي، وقد كان الجيش والحكومة معاً ملزمين بهذه السياسة والنهج في العمل السياسي بحكم الدستور التركي الذي جعل من الجيش التركي قيِّماً على تطبيق العلمانية الأتاتوركية، فكان الجيش ملزماً بالدستور، وكذلك الحكومة ملزمة بطاعة المؤسسة العسكرية، الذي يمثل

مجلس الأمن القومي التركي أعلى سلطة في الدولة التركية، ولذلك وبعد انقلاب ١٩٨٠م ووضع الدستور العسكري عام ١٩٨٢م ظن العسكر أنهم حسموا الحياة السياسية في تركيا، وأنهم وضعوا الضوابط والقيود على الحكومة والشعب معاً.

ولكن تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا منذ عام ١٩٨٢م ولغاية ١٩٩٧م لم تعرف الاستقرار السياسي، بل كانت من نتائجه تولي رئيس حزب الرفاه نجم الدين أربكان لرئاسة الحكومة التركية بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥م، فكان وجود نجم الدين أربكان على رأس الحكومة التركية صاعقة على الجيش التركي، الذي عجز عن تنفيذ انقلاب عسكري رابع، فاختار أن يضغط على أربكان بالاستقالة والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة دون مشاركة حزب الرفاه بعد حله بقرار المحاكم واعتقال بعض قادته، ولكن العجز والضعف حل بالمجتمع والاقتصاد التركي في السنوات التالية حتى عام ٢٠٠٢م، والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة فاز فيها حزب العدالة والتنمية.

وبعد فوز حزب العدالة والتنمية وتشكيله الحكومة التركية الأولى وتحقيقه للانفتاح الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، وفي نفس الوقت ظهور تأييد كبير لحكومة العدالة والتنمية في العالم العربي والإسلامي، بوصفها حكومة إسلامية ديمقراطية، أصبح الجيش التركي في حالة توتر واضطراب، فلا هو يستطيع العودة إلى الانقلابات العسكرية ـ وقد جربها كثيراً دون فائدة ـ ولا هو قادر على خداع الشعب التركي، بعد أن رأى الشعب التركي بأم عينيه نجاح حزب العدالة والتنمية بحكم تركيا اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وغيرها، لذلك جرى الحديث عن محاولات انقلابية ضعيفة، قد تولاها بعض الجنرالات المتقاعدين مع قلة من الضباط في الجيش التركي، جرى الادعاء عليهم أمام القضاء التركي، وقد حوكموا وحكم عليهم بالسجن، سواء كانوا من جماعة الأرغنكون أو المطرقة، وهي جماعات كانت تعمل لمنع وصول حزب العدالة

والتنمية إلى الحكم أو بقائه فيها[1]، وقد جرت هذه المحاولات عام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م، وقد كان النجاح الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية أحد أهم العوامل بإفشال هذه المؤامرات؛ لأن الشعب التركي لم يكن مهيئاً لقبول أي انقلاب على حكومة أردوغان منذ ذلك الوقت.

ولكن وبعد تكشف أولى محاولات الصدام بين جماعة غولن ضد حكومة العدالة والتنمية بتاريخ ١/٢/٢٠١٢م بمحاولة بعض العناصر القضائية والأمنية تابعة لجماعة غولن إلقاء القبض على مدير المخابرات التركية هاكان فيدان، في توقيت متزامن مع شبهات صاحبت إجراء عملية جراحية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في حينه، تبيّن أن عناصر موالية لغولن هي التي كانت وراء ذلك، ولكن رئيس الوزراء التركي أردوغان أفشل هذه المحاولة وأجّل إجراء العملية الجراحية له، وطلب من هاكان فيدان أن لا يسلم نفسه للقضاء، ومنع تمكنهم من القبض عليه لحين مراجعة الأمر، وهكذا أفشل أردوغان تلك المؤامرة على الحكومة التركية، فيما يمكن اعتباره الانقلاب الأول لحركة غولن على الحكومة التركية، ولكنها كانت محاولة ميتة.

في هذه المرحلة عملت حكومة العدالة والتنمية وإثر اطمئنانها إلى نجاحها في قيادة تركيا في نظر الشعب التركي بعد الانقلابات السياسية المتوالية، وتقدمها في تحقيق المصالحة الداخلية والانفتاح على كافة القوميات المكونة للمجتمع التركي، والتقدم الاقتصادي والصناعي والسياحي والازدهار بكافة مجالات الحياة، بالمقارنة مع الحياة الاقتصادية في عهد الانقلابات

---

(١) انظر كتاب: التنظيم السري لجماعة فتح الله غولن، ترجمة كتاب: السيمونيون الذين يعيشون في القرن الذهبي بإسطنبول، دولة أمس وجماعة اليوم، مذكرات حنفي أوجي، منشورات دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م. ترجمة وتقديم: محمد زاهد جول، ص١٧٣. ترجمة كتاب: HALIÇTE YAÇAYAN SIMONLAR, Dun devlet bugün cemaat, by;HANEFI AVCI.

العسكرية، أدركت الحكومة التركية أنها بحاجة إلى إصلاح علاقة الحكومة المدنية المنتخبة من الشعب مع المؤسسة العسكرية والجيش ونزع فتيل التوتر بينهما، فالجيش ليس مؤهلاً للحكم السياسي، وغير مخول باختيار من يحكم الشعب، إنّما الشعب من ينتخب البرلمان والحكومة معاً، وفي انتخاب حزب العدالة والتنمية في ثلاث دورات انتخابية دامت أكثر من عشر سنوات حتى ذلك الوقت دليلاً على استقرار الحياة السياسية المدنية في تركيا، وأن الشعب التركي قد أمسك بزمام حياته السياسية.

ولذلك أطلق البعض أنه في تركيا تجربة فريدة ليس في نجاح الحركة الإسلامية في كسب ثقة المواطن التركي فحسب، وإنما بالتجربة الناجحة في التخلص من قلق معادلة الجيش والسياسة، والذي تم تنظيمه دستوريّاً لكي تتولى كل مؤسسة حكومية مدنية أو عسكرية وظائفها المنوطة بها دون تغول من مؤسسة على أخرى، وبذلك نجحت التجربة التركية في معادلة الجيش والسياسة؛ لأن الجيش أدرك أنه أمين على سلامة الوطن من العدوان الخارجي، أما الأمان الداخلي فهو من مهمة الحكومة السياسية التي يختارها الشعب ويمنحها ثقته في الانتخابات البرلمانية، وللشعب وحده الحق أن يخرجها من الحياة السياسية وعن طريق صناديق الاقتراع فقط.

في ظل حكومة العدالة والتنمية وتعديلاتها الدستورية تحولت وظيفة المؤسسة العسكرية من محاربة الديمقراطية إلى حماية الديمقراطية، ومن مصادرة الإرادة الانتخابية للشعب التركي إلى حارسة لهذه الإرادة الشعبية الجماهيرية، ولا يزال أمام حكومة العدالة والتنمية في المستقبل مزيداً من التعديلات في وظيفة المؤسسات الأمنية والعسكرية وليس مؤسسة الجيش فقط.

لقد عرفت علاقات الجيش مع المجال السياسي تحولاً مفصليّاً بعد استقرار الحياة السياسية في ظل حكومات أردوغان المتوالية، والتي أدخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

ـ تقليص عدد العسكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسة مقابل تسعة مدنيين.

ـ قرارات مجلس الأمن القومي لم تعد ملزمة.

ـ الأمين العام للمجلس مدني ويتبع لرئيس الوزراء.

ـ إخضاع تصرفات الجيش لمراقبة البرلمان.

وفي عام ٢٠١٣م، أقر البرلمان التركي تعديلاً على عقيدة الجيش يقضي بأن الجيش يدافع عن المواطنين ضد التهديدات الخارجية، وذلك عوضاً عن العقيدة السابقة التي تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا.

وقد شهد عام ٢٠١٣م محاولتين انقلابيتين ميّتتين لجماعة فتح الله غولن، الأولى في حزيران ٢٠١٣م فيما عرف بأحداث تقسيم أو حديقة غيزي، حيث كانت بلدية إسطنبول تحاول إجراء توسعة في الحديقة بقطع بضع أشجار منها، فوجدت بعض المعارضة من جمعيات حماية البيئة، واجهتها شرطة إسطنبول بحكم أن القرار متخذ من مجلس بلدي منتخب، ويتشكل من معظم الأحزاب التركية من السلطة والمعارضة، ولكن بعض أحزاب المعارضة حاول استغلال الحادثة لإثارة المشاكل لحكومة حزب العدالة والتنمية، وكأنها كانت تتمنى وجود فرصة لإحراج حكومة أردوغان.

وقد استنفرت جماعة فتح الله غولن كافة قدراتها الإعلامية في الصحافة والقنوات الفضائية وأوساطها الشرطية والقضاة والمدعين العامين، بل ورجال المال والاقتصاد ومدراء البنوك التابعة لجماعة غولن للمساهمة في هذه الاحتجاجات، وتحولت إلى مظاهرات سياسية معارضة لحكومة رجب طيب أردوغان، وفي هذه الاحتجاجات منع أردوغان أنصار حزبه التدخل في هذه الاحتجاجات وعدم مواجهة المحتجين إطلاقاً، فتجنب أردوغان استغلال أحزاب المعارضة وجماعة غولن في فتن أهلية وصراعات حزبية، فهدأت الاحتجاجات بوعود معالجة الحكومة لأصل المشكلة.

ولم تتوقف الحملة العدائية من أحزاب المعارضة وجماعة غولن ضد حكومة حزب العدالة والتنمية حتى أثاروا بتاريخ ١٧/١٢/٢٠١٣م شبهات فساد على أبناء أربعة وزراء من حكومة العدالة والتنمية، ومطالبة الحكومة بإلقاء القبض عليهم، والمطالبة باستقالة الوزراء الأربعة، وأتبعوا ذلك محاولة اعتقال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٣ بحجة تورط ابنه بلال بعمليات فساد وتبييض أموال، وقد كادت أن تهاجم الشرطة بأوامر من جماعة غولن بيت بلال أردوغان وقد قامت الحكومة بالتحقيق بالحادث، وكشف للشعب تلك المؤامرة، بأنها محاولة انقلابية كانت تستهدف إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية، وأن وراءها جماعة فتح الله غولن، وقد كشفت التحقيقات القضائية تورط جماعة فتح الله غولن بعمليات تجسس كبيرة قدَّرها البعض بمئات الألوف أو ملايين عمليات التجسس غير القانونية على كبار المسؤولين المدنيين من رئيس الوزراء إلى الوزراء والاقتصاديين، وكان أخطر عمليات التجسس هي التجسس على اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي، الذي يحضره كبار القادة العسكريين والوزراء، وكان من بينهم في تلك العملية وزير الخارجية أحمد داود أوغلو. وقد كان الاجتماع يناقش كافة الاحتمالات التي قد تورط الجيش التركي في أعمال عسكرية داخل سوريا، فظنت جماعة غولن أنها قد أمسكت بصيد ثمين يحرج حكومة أردوغان وتورطها في المسألة السورية، وأن كشف ذلك سوف يحرج الحكومة لدرجة الاستقالة.

هذه العملية التجسسية لجماعة غولن على اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي ونشر محاضرها السرية كانت الضربة القاضية على خطورة هذه الجماعة، فكشفها لمحاضر سرية لأعلى قيادة عسكرية في تركيا، حوّل الأنظار إلى مخاطر هذه الجماعة، وليس إلى خطورة الخطط التي بحثها مجلس الأمن القومي التركي مع حكومة أردوغان في ذلك، وبعد هذه الفضيحة التجسسية لجماعة غولن أعلنت الحكومة التركية أنَّ هذه الجماعة تمثل كياناً موازياً في

الدولة، يتجسس على الحكومة ويتجسس على الاجتماعات العسكرية وغيرهم بطرق مخالفة للقانون، وأنها تستغل نفوذها في مؤسسات الدولة في وزارة الاتصالات والقضاء والمحاكم والشرطة والجيش في التجسس على الحكومة والدولة بطرق غير شرعية ومخالفة للقانون، وأنها قد سربت هذه المعلومات السرية إلى أجهزة مخابرات دولية، وأخذت الحكومة على أساس البينات القضائية بالتحقيق مع المتورطين بهذه العمليات التجسسية، ومتابعة كل عناصر الجماعة الموجودين في مؤسسات الدولة.



وهكذا كان انقلاب ديسمبر ٢٠١٣م آخر الانقلابات الميتة لجماعة غولن، وقد خرجت منه بوصفها كياناً موازياً متهماً بالإرهاب من قبل الحكومة التركية ومؤسساته الرسمية الأمنية والعسكرية، ولكن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع تطهير مؤسسات الدولة التركية من عناصر التنظيم الموازي؛ لأنّ الأدلة القانونية طالت العناصر المتورطة بالأعمال الإجرامية التي وقعت في الانقلابات الميتة السابقة، وبحكم ما تمَّ إصداره من قرارات إدانة من المحاكم

التركية فقط، فالحكومة لم تكن تملك معاقبة عناصر هذه الجماعة إلا من خلال دولة القانون، وبما يتوفر للمحاكم من أدلة إدانة، علماً بأن نسبة كبيرة من القضاء والمدعين العامين ورجال الشرطة كانوا من عناصر جماعة الخدمة أو التنظيم الموازي أو جماعة فتح الله غولن، حتى أصبح فتح الله غولن نفسه مطلوباً للقضاء التركي، بحكم تورطه بكل المخالفات القانونية التي ارتكبها أتباعه وبأوامر مباشرة منه، وقد أصدرت المحاكم التركية أمراً بعقوبته بالسجن قبل وقوع انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م، لتورطه بهذه الانقلابات الميتة.

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

جماعة فتح الله غولن
وتنظيم الكيان الموازي في قائمة الانقلابيين

يؤكد عدد من رفاق فتح الله غولن الأوائل بأن فتح الله غولن عندما بدأ حياته الدعوية وهو شاب صغير كان ينتمي إلى الحركة النورسية، وأن ذلك النشاط لفتح الله غولن بدأ في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وأنه كان يدرّس ويشرح رسائل النور للشيخ سعيد النورسي مؤسس الحركة النورسية، ففي لقائي الشخصي مع السيد لطيف أردوغان، حيث أجرينا معه حواراً مطولاً بحضور السيد رسول طوسون النائب السابق في البرلمان التركي، والكاتب في صحيفة «ستار» التركية، تحدث فيه عن حقيقة حركة فتح الله غولن، وكيف بدأت وكيف تحولت أفكارها وانحرفت عن مبادئها الإسلامية الأولى، وأصبحت حركة منحرفة في أفكارها، وكيف تحولت إلى أداة بيد الدول الكبرى المعادية لتركيا وللأمة الإسلامية.

وشخصية السيد لطيف أردوغان مهمة جدّاً في بيان حقيقة جماعة «الخدمة» وشخصية فتح الله غولن، فقد كان الصديق المقرب لفتح الله غولن، وكان في أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي وهو طفل صغير لا يتجاوز عمره إذ ذاك أحد عشر عاماً من التلاميذ الأوائل له، إن لم يكن الأول، وكان يحبه جدّاً، ومقرباً منه وكاتماً لأسراره، بل لم يكن غولن يفاتح غير لطيف أردوغان بأسراره الهامة، وقد جمع أردوغان آلاف الصفحات والوثائق عن حياة فتح الله غولن وجماعته قبل أن يكتب السيرة الذاتية لفتح الله غولن، وقد

طبع كتابه عشرات المرات عبر جماعة غولن، وترجم الكتاب إلى لغات عدة، وبيعت منه آلاف النسخ، وكان السيد لطيف أردوغان يعتبر الرجل الثاني في جماعة الخدمة، وكان يرى فيه البعض خليفة لغولن في قيادة الجماعة من بعده، وقد أجرينا الحوار معه في استديوهات التلفزيون التركي (TRT) بتاريخ ٢١/٧/٢٠١٦م؛ أي: بعد ستة أيام من وقوع الانقلاب الفاشل ١٥/٧/٢٠١٦م بزعامة فتح الله غولن وتنظيمه وجماعته.

بدأ لطيف أردوغان حديثه لنا قائلاً: «إن سنوات حياتي مع فتح الله غولن بدأت عام ١٩٦٩م، عندما كان عمري أحد عشر عاماً، كنت حينها طالباً وتعرفت على فتح الله غولن وهو يعطي دروسه الدينية من كتب الشيخ سعيد النورسي، ومنذ ذلك اليوم كنا مع بعض وحتى ثلاث سنوات، ولكن وبعد أحداث ١٧/١٢/و٢٥/١٢ كانون الأول ٢٠١٣م عندما قام فتح الله وجماعته بتنفيذ مؤامرة خارجية ضد الدولة وضد الحكومة قطعت علاقاتي آنذاك مع هذه الجماعة ومع هذا الشخص.

وداخل هذه الجماعة كنت في اللجنة الهامة التي تأتي بعد رئيسها غولن؛ أي: أنني كنت الرجل الثاني بعد فتح الله غولن، في الحقيقة هم الذين أعطوني هذا المنصب، ولكن وبعد السنوات الثلاثة الأخيرة قمت بالاعتراض على أعمال الجماعة وانتقاد أفكار هذه الجماعة، وكان سبب عملي مع فتح الله غولن هو خدمة الدين الإسلامي، كما كان يروج له فتح الله غولن ويقول: «الإسلام ديننا والقرآن كتابنا»، ولكن بعد ذهاب غولن إلى الولايات المتحدة الأمريكية تغير.

محمد زاهد: وعندها سألته عن التغيرات التي حصلت مع فتح الله غولن بعد ذهابه إلى الولايات المتحدة وكيفية تغير أفكاره؟

فأجاب: لقد كانت الأفكار الأساسية لهذه الجماعة هي الأفكار والكتب العائدة إلى السيد سعيد النورسي، ونحن كنا كطلاب في هذه الجماعة متفقين

مع أفكار جماعة النور، ولكنه قطع علاقته معها وكوّن لنفسه جماعة خاصة به، وكان يريد آنذاك أن يعرّف بنفسه كمعلم للأخلاق، وكنا نعتقد بأفكاره وكنا نفتح المدارس وسكن الطلاب والجامعات في تركيا وفي دول أخرى، وفي عام ١٩٩٢م أنا كنت أول شخص توجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الأفكار التي كان يقولها لنا تخالف ما كان يروج لها، كانت بعض أفكاره مخالفة لنا، وكنا نعارضها داخل الجماعة، ولم نكن نذكرها خارج الجماعة، ولم نحدث خارج الجماعة عن انحرافه.

كنا نعرف كيف تحدث سعيد النورسي عن القرآن من خلال كتبه، والعديد من الناس دخلوا إلى هذه الجماعة على هذا الأساس.

فسألته: قدّم لنا أمثلة عن بعض هذه الأخطاء؟

فأجاب: أعطيكم مثال: كنا نريد إرسال بناتنا إلى الجامعات وكان الحجاب ممنوعاً آنذاك في الجامعات التركية، فكان جواب غولن أن الحجاب أحد الفروع، وعلى البنات خلع حجابهن وكشف شعرهن والذهاب إلى الجامعات، نحن لم نعط الأهمية لهذا الكلام آنذاك، ولكن بعد فترة أصبحت البنات تكشفن عن شعورهن.

فسألته: هل هناك فتوى لإدخال أبناء الجماعة في الجيش، وهل هناك فتوى لمن يدخل الجيش بكشف الحجاب للأزواج والأمهات، أو شرب الخمر، حتى يموهوا على المؤسسة العلمانية أنهم منهم؟

فأجاب: نعم، يجب على الجميع أن يعلم الأحداث الجارية في تركيا، كان يجب علينا السيطرة على قوى الأمن الداخلي والمؤسسة العسكرية، فكان شرب الخمر وكشف الزوجات والأمهات للحجاب بناءاً على هذه الفتوى، كنا لا نتفق معه على هذه الفتاوى، كنا ننبه، وكانت الجماعة تعلم أنه يجب العمل بسرية تامة مع مؤسسات الدولة، ولكن الجماعة كانت تريد السيطرة على هؤلاء الطلبة وهم أطفال والسيطرة على عقولهم وغسيل دماغهم، كإنسان آلي،

واليوم تلاحظون نتيجة هذه الأعمال، لقد أطلقوا النار على الناس في الشوارع في الانقلاب الأخير، إنها أفكار فتح الله غولن، لقد قاموا بغسيل عقولهم، وهي ثمار ٤٠ أو ٥٠ عاماً من الأعمال الدؤوبة لفتح الله غولن وجماعته.

فسألته: هل فتح الله غولن له صلة بالأعمال التي وقعت في الانقلاب وإطلاق النار على الناس؟ وكذلك الأحداث السابقة ١٧ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م، هل الشيخ نفسه له اطلاع عليها، أم أن من يديرون شؤون الجماعة هم من يتخذون هذه القرارات دون علم الشيخ وهو مقيم في أمريكا، ويقولون إنه منقطع للعلاقة مع الله كما يقال؟

فأجاب: داخل هذه الجماعة لا يمكن لأحد أن يفعل شيئاً دون إعلام فتح الله غولن لما يخطط له، وكما تفضلتم في أحداث ١٧ و٢٥/ ديسمبر ٢٠١٣م كان فتح الله غولن يشرف على هذه الأمور من بابها إلى محرابها، ويعطي الأوامر والتعليمات، ولا يمكن لأي فرد في هذه الجماعة أو في أي دولة أخرى القيام بأي أمر دون الحصول على الموافقة من فتح الله غولن بنفسه، ولا يمكن لهذه الجماعة القيام بأي إجراء مدني أو عسكري أو أي حدث آخر دون أخذ الإذن منه، وهناك بعض الضباط كانوا يلتقون معه.

فسأله السيد رسول طوسون: أي التصرفات عند فتح الله غولن أدت بك إلى الابتعاد عنه، ومتى انفصلت عن الجماعة وبأي مبرر؟

فأجاب: قبل خمسة عشر عاماً كنت أنوّه إلى بعض الأمور في الجماعة، كنت أرى أشياء في تلك الآونة، كما أنا نقول هناك تنظيمات عديدة في تركيا مثل الماسونية وغيرها.

فسألته: هل كان هناك صلات لجماعة غولن مع الماسونية؟

فأجاب: منذ أول يوم كانت الاستخبارات التركية عون لنا، فلا يمكننا القيام بأي أعمال دون عون المخابرات، وأنا أتحدث عن الأمور الخارجية، وكنت أقول أن فتح الله غولن في الخارج، وكنت أعمل على استقدام فتح الله

غولن، حتى يقوم بإصلاح بعض الأخطاء التي وقعت في تركيا، عندما كنت ذاهباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قاموا بإلغاء تأشيرة الخروج لي، وعندما كنت في الطائرة قاموا بإلغاء تأشيرة السفر وإلغاء السفر، وكان ذلك قبل عشر سنوات، وكنت أظن وأتحدث أن غولن بريء من هذه الأحداث، ولكن عندما وقعت أحداث ١٧ و٢٥/١٢/٢٠١٣م وقام غولن بتبني الأحداث وقام بالدعوة علينا، علمت أن فتح الله غولن غير بريء وغير معصوم في هذه الأفكار.

فسألته: قبل ذلك وقع خلاف بين غولن وتورغت أوزال، وأنتم أشرتم إلى الخلاف الذي وقع بين أردوغان وبين غولن، ولكن كان هناك خلاف سابق مع أوزال والدعاء عليه، بعد فصله لبعض عناصر الجماعة من مؤسسات الدولة، فماذا حصل؟

فأجاب: كان هناك خلافات حول دخول جماعة فتح الله غولن في المؤسسات، وعلى عدم الموافقة على هؤلاء الأفراد، ولكن بعد تولي تورغت أوزال الرئاسة قام بالسماح لهم بالعودة إلى مؤسسات الدولة، والتقدم في الرتب في القوى الأمنية والجيش.

فجاء السؤال: أنّ علاقة غولن كانت جيدة مع أجاويد وتورغت أوزال وديميريل، باستثناء نجم الدين أربكان، كيف كانت علاقته مع الساسة؟

فأجاب: لقد كانت تربط غولن علاقات جيدة مع جميع السياسيين الأتراك باستثناء أربكان، وكان بينهم رد الجميل، فهو يدعمهم وهم يوظفون له أتباعه في مؤسسات الدولة.

ولكن علاقاته مع تورغت أوزال وأردوغان مختلفة فقد كان بينهم شراكة في العقائد والأفكار الإسلامية ودعم التوجهات الإسلامية، ولذلك قام غولن بدعم هؤلاء وأفكارهم.

فسألته: هل قام غولن بالإساءة إلى بعض السياسيين قبل أردوغان؟

فأجاب: إن من لا يعرف غولن عن قرب وكثب، لا يعرف غولن، فهم يظنون أنه معصوم وبريء، فكانوا يعتقدون أنه يرد على السياسيين.

كنت أقول لمن ألتقيهم من أتباع حزب العدالة والتنمية إن لم تقدموا ألف حسنة له فلن يقابلكم بحسنة واحدة، ولكنهم لم يكونوا يردون على ذلك.

وكنت أنبه إلى خطورة هذا الشخص، كنت دائماً أركز على قوة هذا الشخص وما يملكه في جنوب شرق تركيا، وكان له أتباع داخل مجلس الأمن القومي، وجميع عناصر مجلس الأمن القومي وكبار الضباط والأمراء يتبعون له، وكان يقول لي: إنه متواجد في كل الأماكن، ويقول لنا: اطمئنوا.

ومسعود يلماز وديمريل لم يكن لهما جماعة كبيرة، ولذلك لم يكن لهما مشاكل معه.

فسألته: عندما فاز حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢م كان فتح الله غولن خارج البلاد، فمن كان حلقة الوصل بين غولن وحزب العدالة والتنمية.

فأجاب: منذ نشوء حزب العدالة والتنمية لم يكن فتح الله غولن يدعم نشوء هذا الحزب؛ لأنه كان على عداوة مع أربكان، ولذلك كان على عداوة مع أردوغان، ولذلك كان غولن يصرح لنا: إنه لا يحب أردوغان، بل يكرهه؛ لأنه كان لا يحب نجم الدين أربكان ويكرهه.

ولكن وبعد علمه بأن حزب العدالة والتنمية أصبح الحزب الحاكم عام ٢٠٠٢م قام بإصدار الأوامر بأن يتعاونوا مع حزب العدالة والتنمية، وفي الفترة الثانية في الحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية ٢٠٠٦م دعم علاقته معهم، وكنت دائماً أنبه إلى خطورة الأمور؛ لأن الجماعة تدعم الأحزاب السياسية الحاكمة لمصالحها الشخصية، ولكن حزب العدالة والتنمية أدرك ذلك في أحداث ١٧ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م، وقد صرح لي رجب طيب أردوغان حينها: «بأنه خدع من هذه الجماعة».

وعندها سأله السيد رسول طوسون: بعد إفشال محاولة الانقلاب ١٧

و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م، أدلى رئيس وقف الكتاب وهو من جماعة غولن: «أنّه أوقف الدعم لحزب العدالة والتنمية مذ عام ٢٠١١م بسبب ابتعاد الحزب عن الديمقراطية»؟

فأجاب: إن حزب العدالة والتنمية كان لا يقبل تغلغل جماعة فتح الله غولن في مؤسسات الدولة، وبعد ذلك كانت مسألة المراكز التعليمية في البداية، ولم يكن إغلاق هذه المدارس على الأجندة، ولكن صحيفة زمان كشفت أن مشاريع المدارس مهمة للجماعة.

فسألته: لنوضح موضوع أمر المدارس التابعة لجماعة فتح الله غولن، هل هي مدارس خدمية للفقراء والمساكين، أم هي مشاريع ربحية في الأساس؟

فأجاب: كانت البداية من أجل دعم الأطفال الأذكياء من الفقراء، ولكن ذلك لم يكن وحده، فكانوا يأخذون الأموال الطائلة من أبناء الأغنياء، وكذلك الجامعات وسكن طلبة الجامعات كانت غالية جداً.

فسألته: هل إقبال الناس عليها لأنها مدارس خاصة للجماعة أم لأنها تقدم أجوبة الأسئلة للطلاب، بطريقة غير مباشرة، فينجح الطلاب عندهم؟

فأجاب: العائلات كانت ترسل أبناءها لأنهم كانوا يظنون الجودة في هذه المدارس، وبعد ذلك علم أن هذه الجماعة تعطي الأجوبة لطلابها، فيحصلون على العلامات العالية، والعائلات كانوا يظنون أن ذلك بسبب جودة التعليم، ولذلك كانوا يدفعون كل ما يطلب منهم، حتى لو كانت تدفع الأقساط بالديون.

فجاء سؤال السيد رسول طوسون: بدأت الجماعة جماعة إسلامية وتربي أبناءها على القيم الإسلامية، ولكن كيف أخذت الجماعة تبتعد عن رجل متدين مثل رجب طيب أردوغان، فكيف أقنعوا أتباع الجماعة بمثل هذه المواقف؟

فأجاب: قبل خمسة عشر عاماً كان التفكك الأخلاقي والانحراف قد بدأ

في هذه الجماعة، وبدأت منافعهم الشخصية تظهر للعيان، وكان غولن يخطط منذ سنوات طويلة لأن تقبل العائلات الغنية في تركيا والعالم بهذه الأفكار.

فسألته: ما هو هدف غولن من تفسخ الجماعة أخلاقياً؟

فأجاب: أنا كتبت حياة فتح الله غولن؛ لأنه في البداية كان يصرح بأفكاره لي وحدي، وقد كتبت كتاباً عن حياته، وعندي كتاب فيه آلاف الصفحات وفيه الكثير من الوثائق، ولكني لم أكن أنشر هذه الأفكار، ولكن أصبحت الآن أراجع هذه الأفكار، وأفسر بما حصل.

كانَ في البداية يتحدث عن فكرة الدولة الإسلامية، وبعد ذلك دخل في التعاون مع المخابرات الأمريكية.

فسألته: لماذا لا يوجد له مواقف إيجابية على القضايا الإسلامية مثل فلسطين وغيرها، وما هي طبيعة علاقة الجماعة مع إسرائيل؟

فأجاب: غولن يحمل قوة، وهو يعمل مع الأقوياء دائماً، وفي الثمانينيات كان يعمل مع المؤسسة العسكرية في تركيا، والآن إسرائيل من القوى الكبيرة في العالم وفي أمريكا، ولذلك عمل صلاته معهم، فهو لا يستطيع القيام بمشاريع كبيرة في العالم دون التعاون معهم، وفي هذا الموقف كان يثبت أن له علاقات وثيقة مع إسرائيل، ومن عندها بدأت فترة الانحطاط في الجماعة؛ لأن إسرائيل بدأت تتصل بأتباع غولن في تركيا مباشرة وتتعاون معهم، وأنا أحد مؤسسي إحدى الجمعيات المهمة في هذه الجماعة، وكانت لنا نوايا وغايات مغايرة، وكنا نود أن تكون لنا علاقات قوية، وهو كان يعمل لتكون له علاقة قوية مع إسرائيل، ولكن أقول لكم: إنهم يعلمون أنه ثعلب وماكر، ولذلك هم يتعاونون معه لتحقيق مصالحهم، وكل رجال الدين في العالم يعلمون انه ذو وجهين، وعنده ازدواجية معايير، وعندما أصبح التصالح بين الفلسطينيين وإسرائيل لم يعودوا يحتاجونه.

وبعد الانقلاب الفاشل ٢٠١٦م أصبح منبوذاً في أمريكا أيضاً، فهو كان

يريد أن يثبت لهم أنه قوي، ولكنه فشل في ذلك، ولذلك لا أتردد ثانية واحدة في القول بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بتسليمه إلى تركيا.

فسألته: لماذا أصدر غولن بياناً يستنكر الانقلاب وينفي صلته به؟

فأجاب: لو كانت المحاولة قد نجحت لما أصدر هذه الجمل، كان يقول: لو أن لنا مليون في تركيا، ولو كنا نملك قاعدة شعبية مثل الخميني لقمنا بانقلاب ووضعنا الجمهورية تحت أيدينا، وقد حاول بذلك في انقلاب ٢٠١٣م ولكنه فشل من خلال المؤسسة المدنية، فقام بهذا الانقلاب الثاني من خلال المؤسسة العسكرية؛ لأنه لا يملك تجربة.

فسأله السيد طوسون: كيف تمكن فتح الله غولن من السيطرة على عقول جنرالات علمانيون في الجيش التركي؟

فأجاب: إن المؤسسة العسكرية كانت ضد فتح الله غولن، ولكن المؤسسة العسكرية ومن خلال الضباط والأمراء كانوا يؤيدون فتح الله غولن، حتى لو كانوا يقولون بأنهم كماليون أو ماسونيون، ولكنهم أفراد تابعون لفتح الله غولن.

وأقول لكم: إن عقلية فتح الله غولن وحده لا تمكنه من قيادة انقلاب عسكري وحده، ولكنه تعاون مع إسرائيل وأمريكا، ولكنهم بقوا بعيدين عنه، حتى ينجح في الانقلاب.

فسأله طوسون: من هو العقل المدبر للانقلاب العسكري؟

فأجاب: منذ أول نقطة أقول لكم، منذ أن ذهب غولن إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كان ذلك دليلاً على أنه يقاد من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إسرائيل كانت على صلة وثيقة معه.

وسألته: التنصت الذي ظهر قبل ثلاث سنوات، كان كبيراً جدّاً وبعض الناس ليسوا مهمين، ما هي الفلسفة التي قامت عليها عمليات التنصت؟ وهل كانت لصالح دول أخرى ويبيعونها لخارج تركيا؟

فأجاب: بإمكاننا تقييم هنا وجهتي نظر، وكان غولن يعترف لي بأسراره قبل ٣٠ عاماً، قال لي: «إنه يستمع إلى جلساتنا ويتنصت علينا داخل الجماعة»، وأنه كان يقوم بها عمداً من أجل حماية الجماعة من داخلها، وفي الحقيقة كان بنفسه يقوم بهذه الأعمال داخل الجماعة أولاً، وبعد ذلك خارج الجماعة، بين الفنانين والأشخاص المهمين، وكان يستعمل تسجيلات التنصت والتجسس لابتزاز هؤلاء الأشخاص؛ لأنه يريد إخافة هؤلاء الناس، فإذا كان غنيّاً كان يبتزهم ماليّاً، وإن كان ذا منصب فإنه يبتزهم في منصبهم، وبعد ذلك بدأ يتجسس على الوزراء لبيعها لمؤسسات مخابراتية خارج تركيا مثل المخابرات الأمريكية والإسرائيلية.

فسأله طوسون: هل رأيت غولن في يوم من الأيام مع الجنرالات العسكريين؟

فأجاب: في هذه الأحداث ظهرت لي بعض الصور، ولم نكن نعرفهم سابقاً، ولم يكن مسموحاً لنا معرفة أسمائهم، وكنا نرى بعضهم مع فتح الله غولن وهم طلاب في المدارس والجامعات، وهذه صور بعضهم فقط.

فسألته: كيف كانت علاقة فتح الله غولن مع باقي الجماعات الإسلامية، وليس مع نجم الدين أربكان، فموقفه منه معروف، ولكن مع باقي الجماعات الدينية والصوفية وحتى مع الجماعات النورسية، فبعض الجماعات النورسية لا تعمل معه؟ وهل لديه مشكلة مع الجماعات الإسلامية؟

فأجاب: أقول بأن فتح الله غولن كان لا ينظر لأي جماعة إسلامية بحرارة، بل بمنافسة لهم، بل وعداء لهم، وكان هناك تطور لاستراتيجيته معهم في الأونة الأخيرة، فهو يحاول السيطرة على بعضهم، وبعض الأشخاص كانوا من جماعة فتح الله غولن، وكانوا يدخلون في هذه الجماعات باستراتيجية مختلفة للسيطرة عليها، ليس في هذه الدولة التركية فقط وإنما خارجها أيضاً، وكتابة تقارير عنها للمخابرات الإسرائيليّة.

فسألته: هل هذه رسالة تحذير منك لهذه الجماعات الدينية العربية وغيرها، أن يكونوا حذرين من أتباع جماعة فتح الله غولن؟

فأجاب: صحيح، فهذه الجماعة لا يمكن أن تعمل إلا لمصالحها الشخصية. وأقولها بكل راحة أن يكونوا حذرين، وإن فتح الله غولن ليس بلاءاً على أمتنا فقط بل على الأمة الإسلامية كلها، وأنا منذ ثلاث سنوات وأنا أدعو على هذه الجماعة.

فسألته: لا يمكن أن يكون انقلاب داخلي دون دعم خارجي، من هي هذه الدول التي دعمت فتح الله غولن بالانقلاب؟

فأجاب: نعم كان يأخذ الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في انقلاب ١٧ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م وفي ١٥ تموز ٢٠١٦م الفاشل لا يمكن لعملية فتح الله غولن أن تقوم بذلك، لا يمكن أن نقول بأنه عبقري، نعم إنه ذكي ولكنه ليس عبقرياً، وقد خدع العالم من خلال دموعه والكذب، ولكن لا يمكن لعقلية فتح الله غولن أن تدير دولة كاملة، إن فتح الله غولن، كان يرتكب أخطاء وكان يعترف بأخطائه في السياسة، ولكن كانت سياسة حزب العدالة والتنمية بعيدة عن فتح الله غولن، ولذلك استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينجح في مشاريعه، فكل من يتعاون مع فتح الله غولن لا يمكن أن ينجح، وأقول: إن جماعة فتح الله غولن هي بلاء على الأمة الإسلامية بأجمعها، وعليهم أن يكونوا يقظين اتجاه مؤسساته ومدارسه، وأن يقوموا بعزل أتباعه وتلامذته من مؤسسات الدولة قبل أن يقع الفأس بالرأس.

فسأله رسول طوسون: أنت تقول أنّ الولايات المتحدة سوف تطرد هذا الرجل، وهناك أخبار عن نقل غولن إلى جنوب أفريقيا، ويحاولون إقناع حكومة جنوب أفريقيا بدعوة فتح الله غولن إليها، لنفرض أن هذه الأفكار صحيحة، هل سيشعر أنه بأمان في جنوب أفريقيا أو أستراليا؟

فأجاب: أقول: إنه لا يريد أن ينتقل إلى دولة أخرى، وإذا وجد دولة

واحدة فهي يمكن أن تكون الصين فقط، ويمكن أن تقدّم روسيا له الحماية فقط، ولكن خطط فتح الله غولن أن لا يتحرك من أمريكا؛ لأنه أخذ مركزه فيها، وعندما يقول أتباعه أنه في أمريكا يطمئنون لذلك.

فسألته: هل من كلمات لمن يحب فتح الله غولن وهو لا يزال يظن به خيراً؟

فأجاب: أقول للجميع إنه كالحرباء، إنه يخدع الجميع، ويعمل خارج الدين الإسلامي وضد الدين الإسلامي، إنه يقوم بخداع الجميع، أقول لهم: انظروا لما يقوم به وليس إلى ما يقوله، وأن من يدعوه فتح الله غولن إليه، فإن فتح الله غولن يلعب بإيمانه. انتهى.

هذه شهادة حية لأهم شخصية في جماعة فتح الله غولن عايشته أكثر من أربعين عاماً بشكل متواصل ولصيق، تعرف ظاهره وباطنه، وتعرف سره وعلانيته، وتعرف حركاته وسكناته، وتعرف لماذا يبكي وكيف ومتى، وقدرته على التأثير على مستمعيه، وقد وصلت إلى حقيقة هذا الإنسان قبل خمسة عشر سنة، وبدأت تنتقضه داخل الجماعة من عشر سنوات، وتنتقده خارج الجماعة قبل ثلاث سنوات، بعد أن حصل الفراق الختمي، فالصدق والكذب لا يجتمعان في قلب مؤمن، ومن يحتمل أخطاء صاحبه الشخصية، لا يحتملها عندما تكون أخطاءاً تجاه دولة وأمة ودين، فكان الفراق خياراً حتميّاً، وكان كشف الحقيقة واجباً دينيّاً ووطنيّاً وقوميّاً، والغاية أن يتعظ من غابت عنه الحقيقة في المكان أو في الزمان القادم.

وهذه الشهادة ليس هي الدليل على إدانة جماعة فتح الله غولن، وإنما هي شهادة تعريفية من داخل الجماعة، أما شهادة الإدانة فهي الانقلاب العسكري الدموي نفسه، فقد تحولت الحركة من حركة نشأت وكأنها حركة دينية وتربوية وتعليمية وتعاونية وخدمية، ثم تحولت شيئاً فشيئاً إلى حركة مصلحية تبتز فئات الشعب التركي في كل مجالات حياته التعليمية والاجتماعية

ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القضاء والشرطة والجيش وغيرها، وأخيراً إلى حركة تعمل مع أعداء تركيا بطمع وصولها إلى السلطة السياسية كاملةً، وإسقاط الحكومة الديمقراطية المنتخبة من الشعب التركي بإرادته الحرة.

لقد ارتكبت جماعة الخدمة أخطاء كبيرة في عملها الدعوي في تركيا، ولكن تلك الأخطاء لم تكن ترى فيها الدولة والحكومة التركية مبرر لقمعها، طالما بقيت في إطار الحرية الفكرية وحرية الرأي، وكان ذلك في الفترة الزمنية ما بين تأسيس الحركة وحتى عام ٢٠١٣م، ولكنها عندما بدأت بارتكاب الكبائر تجاه الدولة والحكومة بتعمد وتخطيط مسبق، منذ عام ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٦/٧/١٤م؛ أي: قبل الانقلاب العسكري بيوم واحد، فقد أصبحت عناصرها المتورطة بأعمال مخالفة للقانون مطلوبة للتحقيق والمثول أمام القضاء التركي العادل، فمن ثبت تورطه فقد وجد الحكم العادل بحقه، ونظراً لخطورة ما تم ارتكابه من كبائر في تلك المرحلة من عمليات تجسس وتنصت على الأسرار المدنية والعسكرية فقد اعتبرت جماعة فتح الله غولن كياناً موازياً، في نظر الأجهزة الأمنية الحكومية، وفي نظر مجلس الأمن القومي التركي أيضاً.

ولكن الجماعة والتنظيم الموازي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/١٥م فقد أصبحت تنظيماً إرهابيّاً انقلابيّاً وإجراميّاً، وأصبح عناصرها مدانين لمجرد انتمائهم لهذه الجماعة أو التنظيم أو التواصل مع فتح الله غولن أو أتباعه، وأصبحت كل مؤسساتها التعليمية والإعلامية والبنكية تحت إشراف الدولة التركية، وكل ذلك بسبب أخطائها وكبائرها وجرائمها وقتلها للشعب التركي ليلة الانقلاب الغاشم، فكل من كان ينتمي إلى هذه الجماعة والكيان الموازي مطالب أن تثبت براءته من التورط في العملية الانقلابية، وعدم ارتباطه بهذا التنظيم بعد الانقلاب، فلن يسمح لهذه الجماعة القيام بأي نشاط دعوي ولا اجتماعي ولا إعلامي ولا سياسي بعد الانقلاب، فقد أثبتت على نفسها أنها حركة انقلابية إجرامية وقاتلة، فالخلاف معها ليس

على فكرها ولا مناهجها الدعوية وإنما على تخطيط وتنفيذه لمحاولة الانقلاب الفاشل، وقتل لأكثر من مائتين وأربعين مواطناً تركيّاً، وقصفها للعديد من المقرات الحكومية المدنية والعسكرية، بما فيها بيت الشعب التركي مجلس الأمة الكبير «البرلمان».

على أساس هذه المعطيات كان طبيعيّاً أن تصدر محكمة تركية يوم الجمعة ٢٠١٦/٨/١٣م مذكرة حبس غيابية بحق فتح الله غولن، بحكم أنه رئيس جماعة الخدمة المتهمة بتدبير الانقلاب وتنفيذه في الشهر السابق، وجاء قرار المحكمة بعد طلب من الادعاء العام في أنقرة بإصدار مذكرة حبس غيابية بحق غولن الذي تتهمه الحكومة بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل، ومذكرة الحبس الغيابي صدرت بسبب وجوده خارج تركيا ويقيم في بانسلفانيا في أمريكا، والمذكرة تتهم غولن بالأمور التالية:

١ ـ السعي لخرق الدستور.

٢ ـ ومحاولة إسقاط النظام ومنعه من ممارسة مهامه جزئيّاً أو كليّاً عبر استخدام القوة والعنف.

٣ ـ وتشكيل وإدارة منظمة مسلحة.

٤ ـ ومحاولة اغتيال الرئيس.

٥ ـ والقتل النوعي لـ٢٤٦ شخصاً عمداً.

وقد قابل غولن ذلك بالمطالبة بإجراء «تحقيق دولي» في التهم الموجهة له وتعهد بالتعاون «الكامل» وذلك في مقالة له نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية في يوم صدر قرار المحكمة التركية، وقال غولن من مقر إقامته بالولايات المتحدة منذ ١٩٩٩م: «أوجه نداء إلى السلطات التركية وأعدها بالتعاون الكامل. وأطالب بأن تقود لجنة دولية مستقلة التحقيقات بشأن محاولة الانقلاب»، وهذه مطالبة غير قانونية، فالدولة التي تتعرض لانقلاب عسكري وقتل المواطنين في الشوارع والمؤسسات الرسمية، ويتهم فيها شخص مقيم في

دولة خارج تركيا، لا يحق له أن يطالب بمحكمة خارج دولته، وإنّما من واجبه الحضور للمحاكمة، فإذا صدر في حقه ما يراه قراراً ظالماً له، يحق له أن يستأنف الحكم قضائيّاً، والمطالبة بمراقبة المحاكمة من قبل الاتحاد الأوروبي داخل تركيا، وليس خارجها.





الباب الثالث

انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م

الفصل الأول: مفاجئة الانقلاب للمخابرات التركية والجيش والحكومة.

الفصل الثاني: خطوات مضطربة وتمرد مرتبك وحكومة يقظة.

الفصل الثالث: الانقلاب في خطواته العسكرية في ساعاته الأولى.

الفصل الرابع: الشعب يحسم معركة الانقلاب ويلقي القبض على الانقلابيين.

الفصل الأول

مفاجئة الانقلاب للمخابرات التركية والجيش والحكومة

لم يكن مساء يوم الجمعة ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م مساءاً طبيعيّاً للدولة التركية بكل مكوناتها من الشعب إلى الحكومة إلى الأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها، بل لم يكن مساءاً ولا ليلة طبيعية بالنسبة للعالم العربي والأوروبي، لقد كانت ليلة مفاجئة وصادمة بكل أحداثها، ومنذ أن وقع الانقلاب وبعد مرور شهر تقريباً بدأت تتكشف بعض الأسرار عن هذه المحاولة الانقلابية، وأنها بالنسبة للمنفذين لم تكن وليدة تلك اللحظة التاريخية، وإنما سبقتها مخططات وأحداث، بعضها يعود لعقود وسنوات وأشهر وأيام وساعات، فإفادات الانقلابيين المتورطين بالأعمال الانقلابية تلك الليلة تفيد بأنها بدأت تحركاتها الفعلية قبل أيام من مساء الجمعة ١٥ تموز، فهي تشير إلى التحركات التالية:

١ ـ وجود حديثٍ مبطنٍ عن المحاولة الانقلابية منذ الثامن من شهر تموز (٢٠١٦/٧/٨م) في أوساط القوات المسلحة.

٢ـ وفي الرابع عشر من تموز (٢٠١٦/٧/١٤م) ظهرت هذه الأحاديث لجميع الانقلابيين العسكريين.

٣ ـ شهدت قاعدة آكنجي ـ التي عرفت بمركز الانقلابيين ـ بعد الحادي عشر من تموز (٢٠١٦/٧/١١م) اجتماعات ليلية طوال أربعة أيام.

٤ ـ تحول بناء المدرسة العسكرية في منطقة «يشيل كوي» في إسطنبول

إلى قاعدة للتخطيط على الانقلاب، وهكذا فقد تم التخطيط لهذا الانقلاب الدموي خطوة بعد خطوة.

٥ ـ في الحادي عشر من شهر تموز (٢٠١٦/٧/١١م) يرِد اتصال هاتفي للفريق «كَوكان شاهين سونماز آتاش» رئيس إدارة مركز تحليل الأهداف المشتركة من الخط الآمن في أول يوم من دوامه، وكان المتصل الفريق «سميح ترزي» من قيادة القوات الخاصة، قال له ترزي: إن تركيا تمر بمرحلة صعبة للغاية وهذا يقلقني ما رأيك أنت؟

لم يتلفظ «ترزي» بكلمة الانقلاب غير أن كوكان عرف أنه يقصد الانقلاب، يقول كوكان في إفاداته: «إن مثل هذه الجعجعات يستذكر بالانقلاب» يمضي كوكان في اتصاله ويسأل ترزي: ومَنْ أيضاً على هذا التفكير غيرك، يجيبه ترزي: رئيس هيئة الأركان وضباط آخرون.

٦ ـ تحقق الاتصال الثاني في الثالث عشر من تموز (٢٠١٦/٧/١٣م) الساعة الثالثة ظهراً (١٥:٠٠)، وكان المتصل أيضاً الفريق «سميح ترزي» وفي هذه المرة أخبر أنه سيتم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء حكومته، وكلف «كوكان» باعتقال أردوغان في الفندق الذي يتواجد فيه وقَبِل الأخير إدارة العملية، وقد قدم إلى إسطنبول جوّاً في الرابع عشر من تموز، يقول في إفاداته: أنه بعد قدومه إلى إسطنبول أمضى ليلته في مضافة المدارس الحربية، غير أن إفادات الآخرين والصور الملتقطة تشير على أن سونماز آتاش شارك في ذاك اليوم آخر اجتماع للانقلابيين في الكلية الجوية في منطقة «يشيل كوي».

٧ ـ وفي الساعة (١٩:٥٣) قدم «سونماز آتاش» إلى مبنى القيادة المركزية وتبعه عشرون عميداً وضابطاً قائلين نحن ضيوف سونماز آتاش، ويعتبر عدم ضبط أسماء الواردين والضيوف إلى الكلية الجوية قبل أشهر من الانقلاب دليلاً على التخطيط المسبق للانقلاب ناهيك عن قيامهم بإلغاء عمل

نظام كاميرات المراقبة قبل ثلاثة أشهر من الانقلاب وتحويل غرفة المراقبة إلى غرفة للتنصت.

٨ ـ في مساء يوم الحادي عشر من تموز (١١/٧/٢٠١٦م) حين علم الفريق «سونماز آتاش» بمحاولة الانقلاب عقد أول اجتماع للعسكريين في قاعدة «آكنجي» في أنقرة التابعة لقيادة القوى الجوية، وحسب الادعاء أن الجنرالات ومن بينهم عضو مجلس الشورى العسكرية العليا وقائد القوى الجوية السابق الفريق «آكين أوز تورك» أجروا لقاءات مكثفة مساءً في الفترة الواقعة بين ١١ ـ ١٤ تموز.

وقد تم في هذا الاجتماع الذي شارك فيه قائد قاعدة آكنجي اللواء «هاقان أفريم» وصهر «آكين أوز تورك» قائد أسطول ١٤١ المقدم الطيار «هاقان قاراقوش» عرضُ الخرائط وبلورة أي القوات التي سيتم تحريكها في المدن، وهوية من سيتم اعتقاله كما تم تحضير بيان الانقلاب، وبموجب الخطة سيتم منح العاملين في القاعدة يوم الجمعة ١٥ تموز وهو يوم الانقلاب إجازات مفتوحة، بحجة أن الطقس حار جدّاً، وأنه غير مناسب للطيران، وحين غادر العاملون في تمام الساعة ١٤:٠٠ القاعدة عُقد الاجتماع الرابع والأخير، وفي اليوم ذاته تولى قائد المركز التدريبي في مطار تشيلي ٢ العسكري الرئيسي اللواء «قبولاي سلجوق» بعد قدومه إلى أنقرة مركز القيادة.

٩ ـ وقبل وقوع المحاولة الانقلابية كان هناك ضباط علموا مبكراً بوجود مجلس عسكري انقلابي داخل القوات المسلحة، أمثال قائد كتيبة الصيانة في فوج الطيران المقدم «مراد بولات»، يتحدث نائب قائد الفوج المقدم «خليل كول» عبر اتصال هاتفي مرئي إلى «بولات» حيث أشار إليه كول أن اصمت وأراه الرصاص وأنبأه أن انقلاباً سيحدث، وحسب البيانات التي ظهرت إلى الآن تبين عن وجود اسمين تحدثا عن المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز مبكراً وهما: «بولات» و«كول»، وحدث الاحتكاك الثاني بين الاثنين في ١٤ تموز قبل يومٍ من المحاولة الانقلابية، حيث أنبأ المقدم كول إلى بولات عن نية

تنفيذ عملية إنزال جوي بطائرة هليكوبتر، وأراه جدولاً بأسماء المشاركين وطلب إليه أن يترك طائرت الهليكوبتر خارج الهنكار وتشكيل قوة إنزال سريعة لطائرتين من نوع «سيكورسكي» وقبل بولات بدوره تنفيذ هذين الطلبين.

١٠ ـ وفي نفس اليوم الخميس (١٤/٧/٢٠١٦م) في تمام الساعة ١٩:٠٠ التقى الثنائي في منزل بمركز الشرق الأوسط للصناعة والتجارة في أنقرة، وكانت الخطة خطف كلٍّ من رئيس الجمهورية أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدريم ورئيس الاستخبارات العامة هاكان فيدان ووزير الداخلية أفاكان آلا، كما وجه أوامر بقتل أردوغان إذا نجحت عملية إنقاذه، وكان هدفهم تدمير البلاد في حال فشل عملية الخطف لأردوغان.

١١ ـ يقول «بولات» في إفادته التي أدلاها في الاعتقال: تحدثنا عن خطط الانقلاب في ليلة ١٤ تموز وكانت الخطة أن تنطلق عملية الانقلاب في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل في ١٦ تموز، غير أننا ظننا أثناء تفقدٍ رفيع المستوى في القواعد العسكرية في ١٥ تموز الساعة ١٨:٠٠ انكشاف العملية الانقلابية، وفي هذه الأثناء استدعاني المقدم «خليل كول» إلى مبنى القيادة وقال: هيا فقد بدأت العملية ثم غادر.

١٢ ـ انتشر خبر التحضيرات في أنقرة إلى جميع الوحدات، وقد استولى الانقلابيون على قيادة فوج الحراسة الرئاسية بالكامل، وحسب الإفادات التي أدلى بها المقدم «أوميت تجنر» الذي كان يعمل في الفوج: أنه علِم بالمحاولة الانقلابية قبل ثلاثة أيام من حدوثه، حيث قال له العقيد «أنور طوبال» بعد استدعائه له: سيحدث الانقلاب ليلة الجمعة الساعة ٣:٠٠ في ١٥ تموز.

١٣ ـ وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م في تمام الساعة ٢٠:٣٠ التقى العقيد «قدسي باريش» قائد فوج الحراسة الرئاسية بـ«أوميت تجنر»، وأعطاه بيان الأحكام العرفية الذي طلب إليه تلاوته على شاشة قناة TRT الحكومية، وكان من بين الذين اقتحموا مبنى TRT مع «أوميت تجنر» القائد السابق لفوج

الحراسة الرئاسية العقيد «تانجو بوسهور»، وحين سئل تجنر عن سبب عدم إعلامه الجهات المختصة رغم علمه بمحاولة الانقلاب قبل ثلاثة أيام فكان الجواب لم أعرف لمن أتحدث.

١٤ ـ علم قائد اللواء الثاني للمدرعات في إسطنبول العميد «أوزكان آيدوغدو» بالمحاولة الانقلابية في ١٣ تموز/٢٠١٦م من نائب قائد اللواء الخامس للمدرعات في كهرمان مرعش العقيد «أوزاي شاهين»، تحدث «أوزاي شاهين» إلى «آيدوغدو» بعد قدومه إلى إسطنبول عن عملية: «السلام في البلاد» وأشار إلى أنه مكلف في العملية، ووفق خطة الأحكام العرفية في ١٥ تموز يعين آيدوغدو نائباً لقائد الأحكام العرفية، ويقوم الآخر «أوزاي شاهين» بدوره بإنزال الدبابات إلى الشوارع والاستيلاء على جسر الفاتح ومطار صبيحة كوكجان.

١٥ ـ أُخبر مرافقُ «خلوصي آكار» رئيس الأركان العامة المقدم «لفنت توركان» بمحاولة الانقلاب صباح ٢٠١٦/٧/١٥م حيث كلف بإرضاخ خلوصي آكار.

١٦ ـ إفادة تقول: إن تركان استشار سيده في جماعة فتح الله «كولان» عما يجب فعله؟ فحذره الأخير قائلاً له: «لا تفشي السر لأحد».

١٧ ـ في الوقت الذي كانت اجتماعات الانقلابيين تجري على قدمٍ وساق في كلٍّ من أنقرة وإسطنبول كان قائد قاعدة إنجيرلك العسكرية في أضنة العميد «بكير أرجان وآن» يُجيل وفداً مؤلفاً من ٢٥ رجل عملٍ بعد الاجتماع بهم في أرجاء القاعدة، قائلاً لهم: الأيام القادمة ستكون جميلة ثم التفت إلى من بجواره سائلاً لهم بعبارة تخالطها الحزم والدعابة: أنت ألا تريد أن تكون رئيساً للبلدية، وأنت ألا تريد أن تكون رئيس الأطباء، ثم أخذهم لزيارة هناكر الطائرات ومستودعات الذخيرة وبعض النقاط السرية، ولم يكن هذا الاجتماع أول اجتماع يعقده «وآن» في القاعدة مع الوفود المدنية، فقد كانت الوفود

الأجنبية في الشهرين الأخيرين تتوارد إلى القاعدة حسب الادعاءات بشكل مكثف وبصورة غير عادية، وكانت هذه الوفود التي تأتي تحت مسمى جولة سياحية أو زيارة مجاملة وتعقد لقاءاتٍ مع العميد «بكير جان وآن» قائد القاعدة.

١٨ ـ كان من المقرر في ليلة ١٥ تموز أن تقوم طائرات الوقود المنطلقة من مطار أنجيلرك تزويد الطائرات إف ١٦ بالوقود جواً.

١٩ ـ أوجد الانقلابيون مركزاً رئيسياً لهم في قاعدة آكنجي العسكرية.

٢٠ ـ في ١٥ تموز الساعة ١٥:٣٠ توجه كل من «فرات ألاكوش» و«أمير كوفان» إلى فوج الحراسة الرئاسية، استقبلهم في الفوج رئيس المساعدين للرئيس أردوغان «علي يازجي»، لاحظ كوفان على طاولة «علي يازجي» حسب بياناته صوراً ملتقطة من أقمار صناعية تشبه فندقاً أو قرية سياحية مكتوب عليها مارمريس ومجموعة خطط، وكانت المهمة الموكلة إلى يازجي تحديد الفندق الذي سيقيم به رئيس الجمهورية المتواجد في مارمريس وإعلام ألاكوش بذلك، فقال لهم يازجي أذهب إلى رئيس الجمهورية ولا يشك بي وأتعرف على مكان إقامته، وفي حال شعر بالحرج سيقدم إليه ظرفاً، مدعياً أن ظرفاً وصل من رئاسة الأركان يتضمن معلومات هامة تتعلق بالكيان الموازي، فحمل ظرفاً فارغاً لهذا الغرض، وكان المخطط اقتحام مقر إقامته في حال تم تحديده.

هذه الخطوات الانقلابية لم تكن المخابرات التركية تعلم بها، وأولى المعلومات التي وصلت إلى المخابرات التركية بحدود الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/١٥م تفيد بوجود بعض التحركات في بعض الثكنات العسكرية، وهو ما دفع مدير المخابرات التركية هاكان فيدان بالذهاب إلى رئاسة هيئة الأركان ولقاء رئيس هيئة الأركان خلوصل آكار والتباحث بشأن ما يجري، وما يتوجب اخذه من خطوات احترازية لمواجهة ما يجري، سواء كان

تمرداً عسكرياً أو انقلاباً عسكرياً، وكان من هذه الخطوات منع تحرك أي قطع ثكناتها وقواعدها العسكرية، وإغلاق كافة الثكنات العسكرية لمنع أي تحرك منها، كما أصدر رئيس هيئة الأركان آكار قراراً بعدم تحرك أية طائرة عسكرية من قواعدها العسكرية إلا بإذن خاص، هذه القرارات أشعرت الانقلابيين بأن الانقلاب على وشك الانكشاف، فسارعوا بالتحرك نحو قيادة هيئة الأركان والسيطرة على مقر القيادة نحو الساعة السادسة مساء يوم الجمعة، وكان ذلك ضمن المخطط الانقلابي، ولكن لا يعلم توقيت ذلك لأن المقرر بحسب إفادات الانقلابيين أن يبدأ الانقلاب تحركاته في الساعة الثالثة من فجر يوم السبت ١٦/٧/٢٠١٦م، وأن يتم الإعلان عن نجاح المحاولة الانقلابية عبر التلفزيون التركي الرسمي الساعة السادسة صباحاً من يوم السبت ١٦/٧/ ٢٠١٦م، ولكن انكشف أمرها، وصدور قرارات من رئاسة هيئة الأركان تعيق حركة الانقلابيين أوجد حالة اضطراب بين الانقلابيين الموزعين على عدد من المحافظات والقواعد العسكرية وبالأخص في أنقرة وإسطنبول، وهذا جعل بعض التحركات تستبق موعدها أو تتأخر عنه، فكان الاضطراب سيد الموقف، وقد زاد عليه عدم إحكام خطة التواصل بين الانقلابيين، وعدم وضع خطة بديلة في حالة انكشاف الانقلاب، كل هذه الأسباب أدت إلى تخبط الانقلابيين في الساعات الأولى من مساء يوم الجمعة ١٥/تموز/٢٠١٦م، كما سيأتي.



الفصل الثاني

خطوات مضطربة وتمرد مرتبك وحكومة يقظة

كان يوم السبت ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦م هو اليوم الأوّل المقرر لانطلاق الانقلاب بحسب إفادات بعض قادة الانقلاب، غير أن توارد أنباء حول انكشاف المحاولة الانقلابية إلى مسامع الانقلابيين أثر على تقديم موعد الإنطلاق إلى الساعة الثامنة (٢٠:٠٠) من مساء يوم الجمعة، في ١٥ تموز، فذهبت مجموعة من الضباط بقيادة العميد «ترزي» للاستيلاء على مقر قيادة القوات الخاصة، ولكن الأوامر كانت قد صدرت من قائد القوات الخاصة اللواء «زكائي أكسقلي» بقتل العميد ترزي في حالة هاجم مقرها، فقتل ترزي فعلاً هناك، وهو يتسلق مبنى القيادة من قبل الرقيب الأول «عمر خالص دمير» مساعد قائد القوات الخاصة العميد «زكي أكسقالي»، كما حطت طائرات الهليكوبتر للعميد «سونماز أتاش» المكلف من قبل ترزي في مارمريس، غير أنه بسبب تأخر أوامر التحرك للعملية الانقلابية نصف ساعة وعدم معرفتهم مقر إقامة الرئيس أردوغان فشلوا في بلوغ أهدافهم فإن الرئيس غادر مقر إقامته قبل وصولهم.

أما العميد «هاقان أفريم» والمقدم «لفنت توركان» فقد اقتحما مكتب رئيس الأركان العامة «خلوصي آكار» وعرض أفريم على آكار إجراء مكالمة هاتفية مع فتح الله غولن، ولكن آكار رفض، وكان ذلك دليلاً على تورط غولن بالانقلاب الفاشل شخصياً، يقول آكار حول ما جرى تلك الليلة: قالوا: سنذهب بعد مدة، واقتادوني معهم فلما خرجت من باب المكتب وإذ بجندي

كامل العدة على رأسه خوذة فولاذية يواجهني وكانت ملامح وجهه مخيفة، فأثار انتباهي، ثم علمت فيما بعد أنه العقيد «فرات ألاكوش».

حين اقتحم الانقلابيون مبنى التلفزيون التركي الرسمي TRT، كانت الدبابات قد نزلت إلى الشوارع، وقصفت مبنى البرلمان، والاستخبارات العامة، ومقر قيادة العمليات الخاصة، وأغلق جسر مضيق البوسفور، غير أن الانقلابيين خسروا المعركة في اللحظة التي ظنوا أنهم أصابوا الهدف؛ ذلك أن القنوات التركية لم تكن تنقل أخبار المحاولة الانقلابية إلى شاشاتها، بل كانت تنقل ملاحم الجماهير التركية في إفشال المحاولة الانقلابية.



عرف الشعب التركي في تلك الليلة أصعب وأطول وأجمل ليلة في تاريخه الحديث، فقد واجه التحديات، وصارع الأخطار، وانتصر على أعداء تركيا، وقضى على خونة الخارج في الداخل، واكتشف درجة محبته لوطنه، وقوة لحمته الوطنية، وحقيقة أخوّته الإيمانية، وشجاعة أبناء وطنه وأمته، واكتشف الصديق من العدو، في الداخل والخارج، وقد رسمت أحداث تلك الليلة انطلاقة رؤية تاريخية جديدة للشعب التركي، بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معنى، فإن تاريخاً تركيّاً جديداً سوف يكتبه الشعب التركي بعد هذا

الانقلاب الفاشل، في نظرته لنفسه، وفي وضعه لنظامه السياسي الجديد.

فلا يمكن النظر إلى الأخطاء التي ارتكبها الانقلابيون على أنها معزولة عن الشجاعة الشعبية التي أبرزها الشعب التركي ضد الانقلابيين، فقد جعلهم عاجزين عن فعل شيء. فقد واجه الشعب الدبابات الغادرة بصدوره العارية، ولم يهرب الشعب من أمام الدبابات حتى لو صعدت على صدره أو سارت من فوقه وهو بين عجلاتها، أو وهو متسلقاً لها أو صاعداً على ظهرها لمواجهة من يقودها من العسكر الانقلابيين أو الضائعين، والشجاعة التي أربكت الانقلابيين هي شجاعة الحكومة والمؤسسات الأمنية والسياسية والوزارات والرئاسة التركية، التي واجهت الانقلابيين بشجاعة في الساعات الأولى، وشرعت في وقفهم فور تحركهم، ولم تخاف تهديدهم ولا قراراتهم غير القانونية، ورفضت كل أوامرهم الانقلابية، بل حولتهم فوراً على لائحة المطلوبين أمنيّاً وقضائيّاً وملاحقين من قبل الأجهزة الأمنية، فأصبح الانقلابيون مجرمين ومتهمين ومُدانين من الساعة الأولى للانقلاب.

وهنا أقدم شهادتي على تلك الساعات التي عايشتها لحظة بلحظة وأنا على القنوات الفضائية العربية، فقد وصلني بحدود الساعة العاشرة من مساء الجمعة هاتف يطلب مني اتخاذ الحيطة والحذر، فهناك أحداث خطيرة تحدث في البلاد، كانت في البداية غير واضحة المعالم ولكنها أقرب إلى الانقلاب العسكري غير المتوقع، ولا أخفي أن بعض القلق قد راودني على أقارب لي في بعض المؤسسات الرسمية التي قصفت في الساعات الأولى للانقلاب، فهذه مشاعر إنسانية فوق الضبط والسيطرة، ولكن ذلك لم يمنع مواصلتي في متابعة هذه الأحداث داخليّاً، وأنا أنقل أخبار الشعب التركي الشجاع وهو يقاوم الانقلابيين، وهو يحاصرهم وهو أعزل السّلاح وهم في دباباتهم ومدججون بالسلاح، في ميدان تقسيم وفي أنقرة وعلى جسر البوسفور في إسطنبول، ويجبرهم على الاستسلام، فقد بقيت على القنوات الفضائية من الساعة الحادية عشر من مساء يوم الجمعة ١٥/٧/٢٠١٦م، وحتى الساعة

التاسعة صباحاً من يوم السبت في بث حي ومباشر على معظم القنوات الفضائية العربية.

ـ (٢٢:٠٠) كانت الأخبار الأولى التي سمعتها بحدود العاشرة مساءاً، بأن قوات من الجيش التركي تغلق جسر إسطنبول.

ـ ٢٣:٠٠، تحليق طائرات حربية تركية فوق سماء أنقرة وإسطنبول.

ـ ٢٣:١٥، رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم يعلن وجود حركة تمرد داخل الجيش التركي، وأنّ العمل جار للسيطرة على الوضع.

ـ ٢٣:١٥، الإعلان عن محاولة انقلاب في تركيا مساء الجمعة ١٥/٧/٢٠١٦م، ووضع رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار قيد الاعتقال.

ـ وأنباء تقول بأن هذا الخبر أرسل عبر البريد الإلكتروني ولم يصدر عن جهة رسمية، وإنما وصل عبر البريد الإلكتروني.

ـ طائرات حربية تجوب سماء أنقرة وإسطنبول، وهي أولى مظاهر الانقلاب. وإطلاق نار في أنقرة.

ـ بريد إلكتروني آخر يقول بأن الجيش وضع البلاد تحت الأحكام العرفية.

ـ رويترز عن الرئاسة: لن نسكت على محاولات تقويض الديمقراطية.

ـ رويترز عن الرئاسة التركي: لن نتسامح مع محاولات تقويض ديمقراطيتنا.

ـ ٢٣:١٥، وزير العدل التركي بوزداغ يقول: إن الانقلاب فشل، وهم يحاولون الآن الخروج من مآزقهم بإشاعة الفوضى.

ـ طائرات هليكوبتر: تطلق النار على مقار المخابرات التركية.

ـ أخبار من مصادر تركية رسمية: الرئيس ورئيس الحكومة المنتخبان ديمقراطيّاً لا يزالان على رأس السلطة.

ـ ٠٠:١٥، الرئيس التركي أردوغان (عبر الفيس تايم): أدعو الشعب

إلى النزول إلى الشوارع والميادين والمطارات، وقال أردوغان أن الانقلابيين سوف يدفعون الثمن أمام القضاء، وأن الانقلابيين لم ينجحوا أبداً في التاريخ.

- الخارجية الأمريكية: تدعو مواطنيها للاحتماء بأماكنهم وعدم النزول للشوارع.

- عاجل: الرئيس التركي يقول: إنه متوجهاً إلى أنقرة.

- عاجل: مراسل الجزيرة يقول: قوات من الجيش والشرطة تنتشر في ميدان تقسيم في إسطنبول.

- تعليمات وصلت إلى قيادة المخابرات التركية بالرد بالقوة على أية نيران توجه إليهم.

- قال أردوغان: فلترتح أمتنا فإن الانقلاب على وشك الانتهاء.

- ٤٠ : ٠٠، عناصر قوات مكافحة الشغب تطلق النار في ميدان تقسيم، ولا يعلم الجهة المسؤولة عن إطلاق النار.

- رئيس الوزراء التركي يقول: مجموعات مسلحة استولت على معدات عسكرية من مواقع عسكرية.

- مصادر إعلامية تركية: إطلاق نار على مقر الرئاسة التركية في أنقرة.

- ٤٥ : ٠٠، أردوغان: الانقلابيين سيطروا على أبراج المطار في إسطنبول ويمنعون حركات الطيران، وأنا أدعو الجنرالات الشرفاء الوقوف أمام الجنرالات الذين باعوا ضميرهم، وسنقوم بمعاقبتهم في وقت قريب، وأنا أتوجه إلى المواطنين للنزول إلى الشوارع وأدعو رئيس الوزراء النزول إلى الشارع وأنا سأنزل معهم، وأدعو البرلمان وكل المؤمنين بالديمقراطية للقيام بما يلزم ضد هذه المحاولة الانقلابية.

- مراسل: اشتباكات بين الشرطة والجيش في أنقرة، تستخدم فيها قنابل يدوية.

- أردوغان: لا نستطيع التواصل مع قيادة الأركان.

ـ أردوغان: سنقوم بما يلزم للحفاظ على الدستور التركي، والقضاء بدأ التحقيق حول هذه المجموعات الانقلابية، وكان هناك محاولات لإلقاء القبض على هذه المجموعة التابعة لفتح الله غولن المقيم في بانسلفانيا.

ـ ٠٠:٥٤، أردوغان: يجب أن يُعلم أن الدبابات الموجودة في الشوارع ليست تابعة للمجموعات الانقلابية.

ـ ٠٠:٥٥، قائد الجيش التركي الأول الجنرال «أوميت دويندار»، يقول: إن قواته لا تشارك في هذا الانقلاب إطلاقاً.

وهو الرجل الثاني بعد رئيس الأركان: وهذا يعني: أن الأركان العسكرية لا تدعم هذا الانقلاب.

ـ ٠٠:٥٥، رئيس الحركة القومية اتصل مع الحكومة وقال: إنه ضد هذا الانقلاب.

ـ ٠٠:٥٥، المعارضة التركية تعلن أنها ضد الانقلاب.

ـ ١:٠٠، من صباح يوم السبت ٢٠١٦/٧/١٦م على قناة الجزيرة، الرئيس التركي السابق عبد الله غول يقول: تركيا ليست بلداً في إفريقيا، وتركيا ليست بلداً من السهل القيام بانقلاب عليه، لا يمكن أبداً وضع يده على الدولة، وعلى من قام بهذا الانقلاب التراجع فوراً، تركيا تتعرض للإرهاب، وهناك قوات مسلحة تركية تنفذ نجاحات كبيرة، وأدعو من قام بذلك الانقلاب العودة عنه.

ـ ١:٠٥، الأمين العام للأمم المتحدة يقول: إنه قلق من المحاولة الانقلابية في تركيا.

هذه بعض الأخبار التي سجلتها بحسب التوقيتات السابقة، وبعد ذلك بدأت أسجل بعض الجمل التي أتحدث بها على القنوات الفضائية، وتمييزاً لها عن غيرها أضع اسمي قبلها، ومنها:

ـ محمد زاهد: ١:١٠ صباحاً على قناة العربية: يقول: الأخبار كثيرة

للغاية وهي متضاربة حتى الآن، وهناك تصريح خرج من رئيس المخابرات يقول: إن الانقلاب فاشل، ويحتاج إلى وقت للسيطرة عليه.

وعدد من تصريحات رئاسة الأركان تعلن وقوفها إلى جانب الشرعية والعملية السياسية الديمقراطية.

وتصريحات زعماء المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري يقول: إنه ضد العملية الانقلابية.

محمد زاهد: التاريخ التركي الحديث يقول: إن الجيش هو الذي أسس الجمهورية التركية، وكل صلاحيات الدولة كانت بيد الدولة حتى عام ٢٠١٠م، وقد تكون نفسية الجنود المنقلبين تريد إعادة الجيش إلى السلطة.

محمد زاهد: لا نتحدث عن أخبار للقيادة العسكرية بأكملها، فالأخبار العاجلة تقول بأن هناك انسحاب للانقلابيين من مساحة المطار، وهذا يعني: فشل للانقلابيين من السيطرة على المطار.

وبالمناسبة: بالنسبة لبيان الجيش، فوزير الدفاع التركي يقول أن بيان الانقلاب كان قرصنة ولا يمثل قيادة الجيش، والساعات القادمة حبلى بالتطورات، والخشية أن يكون هناك مواجهات بين مؤسستين من الدولة، فمؤسسة الشرطة وكذلك مؤسسة المخابرات، وجزء كبير من الجيش وكبير مع الحكومة الشرعية، وهناك فصيل صغير هو الذي يقوم بالانقلاب، والخشية بعيدة أن يتكرر انقلاب ١٩٦٠م بانقلاب مباشر من بعض أجزاء من الجيش نجحت في تمرير الانقلاب في ذلك الوقت.

محمد زاهد: حتى الآن لا نعرف إن كان هناك أعداد كبيرة مع الانقلابيين.

س: هل هناك خلاف بين آكار رئيس هيئة الأركان العامة مع أردوغان؟

محمد زاهد: كلا، هو قطعاً بجانب الحكومة، والسيد آكار هو الأقرب للسيد أردوغان، والمعلومة التي تفضلت بها أنه تم اعتقاله تم نفيها، وهو الآن

بجانب الحكومة، وكل الأخبار العاجلة لا نستطيع القطع بها، ولكن شخصية آكار كانت ملاصقة لأردوغان طوال شهر رمضان، وعمل معه لسنوات طويلة، وهو رفيقه في السفرات الخارجية، فآكار لا يمكن أن يكون متورطاً في الانقلاب. وإن كانت ملامح الانقلاب حتى الآن لا تبدو واضحة.

ـ مسؤول تركي انعدام الأمن في البلاد سيدوم ٢٤ ساعة.

ـ محمد زاهد مع قناة سكاي نيوز:

ـ ١:٣٣، محمد زاهد يقول: أنصار حزب العدالة والتنمية يتظاهرون ضد الانقلاب في اسطنبول، وزعماء المعارضة قبل قليل أعلنوا رفضهم للانقلاب، وزعيم المعارضة هو كلجدار أغلو، وكان معروفاً في تاريخه بقربه من المؤسسة العسكرية أصدر تصريحات يرفض كافة الانقلابات العسكرية، وقال كلجدار أغلو: إن على العسكريين العودة إلى ثكناتهم، وهذا تصريح فارق ومهم في الموقف من الانقلاب من المعارضة التركية.

س: ما هو مصير قائد الأركان وهل هناك خشية من استخدام القوة؟

جواب محمد زاهد: مصيره غير واضح، ولكن رؤساء المخابرات والشرطة مع مؤسسات الدولة وكذلك قيادة المؤسسة العسكرية ليست مع الانقلاب، ورئيس الأركان قيل أنه تم اختطافه، وتم نفي ذلك، وآخر تصريح من قادة الأركان ـ وهو قائد الفرقة الأولى ـ يقول: لا يجب الالتزام بكل الأوامر التي تصدر عن قائد الأركان آكار المختطف، وهذا يؤكد أنه مختطف.

س: هل تم الانقلاب دون علم الحكومة؟

محمد زاهد: الكلام الذي تفضلت به واقعي، ولا أحد يعلم كيف حصل الانقلاب.

عاجل: ١:٤٠ صباحاً، كلمة لرئيس البرلمان إسماعيل كهرمان يقول: إنه يعبر عن قادة الأحزاب البرلمانية السياسية ومعها أحزاب المعارضة: نحن آسفون لما حدث، وتركيا بلد تقاد بالديمقراطية وتركيا لا تسمح أن تقاد بغير

النظام الديمقراطي، وعلى جميع الشعب القيام بالدفاع عن الديمقراطية، وأنا كرئيس البرلمان أدعو البرلمان لمعارضة الانقلاب، وأنا أدعو كل الأحزاب السياسية الرسمية والمعارضة أن تقف صفاً واحداً ضد الانقلاب، وأنا أشكر كل قادة الأحزاب على وقفتها الشجاعة ضد الانقلاب. وجميع الأحزاب في البرلمان وجميع نوابه هم ضد الانقلاب، وهذه مغامرة غير محسوبة العواقب، وهذا خنجر في صدر الديمقراطية التركية، ولن نحيد عن الديمقراطية.

١:٤٢ ـ صدور تصريح لقائد الجيش التركي الأول «أوميت دويدار» يقول: إن من قاموا بالانقلاب فصيل صغير ولا داعي للقلق.

١:٤٢ ـ وزير الدفاع التركي يقول: إن البيان الذي صدر عن قيادة الأركان قرصنة.

١:٤٣ ـ متحدث الاتحاد الأوروبي يقول: يبدو أن الحركة الانقلابية كبيرة.

١:٤٥ ـ خبر عن وكالة أنباء الأناضول يقول: إن قائد القوات البحرية التركية «أوسطان أغلو» يقول: نرفض كل التحركات العسكرية التي حاولت الانقلاب.

١:٤٨ ـ رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم يقول: إن القيادة العسكرية التركية أمرت كل الجنود بالعودة إلى قواعدهم.

ـ عاجل: ١:٥٠، قائد القوات الخاصة: لدينا قتيل وعدة جرحى لكننا نسيطر على الوضع.

١:٥١ ـ قائد القوات الخاصة التركية يقول: لن ينجح الأشقياء في محاولتهم الانقلابية والوضع تحت السيطرة.

١:٥٢ ـ خبر: لا يوجد دعم سياسي مطلق لحركة الانقلاب، وجميع الأحزاب السياسية وقفت إلى جانب الشرعية.

ـ عاجل: ١:٥٣ وزير الخارجية التركي «جاويش أغلو» يقول: تلقينا اتصالات من العديد من قادة الدول رفضاً للمحاولة الانقلابية.

١:٥٤ ـ سعادت أوروتش: كبير مستشاري الرئيس التركي أردوغان من إسطنبول يقول: إن الرئيس التركي بخير وهو في وضع جيد، ومعظم الجيش التركي ضد الانقلاب، وهناك صلوات وتكبيرات في الجوامع في تركيا ضد الانقلاب، والرئيس أردوغان ورئيس الوزراء ورئيس القوات المسلحة دعوا الشعب التركي للخروج إلى الشوارع لمقاومة الانقلاب.

ـ عاجل: ٢:٠١، مراسل الجزيرة: قوات خاصة تعتقل مسلحين سيطروا على قناة التلفزيون التركي الرسمي (TRT).

ـ عاجل: ٢:٠٢، مقاتلات من طائرات ف١٦ أسقطت مروحية تابعة للحركة الانقلابية، كانت قد هاجمت مقر قيادة هيئة الأركان التركية.

ـ عاجل: وكالة الأناضول: مقتل ١٧ شرطياً خلال هجوم الانقلابيين على مقر القوات الخاصة في أنقرة.

ـ ٢:٠٥ صباح السبت، محمد زاهد جول على قناة الجزيرة، سؤال: كيف تقيِّم الوضع؟

محمد زاهد: ما يمكن قوله: إن القوى الديمقراطية استطاعت السيطرة على البلاد، وأن الانقلابيين انسحبوا من جانب المطار، وقوات الشرطة اعتقلت عدداً من الجنود الانقلابيين، وهذا بحسب المعطيات فهذه نهاية للانقلاب.

وهناك نقطة رجحت كفة الأمن، وهي ظهور قائد قوات البحرية وقائد القوات الخاصة، وقائد القوات البرية، وكلها تدعو العسكر العودة إلى الثكنات العسكرية، وقد انحازت قوات الشرطة إلى جانب الشرعية، والنقطة المهمة أيضاً، أن كل أحزاب المعارضة وقفت إلى جانب الديمقراطية ورفض الانقلاب، وكذلك عبد الله غول، وأحمد داود أغلو.

وأول تصريح رسمي ليلدرم، وصف من قاموا بهذه الحفنة بأنها قامت بأعمال غير قانونية.

وباقي التصريحات وصفت ما حصل بالانقلاب بما فيهم أردوغان، وهنا

نحن نتحدث عن تمرد داخل المؤسسة العسكرية، وحديث رئاسة الأركان التركية يقول: إن أغلبية المؤسسة العسكرية هي ضد الانقلاب.

ـ عاجل: ٢:٠٨، أوباما يدعو إلى دعم الحكومة المنتخبة ديمقراطيّاً في تركيا.

محمد زاهد: تصريح أوباما في هذه الساعة؛ يعني: أن الانقلاب قد فشل نهائيّاً.

ـ عاجل: ٢:٠٨، شاشات التلفزة تنقل مظاهرات مؤيدة للرئيس أردوغان في أنقرة وإسطنبول ومعظم المدن التركية.

ـ عاجل: ٢:٠٩، صباحاً، أوباما يدعو إلى تفادي أي عنف أو سفك للدماء في تركيا.

ـ عاجل: ٢:١٠، صباحاً، قطر تستنكر وتدين المحاولة الانقلابية والخروج على القانون في تركيا.

ـ ٢:١٢، صباحاً، مراسل الجزيرة: اعتقال قائد عسكري في مدينة بورصة التركية على صلة بالانقلاب.

ـ مشاهد تلفزيونية: ٢:١٥، صباحاً، قوات خاصة تركية باللباس الأسود تحتجز عدداً من الجنود الأتراك باللباس العسكري.

ـ ٢:١٦، خبر: اعتقال قائد الجندرمة في منطقة بورصة.

ـ مشاهد تلفزيونية: ٢:١٧، حشود مواطنين أتراك تقف أمام الشاحنات العسكرية التابعة للانقلابيين في أنقرة وإسطنبول.

ـ تصريحات السيد عبد الله غول على الشاشات: تركيا ليست دولة في أمريكا اللاتينية ولا في إفريقيا، وتركيا لن تخضع للانقلابات.

ـ عاجل: ٢:٢٤، وزير الخارجية الأمريكية كيري أبلغ نظيره التركي جاويش أغلو دعم واشنطن المطلق للحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيّاً في تركيا.

ـ عاجل: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الساعة ٢:٤٥، صباحاً: تدعو إلى احترام النظام الديمقراطي في تركيا.

ـ مراسل الجزيرة: ٢:٤٥، خبر عن اشتباكات بين الشرطة وعدد من أفراد الجيش، وإطلاق النار في منطقة الفاتح في إسطنبول.

ـ نور شفيق كبير مستشاري أردوغان للجزيرة: ٢:٤٥، صباحاً ١٦/٧/٢٠١٦م، يقول: لقد حصلت محاولة انقلاب فاشلة في تركيا، وقد حاولت بعض القوات السيطرة العسكرية على بعض المقرات ولكنهم فشلوا في ذلك، وقد وقفت القوات المسلحة التركية مع الرئيس أردوغان، ولا زالت هناك بعض المناوشات وإطلاق النار في بعض الأماكن، ولكن للأسف بعض الناس حاولوا تحويل تركيا إلى دولة دكتاتورية، وفي إسطنبول انتهت الأمور وفشل الانقلاب، وبقيت بعض المناوشات في أنقرة، وقد حاول الانقلابيون السيطرة على المطار ولكن الشعب التركي وصله قبل الانقلابيين، وقد وصلت القوات الموالية لأردوغان إلى المطار وسيطروا عليه.

ـ نور شفيق يقول: إن هذا الاستنتاج بسيط جدًا، هناك سلسلة من الاعتقالات تجري للذين قاموا بالمحاولة الانقلابية، وهم حاولوا عمل مفاجئة إعلامية وسيطرة على بعض المواقع، والشعب والجيش سيطروا على المطار في إسطنبول، والاعتقالات جارية ضد الانقلابيين في إسطنبول وأنقرة، وفي مدن مختلفة في تركيا.

س: ما هي أبرز العوامل التي ساعدت الدولة على إفشال الانقلاب؟

ـ نور شفيق: الأمر بسيط جدّاً الأمر الفاصل هو قوة الشعب، والرئيس أردوغان خاطب الشعب وهذا ما حصل بالضبط، لا توجد معلومات عن الانقلابيين، ولكن قيل أنهم مقربين من فتح الله غولن.

س: كيف تمكنوا في هذه الليلة الظلماء كما وصفها أحمد داود أغلو؟

جواب نور شفيق: نحن نعرف أن هؤلاء الناس متغلغلين في الدولة

التركية، وإخراجهم من الدولة كان صعباً ولكننا الآن عرفنا من هم وعرفنا أسماءهم، ومن السابق لأوانه أن نعلن عن أسمائهم الآن، ولكن الأمور سوف توضح صباح الغد.

س: ألم يجري من قبل اعتقال أفراد الكيان الموازي لمن يوجه اللوم في هذه المحاولة الانقلابية؟

جواب: أعتقد أن الجيش كان عليه التخلص من هؤلاء الناس قبل التأكد منهم، وكانوا موجودين في الجيش ولم نكن متأكدين من شخصياتهم.

سؤال: هل التصريحات الأمريكية صبت في الوقت المناسب؟

جواب: نعم جاءت في الوقت المناسب، ولكنا كنا قد صدينا الانقلاب قبلها، والأمر الأهم أن أحزاب المعارضة رفضت الانقلاب ولم تؤيده.

ـ عاجل: ٢:٣٥، صباحاً، وزير الداخلية التركي إفكان آلا يقول: لقد تم القضاء على المحاولة الانقلابية.

ـ عاجل: ٢:٣٦، مراسل الجزيرة: انفجار قوي في التلفزيون التركي في أنقرة.

ـ عاجل: ٢:٣٧، خبر يقول: إن قوة من الشرطة في الفاتح في إسطنبول تدعو الانقلابيين للاستسلام.

ـ عاجل: ٢:٣٨، صباحاً، خبر يقول: إن حلف الناتو يدعو إلى الاحترام الكامل للدستور والمؤسسات الديمقراطية في تركيا.

ـ عاجل: ٢:٤٠، مراسل الجزيرة يقول: أنباء عن إلقاء قنبلة على البرلمان التركي، بحسب نقل مراسل الجزيرة المعتز بالله.

ـ عاجل: ٢:٤٢، صباحاً، تحليق قوي للطائرات التركية في سماء أنقرة.

ـ عاجل: ٢:٤٤، صباحاً، مصادر في الجيش التركي للجزيرة: العاصمة أنقرة أصبحت تحت السيطرة.

- عاجل: ٢:٤٥، قناة (NTV) التركية: تحرير رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار من قبضة الانقلابيين.

عاجل: ٢:٤٦، خبر عن رئاسة المخابرات التركية يقول: إن رئيس أركان الجيش التركي على رأس عمله.

- صور للقوات الخاصة على الشاشات وهي تقوم بإلقاء القبض على الجنود المشاركين في الانقلاب.

- «متين مطاي أغلو» رئيس وكالة الأناضول للأنباء الحكومية: الناس في البداية ظنوا أن الجيش يكافح عمليات إرهابية، ولكنهم بعد أن سيطروا على (TRT) أصبح هناك معرفة بوجود عملية انقلابية.

- عاجل: ٢:٥٠، صباحاً، رئيس الوزراء بن علي يلدرم: يشكر المواطنين والأحزاب لتوحدهم من أجل الديمقراطية.

- عاجل ٢:٥٢، صباح السبت، بث مباشر مع أحمد داود أغلو: هذا هجوم ضد الديمقراطية، ولقد كانت هذه الانقلابات قد حصلت من قبل، ولكن الناس وقفوا هذه المرة مع الحكومة وخرجوا إلى الشوارع، والجيش وقف مع الرئيس الشرعي والحكومة المنتخبة، ولقد أظهر الشعب النضوج وهذه ليلة الكرامة بالنسبة لنا، هذا هو الوقت المناسب للدفاع عن الديمقراطية مهما كانت المحاولات.

س: هل يمكن القول بأن هذه المحاولة قد انتهت؟

أغلو: نعم، والقوات الأمنية تقوم بكل ما بوسعها لإتمام هذه المهمة، لقد كانت ليلة ظلماء في تركيا، وهذا المحاولة الانقلابية قد فشلت.

س: من المسؤول عن هذا الانقلاب؟

أغلو: هناك كيان موازي كما نسميه، وهم يحاولون السيطرة على البلاد دون أن يدخلوا الانتخابات، والشعب قد شارك في الانتخابات، وبالتالي فإننا نتوقع أن كل الحكومات الدولية ستدعم الشرعية في تركيا، والشعب التركي قام بدوره.

س: هل لديكم اسم الضابط الرئيس الذي قام بهذا الانقلاب؟

أغلو: سنقوم بتحديد اسمه، وكل الذين شاركوا سنقوم بتقديمهم للمحاكمة.

س: ما الذي يجب عمله بعد الانقلاب؟

أغلو: كل المسؤولين عن الانقلاب سوف يحاكمون، وسوف نبدأ عهداً جديداً بعد ذلك، والديمقراطية التركية سوف تصبح أقوى في المستقبل، وكل المؤسسات التي سيطر عليها الانقلابيون قد أعيدت إلى الدولة، وسوف يحاكم من فعل ذلك.

أغلو: أنا لست بإسطنبول ونحن على اتصال مع بعضنا بعضاً، وليس هناك أي فراغ في السلطة.

ـ ٢:٥٣، صورة للمحتجزين في تلفزيون (TRT) بما فيهم الصحفية التي احتجزت وقرأت بيان الانقلاب الأول، وجرى تحرير هؤلاء الصحفيون، وهم الآن يجتمعون بعد سيطرة القوات الحكومية.

ـ ٢:٥٥، صباح السبت، احتفالات داخل مقر قناة التلفزيون التركي الرسمي (TRT)، بفشل محاولة الانقلاب في تركيا.

ـ ٣:٠٠، صباحاً: السيد متين أغلو مدير القسم العربي في وكالة الأناضول، يقول: «كنا ننتظر الاقتحام بعد أن اقتحموا قناة (TRT)».

ـ ٣:٠٣، خبر: العقيد محرم كوسا، مستشار قانوني في رئاسة هيئة الأركان التركية، هو من تزعَّم الحركة الانقلابية.

ـ ٣:٠٥، خبر الأناضول: رئيس هيئة الأركان «خلوصي آكار» يستأنف عمله على رأس القيادة العسكرية.

ـ ٣:١٠، زاهد جول يقول: بشكل عام تجمع التصريحات الصادرة عن المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات والشرطة ووزارة الداخلية وكلها تتحدث أن الأمور تحت السيطرة، وأن الانقلاب قد فشل، وقد تم اعتقال مجموعة من

العسكريين، ومن بينهم رئيس جهاز الجندرمة حيث هو من يقوم بهذه الانقلابات في تركيا في العادة، وهم يسيطرون في وظيفتهم ما يعادل ٦٠٪ من الأراضي التركية في العادة، وداخل المدن تحت سيطرة الشرطة المدنية.

ورغم ذلك لا يزال هناك بعض المقاومة في بعض الجيوب، وتم محاصرتها من قبل الجيش الذي يناصر العملية الديمقراطية، واللافت للنظر أن مواقف المعارضة وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري، وكلها وقفت وتحدثت أنها رافضة للانقلاب، وهذا يؤكد على الوعي السياسي لدى الأحزاب التركية، وكذلك مواقف الشعب التركي.

٣:١٢، محمد زاهد: بحسب تصريح الرئيس التركي أن جزء من القسم الأكبر من الدبابات التي نزلت إلى الشوارع كانت مناصرة للشعب وللحكومة، وبعض التفجيرات التي وقعت غير معروفة، وهناك عدد من الشرطة قد قتلوا، ولا نعرف عن التفجيرات التي وقعت في بعض المراكز الأمنية في الساعات الأولى.

٣:١٥، س: هل لو نجح الانقلاب لدخلت تركيا بفشل كبير؟ وهل فشل الانقلاب سيعطي أردوغان قوة أكبر؟

جواب: محمد زاهد: نعم، وبالأخص أن المعارضة مشتتة، واستطلاعات الرأي تقول بأن الأحزاب السياسية التركية غير متماسكة، وبقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة لعدم وجود معارضة قوية، وتركيا مقدمة في مرحلة جديدة في المؤسسة العسكرية والسياسية، وأردوغان سيخرج أقوى من ذي قبل.

محمد زاهد: أردوغان يتوفر على سلطة كبيرة، وله مكانة كبيرة في أوساط السياسيين، وهو من مؤسسات السلطة والحزب الحاكم، وأبرز الأمور التي سينجح فيها وضع الدستور الجديد، فأردوغان أصبح لديه مبرر جديد لمعالجة إشكاليات الكيان الموازي، وأن الأمور تحتاج إلى حسم البيروقراطية

للانتقال إلى النظام الرئاسي، وأنا أتوقع أننا على أبواب انتخابات مبكرة في بداية العام القادم للحصول على مكانة أكبر.

خبر عاجل: ٣:٢٣، صباحاً: طائرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحط الآن في مطار إسطنبول.

س: هل جاء الانقلاب في الوقت الخاطئ؟

٣:٣٥، محمد زاهد على العربية: لا أظن ذلك الانقلاب أمر مذموم في أي وقت جاء، وهناك أربعة انقلابات سابقة، والمؤسسة العسكرية تدرك ذلك، ولا أحد من الأحزاب السياسية يؤيد الانقلاب، والنيران التي اكتوى بها الشعب التركي دخلت كل بيت.

والمحاكمات التي دخلت البيوت التركية في انقلاب ١٩٨٠م نالت نحو ٧٠٠ ألف مواطن، خضعوا تحتها لمحاسبة الانقلابيين عام ١٩٨٠م، والآن هناك وعي سياسي في تركيا بمساوىء الانقلابات، واليوم الشعب أفشل الانقلاب، الذي يمكن اعتباره جاء بالتدخل الخارجي، فالعنصر الخارجي هو الذي حرك هذه العناصر؛ لأن أي انقلاب لا يمكن أن يقوم بجهد داخلي فقط، ولذلك نقول: إن الذي أفشل الانقلاب هم الشعب والأحزاب والبرلمانيين ولكن الأهم هو الجيش نفسه.

- ٣:٣٠، شريط إخباري: هناك أخبار من محيط الحرس الجمهوري، واشتباكات خارج إطار البرلمان، وبعض الأمور حصلت حيث الجيش يحاصر بعض مواقع الانقلابيين، والتفاوض جاري معهم.

- رويترز: ٣:٤٢، شريط إخباري، صباحاً: سماع دوي انفجارين في ساحة تقسيم في إسطنبول.

- عاجل: جنود يقتحمون مقر (CNN) التركية ويخلونها من الموظفين.

- رويترز: ٣:٤٧، انفجار في مطار أتاتورك في إسطنبول.

س: هل لديك معلومات عن انفجار أتاتورك؟

٣:٤٩، صباحاً، جواب: محمد زاهد: أردوغان كان قبل ساعتين في إسطنبول، وهو سيتوجه إلى أنقرة، وما جاء في خبر حطّت طائرته في إسطنبول قبل قليل ليس دقيقاً، أنا أقطع بذلك.

ـ محمد زاهد: لا يوجد أي تصريح من الأحزاب الكردية لتأييد الانقلاب، وبالرغم من وجود تقارب بين جماعة فتح الله غولن وبعض الأحزاب الكردية.

ـ عاجل: أردوغان على الشاشة ٣:٥٩، أردوغان ينزل من سيارته في إسطنبول، وهو محاط بأنصاره وفرحاً بفشل الانقلاب.

ـ أردوغان في ظهوره الإعلامي الثالث: يقف أمام مستقبليه في مطار إسطنبول، قال أردوغان: إن الذي تحقق انتصار لإرادة الشعب التركي، وما حصل محاولة آثمة، وما حصل الآن حصل في وقت تشهد فيه تركيا نهضة شاملة، ومن قاموا بالانقلاب لن نسكت عنهم وسوف يدفعون الثمن باهظاً.

ـ سؤال: هل فشل الانقلاب؟

٤:١٠، محمد زاهد على العربية: يقول: نعم، حسب المعطيات نقول: إن المباراة قد انتهت، وهناك كراسي قد كسرت، وبعض الجيوب لا زالت في أنقرة، والآن وصلتني بعض الصور توضّح أنّ إسطنبول قد تم السيطرة عليها بالكامل، وموقف المؤسسات الأمنية والعسكرية كان فاعلاً للغاية، والانقلابيون لم يلتفتوا إلى رأي الجمهور، ولكن قادة المؤسسات الأمنية والعسكرية حسمت الأمر؛ لأنها وقفت ضد الانقلاب.

وليس كل خبر يمكن الحديث عنه، فالأخبار كثيرة، وربما وقعت اشتباكات مع مجموعات صغيرة من الجيش والشرطة، ولا شك أن ذلك خطير، ولكن لا بد من معرفة من المتورطين بالانقلاب فعلاً، وهل الذين اعتقلوا هم زعماء الانقلاب فقط، وأنا باعتقادي ليست جماعة فتح الله غولن هم وحدهم المتورطون في الانقلاب، فقد يكون هناك عسكريون من خارج الجماعة أيضاً.

- ٤:١٣، المذيع على قناة العربية يقول: جماعة فتح الله أصدرت بياناً ترفض فيه تغير السلطة بغير الطريق الديمقراطي.

محمد زاهد: أنا قلت: إنها ليست وحدها، ولا بد أنّ الذين خططوا لهذا الانقلاب قد درسوا هذه الأمور، ولكنهم تفاجؤوا بردة فعل الشعب والجيش.

- أردوغان في مكان ما لعقد مؤتمر صحفي ٤:١٧، صباحاً.

سؤال عن المكان الذي يظهر فيه أردوغان على الشاشة؟

- محمد زاهد الصورة في مبنى المطار وصالة الشرف في مطار أتاتورك بإسطنبول.

أردوغان من مطار إسطنبول يقول: إنّ المتورطين في الانقلاب سينالون الرد المناسب، وإنهم سيدفعون بدلاً عن الخيانة الوطنية.

أردوغان: هذا تمرد.

أردوغان: تركيا الجديدة مختلفة عن تركيا القديمة، وقبل أيام حاولت داعش تفجير في (مطار إسطنبول)، واليوم حاول الكيان الموازي السيطرة عليه، هذه العصابة حاولت أن تحتل مطار أتاتورك الدولي، وحاولت أن تهدّدني شخصياً، أنا كنت في مرمريس في تركيا، وفور إقلاع طائرتي من مرمريس حاولت قصف مكاني، وحاولت قصف مقر المخابرات التركية.

أردوغان يقول في مطار أتاتورك (٤:٢٢): أنا لا أعرف مكان رئيس الأركان الآن، أنا أخاطب قادة القوات التركية الثلاث الجوية والبحرية والبرية أقول لهم: أنا أؤمن بكم وبأنكم تعملون من أجل تركيا، أما الضباط الذين يتلقون أوامرهم من أمريكا فهم يعملون ضد تركيا.

وأقول للضباط الأتراك: أنتم جيش محمد أنتم جيش محمد لا ترفعوا أسلحتكم بوجه أمهاتكم.

جيشنا نظيف، القوات المسلحة التركية لن تتلطخ بكم، أقول لكم: إن القوات المسلحة التركية ستكون بوجودكم في الجيش، وسنقوم بتنظيف الجيش من الخونة.

وأقول لكم: إن الكيان الموازي كيان إرهابي عسكري خطير.

وبعض وسائل الإعلام الدولي التي لا تريد لتركيا أن تتقدم وتسير نشروا أخباراً كاذبة أن الجيش التركي سيطر على البلاد، وأن السياسيين فروا.

وأنا أقول لكم: نحن على رأس عملنا، ولن نسمح للمحتلين باحتلال دولتنا.

والأمر الأخير الساعة الآن الرابعة والنصف، وهناك ملايين الشعب التركي في الشوارع، السيد يلدرم قال: «إن الشعب التركي كله معكم، والملايين في الشوارع يقدمون لنا الدعم بعد هذه التطورات، وسوف نعمل للنهاية، وأما هذه الدبابات التي تجوب الشوارع سوف تعود إلى ثكناتها، وأنا لست ذاهب إلى أي مكان، أنا سأكون مع الشعب التركي».

قال أردوغان: «إنَّ الانقلابيين كانوا يعلمون أن اجتماعاً عسكرياً سيحصل في (مجلس الشورى العسكري)».

ـ مراسل الجزيرة (٤:٣٠)، صباحاً: فرار جميع الجنود الانقلابيين من ميدان تقسيم بإسطنبول واعتقال بعضهم.

ـ مجلس الشورى العسكري: يعقد مرة في السنة قريب شهر أغسطس، وظيفته ترقية أو ترميج الضباط، وكان هناك قرارات بترميج نحو ٤٠٠ من الضباط بتهم وجود صلة لهم بتنظيم الكيان الموازي، وأسماء الانقلابيين كانت موجود في قائمة الترميج وإخراجهم من الجيش.

ـ أهم أقوال أردوغان: تركيا الجديدة غير تركيا القديمة، ونوجه النداء لجميع الضباط في الجيش التركي الحفاظ على المواطنين، وبعد هذا الانقلاب الفاشل سنقوم بتطهير الجيش من الإرهابيين.

وأولهم المستشار القانوني لرئيس هيئة الأركان «محرم كوسا» ومعه نحو ثلاثين ضابطاً من قوات الجندرمة.

- ٤:٤٠، صباحاً، رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم يقول: تم اعتقال ١٢٠ شخصاً على صلة بمحاولة الانقلاب.

- يلدرم: ٤:٤٢، صباحاً: يصدر أوامر بإسقاط أي طائرة انقلابية ومقاتلات تقلع من مطار إسكيشهر لتنفيذ الأمر.

س: كيف تقرأ خطاب أردوغان؟

محمد زاهد: ٥:٠٥، صباحاً: أردوغان وجه خطابه إلى القيادات العسكرية المهمة، وقال لها: «أنا أثق بكم»؛ لأنها هي التي حسمت الانقلاب العسكري، والانقسام الذي حصل حسمته المؤسسة العسكرية غالباً.

س: أردوغان استخدم كلمة إرهابيين، لماذا؟

جواب: محمد زاهد: نعم أردوغان قصد الإرهابيين داعش وحزب العمال الكردستاني، والكيان الموازي، وضرب مثل تفجيرات أتاتورك قبل أيام.

- عاجل: يلدرم: يأمر معظم قيادات الجيش بإسقاط مقاتلات ومروحيات. وطائرات الانقلابيين التي أطلقت النار على مقر المخابرات التركية.

- يلدرم: مقتل أحد الجنرالات المدبرين للانقلاب.

- عاجل: البرلمان التركي يدعو إلى جلسة استثنائية اليوم لبحث التطورات الأخيرة في تركيا.

- عدد قتلى أنقرة في مقر قيادة القوات الخاصة نتيجة المحاولة الانقلابية ٤٢ شخصاً.

- ٥:٣٥، صباحاً، عودة مطار أتاتورك للعمل واستئناف الرحلات الاعتيادية من الساعة السادسة صباحاً اليوم.

ـ ٥:٤٠، عدد قتلى العملية الانقلابية في عموم تركيا ٦٠ قتيلاً وعشرات الجرحى.

ـ رئيس الوزراء التركي يلدرم يعلن: الكيان الموازي هو من خطط للانقلاب، وأن معظمهم برتبة عقيد.

ـ أمرالله إشلر: على قناة الجزيرة: طبعاً هذه جماعة الدولة الموازية كانت موجودة في الجيش التركي، وكانت محاولة الانقلاب محاولة انتحار، وكان بعضهم موجود في القوات الجوية، وقد قصفوا البرلمان التركي سبع مرات، والجماهير والشعب التركي نزل في كل الميادين ورفض الانقلاب، وهذا الوقت في الصباح الحمد لله، ربنا أنقذ الشعب التركي وتركيا، وأنا آحيي الشعب التركي، وهو عانى من الانقلابات السابقة، ولذلك نزل الشعب التركي إلى الشوارع، ولكن المحاولة كانت كبيرة، ولكن الله نجانا، وهذه هي المحاولة الأخيرة ولذلك كانت محاولة جنونية، ولا بد الآن من تطهيرهم من القضاء والجيش والأمن والإعلام.

عاجل: يلدرم: ٥:٤٣، صباحاً، مقاتلات أقلعت للتعامل مع طائرات مارقة.

ـ إشلر: الساعات الأولية كانت في صالح الانقلابيين، ولكن وبعد الساعة الواحدة والثانية ليلاً سيطر قادة الجيش على وحداتهم، وهناك من قتل، وهناك من سلم نفسه، والدور الأبرز لمدير الأمن العام، وقائد القوات البرية والبحرية.

ـ إشلر: سيطرتهم في أول الأمر كانت في إسطنبول، ولكن تم السيطرة عليها، وسيطرتهم كانت في أنقرة أضعف.

ـ إشلر: عضو مجلس النواب التركي الحالي، يقول: حضرنا نحو مائة من أعضاء مجلس النواب الساعة الواحدة ليلاً، وحضر نواب الأحزاب المعارضة، وأعلنا رفضنا للانقلاب، وبعد ذلك قصفوا البرلمان، أكثر من

مرة، واليوم سيعقد البرلمان جلسة استثنائية الساعة الواحدة ظهراً.

- يلدرم: يأمر بإغلاق مضيق البوسفور أمام الملاحة لأسباب أمنية.

- أردوغان: إن ما جرى ضرباً من الخيانة، وسيتم تنظيف الجيش، وستكون الضربية كبيرة جداً لمن قاموا بالانقلاب؛ لإنهاء الإرهابيين بداخله.

هذا ما سجلته بيدي وفي دفتر ملاحظاتي ليلة الانقلاب الغاشم، وأنا على معظم الفضائيات العربية، ولا بد أن بعض الأخبار لم تصلني، أو لم أتمكن من تدوينها على دفتر ملاحظاتي بسبب انشغالي بأمور أخرى، ولا بد أن أخباراً أخرى تتحدث عن أحداث ليلة الانقلاب بطريقة أخرى، نذكر بعضاً منها وبالأخص مما تناقلته وسائل الإعلام والتقارير الإخبارية والتحليلات السياسية، ومعظمها تذكر شيئاً من إفادات كبار القادة العسكريين من بينهم رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار نفسه، وعدد من كبار جنرالات الانقلاب.



الفصل الثالث

الانقلاب العسكري في خطواته الأول وفي ساعاته الأولى



تبدأ هذه الأخبار بقصة الانقلاب في خطواته العسكرية كما أعد لها الانقلابيون في الساعات الأولى وحتى نهايته الفاشلة، وهذه الإجراءات مأخوذة من الإفادات والأخبار التي رويت عن الجنرالات الذين شاركوا في عملية الانقلاب، أو كانوا شهوداً عليها، من الجنرالات الذين رفضوا أن يكونوا متعاونين أو خاضعين للانقلابيين، وفي مقدمتهم رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال «خلوصي آكار»، الذي ستبقى قصة موقفه من الانقلاب لغزاً أمام التاريخ.

بدأ الانقلاب العسكري نحو الساعة الخامسة مساء من يوم الجمعة ١٥/ ٧/ ٢٠١٦م، وتبدأ القصة في مقر قيادة هيئة الأركان المسلحة التركية في العاصمة أنقرة، حيث كان رئيس الأركان العامة خلوصي آكار يعمل في مكتبه بشكل معتاد.

بحدود الساعة الخامسة يقرع باب مكتبه الجنرال «ياشار كولار» رئيس الأركان الثاني ويدخل مكتبه ويقول له: «وصلتنا معلومات استخباراتية هذه الليلة من جهاز الاستخبارات العامة حول وجود نشاط لِـ ٣ مروحيات في مدرسة الإسناد الجوي للقوات البرية، وأن وفداً من الاستخبارات العامة في طريقه إلى قيادة الأركان، وكانت هذه المعلومة غير معتادة».

وحسب مصادر جهاز الاستخبارات العامة، تحركت الاستخبارات العامة الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الجمعة (١٦:٣٠)، ١٥/ ٧/ ٢٠١٦م، حيث أعلم «هاكان فيدان» رئيس الاستخبارات المركزية رئيس الأركان الثاني «ياشار كولار» بالحدث، وفي تمام الساعة الخامسة والنصف (١٧:٣٠)، توجه نائب رئيس الاستخبارات العامة إلى قيادة الأركان العامة وقدم تفاصيل خطط الانقلاب إلى رئيس الأركان الثاني.

وقد ذكرت مصادر أخرى أن «هاكان فيدان» توجه بنفسه إلى قيادة الأركان في تمام الساعة السادسة ١٨:٠٠ من مساء يوم الجمعة، وأنه عقد اجتماعاً سرياً مع كل من رئيس الأركان ورئيس الأركان الثاني وقائد القوات البرية، ولكن لم ترد هذه المعلومة من إفادة «خلوصي آكار» نفسه.

وعلى إثر ذلك تصرف رئيس الأركان بشكل سريع فقرر عقد اجتماع مع قياداته فالتقى مع قائد القوات البرية الفريق الأول «زكي جولاق» المتواجد حينئذ في قيادة الأركان إلى جانب «كولار» فاجتمع الثلاثة لتقييم الوضع وتقرير الاجراءات التي يجب اتخاذها، وقد قرروا:

١ ـ إيقاف تحليق الطائرات العسكرية، وبذلك يستطيعون تجريد الأجواء

من الطيران العسكري بشكل كامل حيث تعود جميع أنواع الطائرات إلى قواعدها وكان الهدف إخلاء الأجواء من أي تواجد عسكري.

٢ ـ مواجهة المحاولة الانقلابية فوراً وبأنجع الطرق، وقد وجهه إلى الفريق الأول «زكي جولاق».

٣ ـ منع مغادرة أية دبابة أو مدرعة من ثكناتها مهما كانت الأسباب، ولذلك تفقد آكار قائد حامية أنقرة الفريق الثاني «متين كوراك» لتوجيهه شخصياً إلى فرقة المدرعات في «أتي مسعود» كانت الأوامر واضحة: لن تغادر أية دبابة أو مدرعة لأي سبب ثكناتها.

قام «كولار» بإيصال أوامر منع تحليق الطيران العسكري إلى قيادة القوى الجوية ولكن السؤال الهام هل سينفذ ذلك، ففي الوقت الذي اجتمع فيه الثلاثة في مبنى القيادة كان قائد القوى الجوية الفريق الأول «عابدين أونال» يستعد لحضور حفل زفاف يقام في نادي MODA DENIZ في منطقة قاضي كوي في إسطنبول.

وبحسب إفادة «أونال» في بياناته فيما بعد: «إن الأحداث حين أخذت تتطور بشكل سريع بعد منتصف الليل، كان المشتبه بهم يتكاثفون في نقطة واحدة وهي في قيادة القوى الجوية في آكنجي».

وكان الأمر الثاني الذي اتخذه رئيس هيئة الأركان «خلوصي آكار» الذي وجهه إلى الفريق الأول «جولاق» مواجهة المحاولة الانقلابية حالاً وبأجدى الطرق فاعلية، ويتمثل الإجراء السريع والفعال باقتحام مركز التحركات المشار إليه في المعلومات الاستخبارية، في الأكاديمية الجوية في منطقة كورجينلك، وقد غادر «زكي جولاق» قيادة الأركان مصطحباً معه رئيس أركان القوات البرية الفريق الأول «إحسان أويار» متوجهاً إلى كورجينلك، وذلك أنها تقع في موقع حساس يؤثر بشكل مباشر على القوات البرية في العاصمة أنقرة في حال ثبت وجود أي تحرك سلبي في هذه القيادة التي تخرج الطيارين.

وحين وصل الفريق الأول «زكي جولاق» ومن برفقته إلى كورجينلك كانت الساعة دون السابعة مساءً، فقد وجه أسئلة إلى المسؤولين هناك تتعلق بالطيران الليلي وهو يتفقد هناكر الطائرات، فبقي هناك ثلاث ساعات محاولاً ضبط الوضع فيها، وإذا باتصال يرده من قيادة الأركان من مساعد «خلوصي آكار لفنت توركان» قال فيه: «سيدي يطلب منكم رئيس الأركان وخاصة من رئيس أركان القوات البرية «إحسان أويار» العودة حالاً إلى مقر القيادة وهو بانتظاركم».

والسؤال: هل كان التفقد ناجعاً؟ الجواب: في غضون ساعتين من التفقد، وبعد مغادرة جولاق للقيادة حلقت المروحيات التي كانت خارج الهناكر في أجواء أنقرة، وهي من قصفت مبنى البرلمان وأسالت الدماء فيه.

يقول جولاق في إفادته: «رأينا أثناء التفقد هدوءاً على مدرج الطائرات وقد رافقنا في التفقد قادة الكتائب في المنشئات المختصة حيث أكدوا لي أيضاً عن عدم وجود أي طلعات ليلية، فوجهتُ أسئلة للقائمين بأمور القاعدة علّني أظفر بشيء، فلم أفلح في ذلك، ولم أرصد أي تحرك غير طبيعي فكان الحدث مموهاً بشكل جيد».

كان الأمر الأول لرئيس هيئة الأركان الجنرال آكار في الاجتماع الأول متعلقاً بالقيادة الجوية، والثاني متعلقاً بالأكاديمية الجوية، فقد اعتقد الجنرال آكار أنه بذلك يستطيع تبديد مخاطر الطيران، ولتنفيذ الإجراء الثالث تفقد الجنرال آكار قائد حامية أنقرة الفريق الثاني «متين كوراك» لتوجيهه شخصياً إلى فرقة المدرعات في «أتي مسعود» كانت الأوامر واضحة: «لن تغادر أية دبابة أو مدرعة لأي سبب ثكناتها»، وقد انتهت قمة الأزمة المنعقدة بين الثلاثي عقب المعلومات الاستخباراتية للاستخبارات العامة بهذه الأوامر الثلاثة.

ـ في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الجمعة (١٩:٣٠) ظهرت تحركات غير اعتيادية في قاعدة آكنجي، وفي تلك الساعة أصبح رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار محتجزاً بيد الانقلابيين في البداية في مقر قيادة الأركان

العامة، ثم في قاعدة آكنجي، والسؤال كيف تمكن الانقلابيون من السيطرة على قيادة الأركان العامة واحتجاز رئيس هيئة الأركان؟

ـ لم تكن قيادة الأركان العامة المركز الحساس والأساسي للمحاولة الانقلابية في ١٥ تموز؛ فرغم أن رئيس الأركان العامة «خلوصي آكار» ورئيس الأركان الثاني «ياشار كولار» كانا محتجزين في القيادة وأنها محمية بألف جندي، كانت قاعدة آكنجي هي مركز انطلاقة الانقلابيين، وقد جلب كافة الضباط المحتجزين إلى هذه القاعدة، ومنها انطلقت الطائرات إف ١٦ التي قصفت العاصمة، وفيها حاولوا إجبار رئيس الأركان العامة على تلاوة البيان الانقلابي، وقد أعد الانقلابيون كرسياً عليه شعار الأركان العامة آملين قيام «خلوصي آكار» بتلاوة البيان، ولكنهم فشلوا في ذلك.

ـ كان الضباط الذين تم طردهم من القوات المسلحة البالغ عددهم ٨٠ طياراً و١١٠ ضابطاً كانوا يعملون في هذه القاعدة.

ـ وقد عمد المزارعون في الأرياف المحيطة بالقاعدة بحرق محاصيلهم الزراعية لإعاقة الطيران؛ فعبّر الشعب التركي عن بطولات وملاحم في مواجهة طائرات الانقلابيين.

ـ كانت قاعدة آكنجي مركز قيادة الانقلابيين، وأول حدث غير اعتيادي في القاعدة هو في قدوم جنود من خارج القاعدة، وتوجيه كافة العاملين الفنيين في القاعدة إلى تزويد جميع الطائرات بالوقود والذخائر، وحين سألت القيادات العسكرية داخل القاعدة عن الدواعي، قالوا: «إنها تحضير لعملية حساسة لأجل مستقبل تركيا».

ـ وفي حوالي الساعة السابعة مساءاً ١٩:٠٠، في الوقت الذي تستمر فيه الاستعدادات على قدم وساق إذ بضابط العمليات يدعو جميع الطيارين إلى القاعدة، وكان الجنود القادمون من الخارج قد عطلوا حماية القاعدة، واستلموا زمام الأمور فيها.

ـ كان اللواء «قبولاي سلجوق» قائد قاعدة المطار الثاني العسكري في إزمير، وهو من الشخصيات العسكرية التي لعبت دوراً هامّاً في المحاولة الانقلابية كما يظن، وقد تواجد طوال الفترة في قاعدة آكنجي، والشبهات على أنه من كان بيده قيادة القاعدة الجوية، وأن إدارة القاعدة بيد العميد «هاكان أفريم» الذي كان مشاركاً في العملية الانقلابية أيضاً.

ـ يقول اللواء «مهمت ديشلي» المتهم بالانقلاب في بياناته حول هذا الموضوع: «اقتادوني مع «خلوصي آكار» بسيارة في قاعدة آكنجي الجوية إلى غرفة مجهولة فجلسنا وقدموا لنا القهوة والشاي وبعض المكسرات وكان في الغرفة تلفازاً نستطيع متابعة التطورات، وفيما بعد دخل الغرفة الضابط الجوي «قبولاي سلجوق» وقال لرئيس الأركان «خلوصي آكار»: يإن القوات المسلحة وضعت يدها على الوضع وأنها بكافة وحداتها ضالعة في هذه العملية».

ـ وكان في قاعدة آكنجي الجوية التي شاركت في إدارتها عناصر من الخارج من هو غير راض عما يجري، على سبيل المثال ضابط برتبة رائد يرفض الطيران فيضرب ضرباً مبرحاً، وعاملون يمتنعون تزويد الطائرات بالذخائر فيلوذون بالفرار، وفنييون في القاعدة يقفون في وجه الانقلابيين فيسجنون بعد ردعهم.

ـ هذه الأحداث في قاعدة آكنجي كانت تفرض عشرات الأسئلة، وتفرض الكثير من إشارات الاستفهام في قاعدة آكنجي ليلة ١٥ تموز لم تلق جوابها بعد أسابيع من ليلة الانقلاب، ولعل من أبرزها ما كانت بمثابة مفتاح للأحداث، وتتمثل في عودة قائد القوات البرية السابق «أوز تورك» وعضو المجلس العسكري الأعلى فيما بعد، من إجازته مبكراً في ١٥ تموز من إزمير إلى أنقرة ومن ثم انتقاله بعد الظهر إلى منزل صهره المقدم «هاكان قرا قوش» قائد الأسطول (١٤١) في مساكن قاعدة آكنجي.

ـ هذه الأخبار تأكدت في بيانات الضباط الكبار أمام النيابة العامة حول

تواجد ودوام الجنرال «أوز تورك» في قاعدة آكنجي في ١٥ تموز ٢٠١٦م، ويفهم من الإفادات أن «أوز تورك» كان يتحرك بكل أريحية في القاعدة التي يسيطر عليها الانقلابيون وأنهم كانوا ينفذون تعليماته.

ـ عندما وجد رئيس هيئة الأركان «خلوصي آكار» الجنرال «أوز تورك» في قاعدة آكنجي تفاجأ بوجوده، وسأله عما يفعله في القاعدة، يقول آكار: «فوجئت حين رأيته»، فسألته قائلاً: ماذا تفعل هنا؟ فأجابني: بأنه قدم من إزمير برفقة زوجته وقائد القوات البرية على متن طائرة للقيادة، وأنه أثناء تواجده في منزل ابنته في مساكن آكنجي ورده اتصال من قائد القوى الجوية عابدين أونال يخبره بقيام مجهولين بتحريك الطيران في القاعدة، وأنه طلب إليه الذهاب إليها لرصد ذلك، حتى أنه قال: «حاولت أن أتحدث عن هذا الأمر لكنهم لم يتركوني».

ـ أما قائد القوى الجوية «عابدين أونال» فكان له رأي مغاير إذ يقول: «لقد أخبرني عن ذهابه (أوز تورك) إلى القيادة ولقائه بالقائمين على هذه العملية وأنه طلب إليهم ضرورة التخلي عن فكرة الانقلاب، وأن نسبة الفشل والنتيجة الكارثية ستكون عالية جدّاً، وأضاف بأنهم لم يقتنعوا بما قاله وأن الفريق الشاب أبدى إصراره بالعملية، غير أنه بعد تعرض ساحة إقلاع الطائرات للقصف عرفوا أنهم خسروا المعركة، وبدؤوا يبحثون طرق إنهاء الانقلاب، ويمضي عابدين في بياناته ويقول: لا أعلم ما إذا كان «أوز تورك» قد تحدث إلى صهره «هاكان قرا قوش» عن هذا الوضع.

وأضاف أونال عن عدم علمه عن سبب تلكؤ الانقلابيين عن التدخل بعد حديث «أوز تورك» إليهم أو عدم احتجازهم له.

ـ أما رئيس الأركان الثاني «ياشار كولار» فيتحدث عن الوجه الآخر للأحداث يقول ياشار: «فتح الباب فسمعت صوت الفريق أول «آكين أوز تورك» وهو يقول: «ياشار ماذا تفعل هنا لم أعلم بوجودك»، فأزال العصابة

عن عيوني، حينها لم أر أحداً غيرنا في الغرفة ففتح الباب وقال للحارس: «لما صفدتم القائد ائتني بشيء لفك الأصفاد، فأوتي بسكين مثلوم فقطع الأصفاد البلاستيكية بنفسه، وجلس أمامي وطلب من الشخص المدني الواقف إلى جانبه (مرافقه الشخصي) إحضار الشاي والماء وبعض المكسرات كما أمره بأن يتصل بأهلي ليخبرهم بأني حي»، ثم بدأ يخاطبني قائلاً: «هؤلاء (الانقلابيون) مهووسون كيف تجرؤوا على الوقوف في وجه الدولة، كما أخبرني بأنه متواجد هنا في (آكنجي) منذ الساعة ٢٣:٠٠ من ليلة البارحة، محاولاً إقناعهم بالتخلي عن هذه العملية وأنه نجح في إقناع البعض، ثم انصرف من عندي قائلاً هناك حارس مسلح على الباب.

ـ في ١٥ من شهر تموز حوالي الساعة السابعة والنصف (١٩:٣٠) بلغ اللواء «هاكان كوكهان» «سونماز أتاش» ـ الذي يعمل في قاعدة تشيغلي الجوية التابعة لقيادة القوى الجوية ـ الخبر الذي كان في انتظاره، وكانت المروحية التي تحمل على متنها فريقاً من القوات الخاصة قد انطلقت من إسطنبول للهبوط في قاعدة تشيغلي الجوية وكان «سونماز أتاش» في طور الاستعداد لعملية سرية للغاية والتي تم إقرارها منذ أيام ولم تتبلور بعد.

ـ وكانت المعلومات الأخيرة تتحدث عن انطلاق العمليات بين الساعة ٠١:٠٠ و٠١:٣٠. وسيحدثنا «سونماز أتاش» فيما بعد تفاصيل تلك العملية السرية. وقد كلف «سونماز أتاش» بإلقاء القبض على رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان في مقر إقامته في فندق مارمريس ونقله إلى دالامان بمروحية ومن ثم نقله إلى قاعدة آكنجي في أنقرة بطائرة حربية، ولم يكن يعرف لمن سيتم تسليم الرئيس، وكان سونماز أتاش يؤكد في إفاداته أنه لم يُتخذ قرار باغتيال رئيس الجمهورية، لكنه من جانب آخر يبين أنه لم يأمن جانب عناصره ويتابع قائلاً: لو كان هناك قراراً باغتيال الرئيس لنفذ من قبل الطائرات الحربية، ولكن الأوامر كانت مقتصرة على نقله حياً، ومن ثم تسليمه، ولم نلتفت إلى الخطر الوارد من عناصرنا.

ـ تم تبليغ «سونماز أتاش» بهذه المهمة هاتفياً قبل يومين من ذهابه إلى قاعدة تشيغلي من قبل العميد «سميح ترزي»، الاسم الثاني في قيادة القوات الخاصة، والذي قتل على يد ضابط الصف البطل «عمر خالص دمير»، وهو يدافع عن القيادة أثناء المحاولة الانقلابية والذي كان يعتقد أنه من الانقلابيين.

ـ وفي اليوم التالي وعبر الخطوط الجوية التركية انتقل «سونماز أتاش» إلى أنقرة، وهناك بدأ ينتظر الرائد الذي أشار إليه «سميح ترزي» في القوات الخاصة بأنه سيأتيه ليزوده بالمعلومات حول الانقلاب، وفي يوم المحاولة الانقلابية قدم إليه الرائد المذكور في ساعة مبكرة من الصباح وإذا به «شوكرو سيمن»، فعرّف نفسه بـ«إسماعيل» وهو من اللاعبين الأساسيين في المحاولة الانقلابية.

ـ وقد تابع «سونماز أتاش» حديثه في إفادته فيقول: «أخبرني الرائد «شوكرو» أن رئيس الجمهورية يقضي إجازته في مارمريس بعيداً عن الأنظار، وفي قلة من مرافقيه، فلا يتوقعون حدوث اصطدامات معهم، وأنهم يستطيعون إلقاء القبض عليه بخمسين أو ستين عنصراً، وتابع قائلاً: «إن العملية تبدأ بمجرد الانطلاق من قاعدة تشيغلي في ليلة ١٥ تموز».

ـ كما أخبره عن قيام الانقلابيين بالتحري عن نقطة إقامة الرئيس، وهذا ينحصر في موقعين أحدهما فندق مارمريس «غراند يازجي»، والثاني «أوكلوك كويو».

ـ انتقل «سونماز أتاش» وفق الخطة الانقلابية عبر الخطوط الجوية التركية وباللباس المدني إلى أزمير، بعد أن حصل على هذه المعلومات من الرائد «شوكرو سيمن» ومن ثم انتقل إلى قاعدة تشيغلي للتمركز فيها، وبدأ ينتظر الجنود الذين سيشاركون في تنفيذ العملية غير أن الأمور لم تسر كما يجب.

ـ في الساعة التاسعة مساء يوم الجمعة (٢١:٠٠)، تبدأ الأحداث في

العاصمة أنقرة، ولا يزال رئيس هيئة الأركان العامة «خلوصي آكار» في مقر عمله بعد، يتحدث مرافق خلوصي آكار المقدم «لفنت توركان» والذي ألقي القبض عليه بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في إفادته عن مجيئ «هاقان فيدان» إلى قيادة الأركان العامة ولقائه «بخلوصي آكار» ومن ثم مغادرته القيادة قبيل التاسعة، أما آكار فلم يتحدث عن مثل هذا اللقاء.

وهذا أحد الأسئلة أو الإشكاليات الأولى حول إفادة رئيس هيئة الأركان، التي تحتاج إلى تدقيق وإجابة!

ـ يطرق باب مكتب خلوصي آكار وهو في مكتبه ويدخل أحد معارف آكار وهو اللواء «مهمت ديشلي»، الذي يعرفه منذ ١٦ عاماً؛ وبحسب شهادة آكار فإن ديشلي كان مرتبكاً، وبعيداً عن الحالة الروحية التي تعوّد قائده رؤيته فيها، وضع يده على إحدى الكراسي الموجودة حول الطاولة المستديرة وبدأ يتكلم لكنه صَدم آكار فقال: «العملية بدأت سيدي سنعتقل الكل، الكتائب والألوية على الطريق ستراهم بعد قليل».

ـ كانت العبارات مبهمة لآكار، فلم يستطع آكار في البداية أن يعطي أي معنًى لما قاله ديشلي، يا ترى هل استخدم ديشلي فيما قال عبارة الطائرات.

ـ وفجأة وهو يصغي إلى ديشلي إذ بالمعاني المتناثرة في ذهنه تتآلف قد يكون مراده من عبارة العملية «الانقلاب» فانفعل آكار وبدأ يصرخ في وجه ديشلي: «ماذا تقول عن أي عملية تتحدث هل أنت معتوه. . . إياك».

ـ ثم تابع آكار كلامه لديشلي بشكل هادئ، ينصح ديشلي ويبين لهم مغبة فعلتهم، وأنهم سيعاقبون عليها، وطلب منهم أن يظهروا أدنى مظاهر الرجولة بإنهاء المحاولة الانقلابية، والامتناع عن توريط الآخرين في المستنقع الذي وقعوا فيه قبل أن يسفر ذلك إلى نتائج لا تحمد عقباها.

ـ لم يستطع آكار إلزام ديشلي بما أمره به، وبقي ديشلي على رأيه هادئاً أمام انفعال آكار، وأجابه بهدوء: «سيدي انتهى كل شيء الكل في الطريق».

وهنا إشكالية كيف لا يقبل ديشلي أوامر رئيس هيئة الأركان؟

ـ وإضافة لذلك هو أن «ديشلي» لم يصوب ما يرويه آكار في شهادته أمام النيابة العامة، فيروي ما جرى بينهما كالتالي: قبل أن أدخل إلى مكتب آكار كان أمامي مكتبين فأدخلوني بأحدهما وقالوا لي: وضعت القوات المسلحة يدها على السلطة وانطلقت عملية «السلام في البلاد السلام في العالم» ونريد من رئيس الأركان أن يكون بيننا وهو يثق بك، تستطيع إقناعه وإلا سنضطر إلى اعتقالكما، وأخبروني:

١ ـ أن الطائرات الحربية في الأجواء.

٢ ـ وأن إعلان الأحكام العرفية أذيع.

٣ ـ وضلوع كافة الضباط في هذه المحاولة.

٤ ـ وسنعتقل من بقي خارجها.

ثم أدخلوني في مكتب القائد آكار وإذا بـ آكار يقرأ ورقة بين يديه، طلب مني أن أجلس ولم يكن يعلم ما يجري في الخارج، قال لي: خيراً ماذا فعلت، كلمته بالوضع، فقال لي: هذا ليس أوان السخرية، قلت له: بعد قليل سيتلى بيان الانقلاب في الإذاعة، وإذا بملامح وجهه تتغير، وبعد فترة سمع أصوات الطلقات من الخارج، قال لي: «اخرج وانظر ما الآمر»، فخرجت وعلمت إصابة أحدهم أثناء دخول رئيس الأركان الثاني أو أثناء إخراجهم له.

وحين دخلت إليه ثانية قلت له: الأمر جاد، وسمعت أصوات طلقات الرصاص بشكل كثيف ثم سمعت صوت طائرة حربية يحلق من علو منخفض، على إثرها طلب مني أن أستدعي له: «يشار باشا» فخرجت لألبي طلبه لكن عناصر القوات الخاصة منعوني من الوصول إلى يشار.

ـ وهنا بيانين وحادثين مختلفين، وفيهما بعض نقاط التوافق، لكن في أحدهما خروج ديشلي من المكتب لطلب يشار باشا أعقبه أحداث.

ـ وهذه الأحداث هي: أثناء خروج ديشلي وبشكل غير إرادي التفت آكار

إلى الباب وإذا به يلمح ثلاثة ضباط عرفهم وهم مساعده المقدم «لفنت توركان» ومساعده النقيب «سردار تكين» وضابط الصف الضابط «عبد الله» في فريق الحماية، وآخرون تزاحموا إلى الغرفة، وحين رأى آكار دخول هؤلاء الجنود وهم في كامل تجهيزاتهم، والذي تصور أنهم قدموا من القوات الخاصة.

ـ وقف آكار فجأة، بحسب شهادته، وعندها صرخ مرافقه قائلاً له: «سيدي لا تقم اجلس اهدؤوا سيدي لا تصعب أمرنا»، كما أقدم أحدهم بدفع رئيس الأركان وأجلسه على كرسيه، وأثناء ذلك اقترب آخر من خلفه وبيده شيء كالمنشفة وضعها على فم آكار وأنفه ومنعه من التنفس، ولف ذراعه على عنقه محاولاً خنقه، ورغم محاولاته التخلص من ذلك بيده فلم يفلح، وأثناء ذلك ضرب جندي آخر الأصفاد على يدي آكار، وأخيراً رفعوا الغطاء عن أنفه وليمنعوه من الصراخ عليهم، أبقوا المنشفة على فمه وحين هدأ آكار أزالوا المنشفة من فمه أيضاً غير أنهم أبقوا القيود على يديه، وهذا كان يؤذيه كثيراً، وهذه المرة بدأ آكار يصرخ من شدة الألم، وأمرهم: «بإزالة القيود من يديه»، ووقف في مكانه وهنا تدخل مساعده مرة ثانية قائلاً: «سيدي اهدؤوا وإلا أطلقت»، مشى إليه آكار خطوتين.. أطلق... أطلق! مرت لحظة من التردد...؟ أتراه يطلق، وبعد ثوانٍ مرت كأنها ساعات طوال، رفع يديه طالباً منهم فك القيود من يديه، وأخيراً وبموافقة ديشلي تم فك القيد بسكين مثلوم ولكن آكار كان منهكاً.

ـ كانت رواية ديشلي لهذه الحادثة مختلفة أيضاً حيث يقول: تلفظ آكار بألفاظ غليظة، قائلاً:

١ ـ من هؤلاء؟

٢ ـ في أي عصر نعيش نحن؟

ـ يقول ديشلي حين نقلت ردة فعل آكار إلى الانقلابيين، دخلوا عليه بعد

مدة، وضايقوه، بتصفيد يديه، وهنا تدخلت وقلت: ما بالكم نتحدث هنا، لا تؤذوا القائد وقد سقطت رتبه على الأرض في هذه اللحظات فاختطفتهما من الأرض لأعيدهما إلى كتفه وقلت: «هو رئيس أركاننا»، ثم جلسنا جنباً إلى جنب مع آكار وتحدثنا باستمرار ورأينا مقاطع من استيلاء الانقلابيين على مدخل جسر الفاتح حينها علمنا مدى جدية الوضع.

ـ أما حديث مساعد رئيس الأركان في إفادته فمختلف تماماً إذ يقول: «توجه آكار مخاطباً لي ولديشلي: «أنتم مخطئون، ما هكذا تدار الأمور»، وكنت أحمل مسدساً وكان آكار يجلس في كرسي إلى جانب كرسي مقامه؛ فقلت له سيدي: «هلا انتقلتم إلى المقعد المجاور»، وهنا تدفق الجنود إلى الغرفة فهاله الأمر، وطلب كأساً من الماء فلبى النقيب سردار طلبه وأتاه بالماء، فشربه وريثما انتهى من الشرب طلب: «أن يتوضأ ويصلي ويغير ملابسه».

فرافقه كل من النقيب سردار والرقيب عبد الله إلى غرفة التنصت وهناك غيّر ملابسه وأدى صلاته، ولا أدري حقيقة أصلى صلاة الوقت أو غير ذلك، وكان يردد عبارة «تخطئون».

وأذكر أنني قلت له: سيدي أخدمكم من سنين، هل خنتكم؟ من فضلك: «نفذوا ما يقال لكم لتتجنب حدوث أية مشاكل».

ـ كانت التحضيرات للمحاولة الانقلابية تجري على قدم وساق، وقد خفيت التحركات التي تجري في قاعدة آكنجي على قمة هرم القوات المسلحة، ففي الاجتماع الثلاثي لـ آكار وكولار وجولاق في مبنى قيادة الأركان العامة تم تقييم التحركات في مدرسة الإسناد الجوي للقوات البرية في كورجينلك، والذي تدخل فيها جولاق قائد القوات البرية بأوامر من آكار، ولم تؤثر القرارات الصادرة من هذا الاجتماع على قاعدة آكنجي بخصوص منع الطيران فيها.

إضافة إلى ذلك توجه من له القول الحاسم في ذلك مباشرة الفريق الأول «عابدين أونال» قائد القوات الجوية القتالية المتمركزة في أسكي شهر مع ٢٢ جنرالاً من جنرالاته إلى حفل زفاف ابنة الفريق٢ «مهمت شانفر» في نادي MODA DENIZ في إسطنبول، لم يلاحظ أونال أية مشاكل في مجريات الأمور إلى حين ورود اتصال هاتفي من زوجته حوالي الساعة التاسعة والنصف مساءاً (٢١:٣٠) تخبره عن اعتقال الفريق الثاني «فكرت أربيلغين».

وبعد لحظات من هذا الخبر بدأت الاتصالات تنهال عليه من هنا وهناك إلى حين تعرض النادي لاقتحام الانقلابيين، وكان جواب نائبه الذي استخلفه في أنقرة اللواء «جواد يازغيلي» في استفساره إياه عما يحدث في مكالمة هاتفية: «لا أدري ماذا يحدث غير أن هناك طائرات حربية تقوم بطلعات جوية في سماء أنقرة».

ـ وكانت الطائرات قد انطلقت من قاعدة آكنجي، اتصل الفريق الأول «عابدين أونال» بقاعدة آكنجي، فكان العميد «هاكان أفريم» في الطرف الآخر من الخط.

ـ يروي الفريق الأول «عابدين أونال» ما دار بينهما: «.. سألت العميد أفريم عمن يقف وراء تحرك الطيران الحربي»؟

فكان جوابه: «أنه هو من أمرهم بالتحرك وأنه اضطر إلى ذلك»، فرد عليه الفريق الأول «عابدين أونال»: لا اضطرار في ذلك، أجاب: «الأمر ليس كما تتصورون سيدي حياتي وحياتكم في خطر».

ـ يقول الفريق الأول «عابدين أونال»: «كنت أتصور قبل إجراء هذه المكالمة أنه واقع تحت تهديد الانقلابيين وأنه مكره على أداء ما يطلب منه، غير أنه تبين لي فيما بعد ضلوعه في المحاولة الانقلابية».

ـ يقول الفريق الأول «عابدين أونال»: «ثم أغلق الهاتف متحججاً بعدم رغبة من حوله بإطالة الحديث معه».

وقد توافق إفادة «أفريم» نوعاً ما مع مضمون ما يرويه أونال حول ما دار بينهما هاتفيّاً.

ـ وعلى أثر انقطاع الاتصال بينهما بهذه الطريقة طلب الفريق الأول «عابدين أونال» من صاحب الحفل وهو الفريق الثاني «مهمت شانفر» الاتصال بـ«أوز تورك»، فلما رد عليه أعطى السماعة لأونال فسأله الأخير: عن سر التحليق الكثيف في أجواء أنقرة أهي محاولة الانقلاب...؟

ـ فأجابه «أوز تورك»: «أتصور أنه مجرد طلعات ليلية لا أدري، أستفسر عن الأمر وأرجع إليك بالخبر».

ـ لم يعاود أوز تورك الاتصال تلك الليلة، إلى أن التقوا بشكل مباشر في قاعدة آكنجي حين اقتيد الفريق الأول «عابدين أونال» إليها.

ـ أشار قائد الدرك الفريق الأول «غالب مندي» في إفادته أنه في ليلة ١٥ تموز: حضر حفلاً للزفاف في نادي الضباط وهناك طُلب منه الذهاب إلى قيادة الأركان العامة، غير أنهم توجهوا به إلى قاعدة آكنجي.... يروي مندي في إفادته تفاصيل ما جرى معه تلك الليلة فيقول: بعد التاسعة ليلاً أقبل إلي مساعدي الرقيب ونقل خبر سماع دوي إطلاق الرصاص أمام مبنى حراسة هيئة الأركان العامة، واندلاع اشتباكات فيها وكانت الاتصالات مقطوعة مع قيادة الأركان فلم أستطع معرفة ما يدور هناك، وأخيراً تواصلت هاتفيّاً مع قائد القيادة العامة للعمليات في قوات الدرك اللواء «عارف جتين» فسألته: عما يجري في قيادة الأركان العامة؟

فأجابني: «بأنه هو الآخر لا يدري ما يدور هناك ويتصور حدوث هجوم إلكتروني».

وهنا رأيت مساعدي المقدم مراد يلماز يهرول نحوي بلباس مدني، فأثار ذلك فضولي وذلك أن من رافقني في حفل الزفاف مساعدي الرقيب وليس هو فقال لي: إن رئيس الأركان الثاني ينتظرني في مقر القيادة، فركبت السيارة

التي قدمت بها إلى الحفل وإذا بالباب الخلفي ينفتح ويصعد اللواء «تيمور جان أرميش» قائد قيادة المنطقة لقوات الدرك في قونية ببذلة عسكرية تدريبية وعلى خاصرته مسدس؛ فسألته عن سبب مجيئه من قونية دون علمه قال: «ستُبلغون في قاعدة آكنجي»، عندها بدأت أصرخ على كلٍّ من مراد وتيمور جان: «أما كانت وجهتنا قيادة الأركان؟»، فلم يزد تيمور على قوله: «ستبلغون في قاعدة آكنجي»، فأمطرت عليهم وابلاً من التوبيخ.... أأنتم عصابة.... هنا رد علي تيمور قائلاً: «نريد أن نراك بيننا...» قلت لهم: «لماذا أكون مع أمثالكم تباً لكم!».

عندها انفعل تيمور جان وتناول مسدسه وصوبه نحوي وأنتم.. ضالعون في هذه العصابة.....ثم التفتُ إلى مساعدي المقدم «مراد يلماز»: «وأنت... رافقتني ٨ سنوات ضالع فيها أيضاً ويحكم».

بقي تيمور موجهاً مسدسه نحوي طوال الطريق أما أنا فأتأفف تارة وأوبخهم تارة أخرى، وأطلب منهم أن يطلقوا علي النار إلى أن وصلنا قاعدة آكنجي، فأنزلوني من السيارة وأدخلوني المبنى، رأيت داخل المبنى لافتة مكتوب عليها «مركز التحقيق» وكبلوا يدي بصفد من البلاستيك وشدوها بحقد وكراهية لا تصدق فقلت لهم وهم يتعاملون معي بهذه الطريقة: «لو أسرت من قبل الروم لما عاملوني هكذا»... فقيدوا رجليّ أيضاً.

- يتحدث مندي عن رؤيته مساعده الرقيب خليل على وجه الصباح حيث اقترب إليّ وهو مرتبك وقال لي: سيدي سمعتهم يدبرون قتلك يجب أن نغادر هذا المكان حالاً.. وهنا طرق سمعي تمتمات شخص مدني يقف علينا يدعي أنه ضابط في قوات الدرك يقول: خسرنا المعركة بعد قصف الطائرات التي انطلقت من أسكي شهر، على كلٍّ صعدنا بالسيارة التي أتت بنا إلى هٰهنا يسوقها الرقيب خليل ويكلم بجواله أحد عناصر حمايتي الرقيب «أردم آر» من قوات الدرك والذي كان يتعقبنا منذ البداية بسيارة الحماية فبدأ يقول خليل لأردام: «أخذت الراية أنقذتها» وتحركت من مكان تواجدي لمغادرته، فبدأنا

نبحث عن مخرج مما نحن فيه وأخيراً وجدناه في الطريق الرئيسي.

- من القرارات التي تحمل التساؤل هو ما قرره الانقلابيون من جمع الضباط في قاعدة آكنجي، بحسب ما أفاده المخطط الذي وضعوه، وهذا التساؤل ذكره آكار لحظة مغادرته قيادة الأركان العامة فيقول في مقتطفات إفادته: «كان قد مضى بعض الوقت على اعتقالي من قبل الانقلابيين، ينادي بنا أحدهم قائلاً: «نحن ذاهبون»، ويريدون اقتيادي معهم فطلبت قبعتي ومعطفي وحقيبتي وبقي جوالي في غرفة مساعدي، أذكر أنهم أعطوني معطفي وقبعتي، أما الحقيبة، قالوا: إنهم سيجلبونها معهم، فهممت بالخروج من الباب وإذا بجندي يقف أمام الباب مصوباً إلي ماسورة بندقيته كلما خطوت نحوه تقهقر رويداً رويداً إلى الوراء عندها صرخت عليه: ماذا تفعل يا......، ثم أصعدوني مروحية كانت رابضة في الساحة».

- يروي الملازم أول قائد الفصيلة في قيادة تشكيلات الدعم في هيئة الأركان العامة في إفادته ما رآه في تلك اللحظات من مركز المراقبة في هيئة الأركان العامة: «أثناء متابعة لقطات الكاميرا رأيت الانقلابيين يجلون رئيس الأركان العامة من طابق القيادة، وقد أحاطت به عناصر من القوات الخاصة، فأخرجوه من المبنى وكان بيده معطفه وقبعته دون أي مظهرٍ من مظاهر الإكراه».

- وقد مرر ديشلي لحظة إجلائه بقوله: «حين بلغت التحركات أوجها استدعوا مروحية هبطت في الساحة فصعدنا إليها وكنا خمسة أشخاص أنا وآكار وثلاثة آخرين من قيادة القوات الخاصة».

- حسب رواية الفريق ٢ «صالح زكي جولاق» قائد القوات البرية أنهم لاحظوا غرابة ما يحدث فور وصولهم أمام مقر قيادة الأركان العامة حيث ظهرت جنود من القوات الخاصة وهم بكامل عتادهم عند المدخل الجنوبي أمام مبنى الحراسة، وهنا أقبل إلينا مدير القلم الخاص لرئاسة الأركان العقيد

الركن «رمضان كوزال» مهرولاً يطلب منا الدخول إلى البناء بإلحاح، فدخلنا المبنى وطرح الجنود كل من كان في الخارج أرضاً موجهين مواسير بنادقهم نحوهم، فتدخّل مدير الحماية الرائد «براق آقين»، والرقيب الأول «بولانت آيدين»، للحيلولة بينهم، حيث قتل بولانت برصاصة أطلقها أحد الجنود، وحين قاربت الساعة العاشرة والنصف مساءاً (٢٢:٣٠)، نادى أحد الانقلابيين أن تهيؤوا فنحن ذاهبون حيث نقل الجميع على متن مروحية متوجهين إلى آكنجي.

ـ ومن الشواهد على ذلك ما سجلته كاميرات المراقبة التي يديرها الملازم الأول «كافكاس» من غرفة التنصت اللحظات الأولى من التحركات، فحسب ما يرويه كافكاس وجه المقدم «لفنت توركان» أوامر بعدم إبقاء أي ضابط على المدخل 1-A.

ـ وقد لاحظ «كافكاس» في مبنى قيادة الأركان كلّاً من اللواء «مهمت ديشلي» والعميد «مهمت بارتيكوج» والعقيد «رمزان كوزال» والمقدم «لفنت توركان» والمقدم «أوكتان فلك أوغلو» والمقدم «بنيامين تونر» يتمشون ويتحدثون مع بعضهم باستمرار، وفي هذه الأثناء قامت مجموعة ما بين ٢٥ ـ ٣٠ عنصراً من القوات الخاصة باقتحام مبنى الأركان، كما ظهرت في هذه الأثناء مجموعة حماية رئيس الأركان آكار ورئيس دائرة الصحافة والعلاقات العامة اللواء «أرطغرل غازي أوزكوروكجي» معتقلاً في أيديهم مصفد اليدين ومعصوب العينين، وبعد مدة أطلّ الفريق «جولاق وأويار» بسيارتيهما على قيادة الأركان، فما نزلا من السيارة حتى طرحا أرضاً وصفدت أيديهما من الخلف.

ـ والدور الأكبر الذي وقع في تلك الليلة ١٥ تموز: كان الدور الذي لعبته قيادة القوات الخاصة المتمركزة في مقاطعة «كول باشي» في العاصمة أنقرة، فقد كان دورها مصيرياً في كسر الانقلاب، فبفضل الموقف الحازم لقائد القوات الخاصة اللواء «زكائي أكسقلي» وشجاعة مساعده الفذ الرقيب

«عمر خالص دمير» فشلت محاولات الانقلابيين من الاستيلاء على مقر القوات الخاصة، حيث قام الانقلابيون بقطع طريق «أكسقلي» أثناء إيابه إلى منزله لاعتقاله، لكنه استطاع النفاذ منهم وجمع ثلة ممن يثق بهم من عناصر القوات الخاصة، وسلّحهم واستطاع بهم استرجاع القيادة من الانقلابيين.

ـ لقد تركزت التحركات التي عمت أرجاء العاصمة أنقرة ليلة ١٥ تموز في الساعة التاسعة والنصف مساء (٢١:٣٠)، واستطاعت السيطرة على قيادة القوات الخاصة بعد السيطرة على مقر هيئة الأركان العامة، وتم ذلك بنقل ثلاث رسائل فاكس تقليدية إلى قيادة القوات الخاصة، وكانت هذه الرسائل ترد من الانقلابيين الذين استولوا على قيادة الأركان العامة وتحتوي على مجموعة من الأوامر والتوجيهات، وهذه هي الرسائل:

١ ـ كانت الرسالة الأولى تحمل توقيع قائد القيادة والتحكم في القوات المسلحة العقيد الركن «عثمان كردال» حيث يطلب فيها اتخاذ التدابير اللازمة نظراً لتنفيذ قانون الطوارئ.

٢ ـ وكانت الرسالة الثانية والتي كانت تحمل توقيع رئيس قسم شؤون الموظفين العميد «مهمت بارتي كوج»، وتتضمن تعيين العميد «سميح ترزي» قائداً للقوات الخاصة، وعزل قائدها الحالي «زكائي أكسقلي».

٣ ـ وكانت الرسالة الثالثة التي أرسلت إلى القوات الخاصة تتحدث عن التعيينات في كافة أرجاء تركيا؛ في القيادات العسكرية والوزارات والمؤسسات العامة للدولة وكذلك عن البنية الهيكلية الجديدة للقوات المسلحة، وكانت تحمل توقيع لجنة: «السلام في البلاد»، وهي اللجنة المنسقة لأعمال الانقلابيين، وكأن الرسالة الثالثة تضع أسماء القيادة الجديدة للبلاد بعد الانقلاب.

ـ يقول العقيد «أوميت باك» في إفادته والذي ألقي القبض عليه مع ٣٤ جندي في مقر القوات الخاصة في ١٦ تموز: «حين تلقيت هذه الرسائل تواصلت مع مركز القيادة والتحكم في القوات المسلحة وتأكدت من صحتها».

ـ لقد حاول الانقلابيون بهذا التخطيط ومن خلال هذه الرسائل الثلاث السيطرة على كامل القوات المسلحة التركية بهدف السيطرة على البلاد، ولكنهم فشلوا في فرض حالة الطوارىء، فالشعب رفض حالة الطوارىء وخرج إلى الشوارع، فلم تنجح لجنة الانقلاب من السيطرة على البلاد ولا على القوات المسلحة، وفشلوا في الرسالة الثانية باستبدال قائدها ثانياً، وفشلوا بالتالي في تطبيق تعليمات الرسالة الثالثة.

ـ وفشل الرسائل الثلاث وعدم نجاحها في تحقيق أهدافها كان ينبغي أن يعطي للانقلابيين نتيجة حتمية بفشل الانقلاب، وأن يردعهم عن المضي قُدماً في الخطوات التالية، ولكنهم فقدوا السيطرة على الأمور، وتورطوا في أعمال إجرامية أخرى أكثر خطورة على الشعب التركي وعلى الدولة التركية، ولكنهم تمادوا في غيهم وجنونهم فقاموا بالاعتداء المسلح على شعب أعزل، وقصفوا بالطائرات الحربية مؤسسات عسكرية ومدنية لم تكن تملك من المعدات العسكرية ما يواجهون به طائرات إف ١٦ ولا طائرات الهليكوبتر العسكرية، فقام الانقلابيون باستخدام طائرات إف ١٦ المنطلقة من قاعدة آكنجي بقصف مقر قيادة العمليات الخاصة للشرطة مودية بحياة ٤٧ منهم، واستشهاد موظفين اثنين في مقر «تورك سات»، وكان ذلك القصف رد فعل على فشل سيطرتهم على القوات الخاصة، فكان ذلك القصف من الخطوات التي أفشلت الانقلاب بدل أن تساعده.

ـ من الخطوات الخاطئة التي ارتكبها الانقلابيون في مرحلة التخطيط والتنفيذ، محاولتهم إبعاد عدد كبير من كبار الضباط العسكريين عن مقرات عملهم بحجة حضورهم حفلات زفاف لأبناء عدد آخر من كبار الضباط في الجيش التركي أو القوات الخاصة، فكان منها:

١ ـ قائد القوات الجوية «عابدين أونال» في حفل زفاف في نادي الضباط MODA.

٢ ـ والأميرال «بولانت بوستان أوغلو» قائد القوات البحرية في حفل زفاف في فندق جنار في منطقة يشيل كوي في إسطنبول.

٣ ـ قائد قوات الدرك «الفريق ٢» كان هو الآخر في حفل زفاف في نادي الضباط غازي في أنقرة.

ولم يكن الحضور محصوراً بهؤلاء الضباط أصحاب الزفاف فقط، بل كان الكثير من الضباط ذوي الرتب العالية في حفلات الزفاف لأبناء العسكريين عدا منطقة يني كوي كذلك كما فعل اللواء أكسقلي.

ـ وقصة «زكائي أكسقلي» مهمة جدّاً في كشف ما كان يتم التدبير له من خلال هذه الحفلات التي في الغالب لم تكن عفوية، فقد أحس من أول خطوة خطاها من باب نادي الضباط غازي أن شيئاً ما يسير على غير ما يرام، وهو الرجل الذي أمضى جزءاً من حياته وهو يتملص من المكائد والدسائس، ولذلك أدرك أن هناك سبباً لاختياره للذهاب إلى هذا الحفل دون غيره، حيث كانت الحجة أنه أقدم من يستطيع القيام بهذه المهمة.

ـ يتحدث «زكائي أكسقلي» إلى أوكان مودريس أوغلي من جريدة الصباح: لم أكن أحضر الأعياد وحفلات الزفاف منذ سنة كاملة غير أنه كان هناك حفل زفاف لزميل لنا يُعالج من مرض السرطان وكلفت بالحضور لتقديم شيك هدية باسم هيئة الأركان العامة، متعللين أنه لا يوجد ضابط أقدم مني لكي يكلفوه بالمهمة، والعجيب أن أكسقلي قد اكتشف أن هناك ضباط كثيرين في هيئة الأركان أقدم منه، وهو ما زاد شكوكه لاختياره لهذه المهمة، فقال: «حين دخلت صالة العرس زادت شكوكي إذ كان في الصالة مِن الضباط مَن هو أقدم مني وأشخاصٌ يجب أن لا يكونوا هناك، فقمت على العجل بأداء واجب البروتوكول وغادرت الصالة».

فهذا خطأ تكتيكي من الانقلابيين حيث أنهم لم يستطيعوا خداع أكسقلي بالبقاء في الحفل، بل أدرك أن هناك خدعة، وقرر أكسقلي العودة إلى منزله

وغير بعيد من صالة العرس، وعلى مفرق طريقٍ يؤدي إلى القصر الرئاسي وجد مجموعة من العسكريين يحاولون قطع طريقه، لكنه استطاع النفاذ منهم، وهكذا أدرك أن هناك محاولة انقلابية.

ـ إن عدم مقدرة الانقلابيين على اعتقال قائد القوات الخاصة «زكائي أكسقلي»، ليتم تعيين «سميح ترزي» مكانه كما جاء في الرسالة الثانية المرسلة بالفاكس من مقر قيادة الأركان إلى قيادة القوات الخاصة، هو دليل على سوء التخطيط لدى الانقلابيين، فالتنظيم الانقلابي قد خطط لإبعاد القائد الأصلي إلى خارج مقر القوات الخاصة في أنقرة، فتم تكليفه بمهمة خارج مكتبه ففشلوا في ذلك، وفشلوا في اعتقاله، بل بقي يتابع عمله وأمر بقتل نائبه «سميح ترزي»، فكانت هذه خطوة مهمة في إفشال الانقلاب أيضاً.

ـ لقد اضطر قائد القوات الخاصة أكسقلي إلى إصدار أمر بقتل سميح ترزي، فهو يعلم أن قتله هو إنقاذ للوطن والدولة من مخطط تخريبي في البلاد، ربما لم يظنه انقلاباً حتى تلك اللحظة، وذلك أن أكسقلي أصدر تعليمات لرئيس الوردية المناوبة في مقر القيادة وهو مهمت علي جليك، يطلب منه تنفيذها، إلا أن رئيس الوردية أبلغه بتلقي رسالة من قيادة الأركان تجعل سميح ترزي هو قائد القوات الخاصة، وهي الرسالة الثانية التي أشرنا إليها من قبل، وبالرغم من أن أكسقلي أخبره بعد تنفيذ تلك الرسالة، إلا أن رئيس الوردية اعتبرها هي الأوامر التي عليه اتباعها، مما اضطر أكسقلي الاتصال بمن يثق بهم من عناصره يطلب منهم أخذ التدابير اللازمة والاستعداد للتدخل، وخشية منه أن يصل سميح ترزي إلى القاعدة واستلامها بحسب الرسالة الثانية، قرر أكسقلي الاتصال بالرقيب الأول «عمر خالص دمير»، وكان مناوباً بحراسة قائد الثكنة، وكان في موضع ثقة أكسقلي، فقال له: «إني أكلفك بمهمة تاريخية باسم وطننا وأمتنا، إن العميد ترزي خان وطنه، ثار على وطنه اقتله قبل أن يطأ الثكنة، تعلم أن في نهاية هذا الأمر شهادة وتعلم أننا خدمنا معاً ٢٠ عاماً. . أستسمحك الآن. . . لم يفكر الرقيب الأول «عمر خالص دمير»

كثيراً: أمرك سيدي سامحوني أيضاً، وعندما حضر ترزي إلى القيادة قام عمر خالص بقتله، فقام مرافقي ترزي بقتل عمر، فكتبت له الشهادة كما توقعها أكسقلي.

ـ ومن الخطوات الخاطئة للانقلابيين نزولهم إلى الشوارع دون أن يكون أية محاولة في مخاطبة الشعب والتأكد أن قسماً من الشعب يمكن أن يؤيد نزولهم إلى الشوارع أو القيام بانقلاب، فالشعب التركي لم يكن سياسيّاً مهيئاً ولا مطالباً بانقلاب أصلاً، ونزول الدبابات إلى الشوارع سوف تغضب الشعب، وهو ما حصل عندما نزلت دبابات الجيش في شوارع إسطنبول، ففي الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة (٢١:٤٥) من مساء الجمعة نزل الجنود والدبابات، لم ينزل هؤلاء الجنود والدبابات للنزهة وإنما لقطع شطري إسطنبول الآسيوي والأوروبي على جسر الفاتح، وتم الاستيلاء على نقاط الشرطة.

ـ ومن أخطاء الانقلابيين أنهم كانوا يضمون إليهم في تنفيذ العملية الانقلابية من ينضم إليهم ولو قبل أيام قليلة، ويولّونه مناصب قيادية في الانقلاب، وفي ذلك دلالة على ضعف في التخطيط وقلة في القيادة، فقد علم العميد «أوزكان آيدوغدو» قائد اللواء ٢ للمدرعات في منطقة مالتبا في إسطنبول بالمحاولة الانقلابية في ١٣ من تموز وقرر المشاركة فيها؛ أي: قبل يومين من المحاولة الانقلابية الفاشلة، وقد تحرك ليلة الانقلاب مساء الجمعة ١٥ تموز بمجرد استلامه خطط الأحكام العرفية، حيث عين وفق ما جاء فيها نائباً لقائد الأحكام العرفية في إسطنبول، وقد ألغى كافة الإجازات وفق الأوامر الموجهة إليه، وعزز قواته كما أنزل الدبابات إلى الشوارع حيث وجه دبابتين وناقلتي مدرعات إلى جسري البوسفور والفاتح، كما أرسل ٤ دبابات إلى مطار صبيحة كوكجن، وأنزل الدبابات أيضاً على كل من قيادة الجيش الأول وإلى تلكوم في منطقة آجي بادام وفرع شرطة مكافحة الشغب في أوسكودار، فكيف يستطيع ضابط شارك الانقلابيين في محاولة الانقلاب، وقد

تعرّف على خطة الانقلاب قبل يومين فقط، وقد كان على معرفة مع الانقلابيين أن يكون قائداً مؤهلاً للنجاح في المهمات التي توكل إليه.

- هذا التكليف السريع لمن انضم للانقلابيين قبل يومين كانت له نتائج كارثية، فقد كانت قادة الكتائب تتصل بـ«آيدوغدو» ويعلمونه أنهم لا يستطيعون التقدم، بسبب ازدحام الناس أمامهم وصعودهم على الدبابات، فقال لهم: «أطلقوا النار على الهواء إذا تطلب الأمر لتخويفهم»؛ أي: أنه لجأ إلى تخويف الناس بدل استمالتهم مع الانقلابيين، وليس بمستبعد أن يكون هو الذي أمر الجنود على الجسر بإطلاق النار على المقاومين للانقلاب وقتلهم وتكسير سياراتهم.

- بحدود الساعة العاشرة مساءاً هبطت المروحيات في قاعدة تشيغلي المتواضعة في إزمير في تلك الأثناء، وهناك كان «سونماز أتاش» في انتظارها لإدارة عملية مداهمة الفندق الذي يتواجد فيه رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان في مرمريس، كان عدد الجنود الذين نزلوا من المروحيات نصف العدد الذي كان اللواء بانتظاره كانوا ٢٨ جندياً لم يكن «سونماز أتاش» يعلم تخصصات هؤلاء الجنود، هذه هي المجموعة التي كانت ستقوم بعملية اعتقال رئيس الجمهورية وكان «سيمن» هو من يقوم بالتواصل مع فريق الانقلاب، وقد شرح مخطط الانقلاب لـ«سونماز أتاش» على الشكل التالي:

أعلموني أن الرئيس يقضي عطلته الأسبوعية ويرافقه ٣ ـ ٤ من حمايته الخاصة، وأن القوات الخاصة من ستقوم بالعملية وستوفر قوات البحث والإنقاذ حماية المجموعة، وبالتالي فإن العدد كافٍ لإتمام العملية بحسب ظنهم.

- بدأت المجموعة تنتظر الموعد، وفي هذه الأثناء كانت تركيا تشهد تصاعداً في الأعمال الإجرامية للانقلابيين في أنقرة وإسطنبول، وعندما اقتربت الساعة من العاشرة والنصف أقبل ـ مساعد «سونماز أتاش» ـ الرقيب الأول

على سونماز يخبره عن إعلان القوات المسلحة التركية وضع يدها على السلطة، وهنا جمع سونماز مجموعته عدا الطيارين واجتمع بهم في قبو المبنى وبدأ يحدثهم عن الوضع الجديد، يتحدث «جان كيا» في إفادته عما حصل فقال: وضعنا حقائبنا في المروحيات وأثناء الانتظار بدأ «سونماز أتاش» يخطب فينا فقال: «أريد أن أنقل إليكم حقيقة ما يجري وضعت القوات المسلحة التركية يدها على إدارة البلاد، وأتلقى أوامري الآن من قيادة هيئة الأركان العامة في أنقرة، وتم اعتقال جميع قادة القوات المسلحة، وقصف مبنى البرلمان، ومقر الاستخبارات العامة، ومقر قوات العمليات الخاصة للشرطة، وإدارة البلاد الآن بيد القوات المسلحة التركية».

هذه خطوات الانقلاب الأساسية في التخطيط والتنفيذ، وقد تبين أنها خطوات مضطربة ومتعثرة وارتجالية، فلم يكن كادر الانقلاب مؤهلاً لقيادة عملية انقلابية ناجحة، فأخطاؤهم كبيرة وكثيرة ومتوالية، ولم تكن تظهر قيادة قوية يلتف حولها الانقلابيون، ولعل عدم تنسيقهم مع قيادة الأركان التركية من أهم عوامل فشل الانقلاب، فقد تعثرت خطوات الانقلابيين داخل قيادة الأركان العامة في أنقرة، فلم يكن الانقلابيون أحراراً في الحركة في أي قاعدة عسكرية بما فيها قاعدة آكنجي الجوية، فقد كانت حركتهم فيها سرية، فلولا أنهم واجهوا شعباً شجاعاً وقوياً، وحكومة يقظة وواثقة بنفسها وبشعبيتها وبقيادتها، فقد كان احتمال نجاحهم أكبر، وهو ما ستتبينه في الفصل التالي.



الفصل الرابع

الشعب يحسم معركة الانقلاب
ويلقي القبض على الانقلابيين

عندما التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرئيس الروسي في بطرسبورغ بتاريخ ٩/٨/٢٠١٦م، أثنى الرئيس الروسي كثيراً على شجاعة الشعب التركي وقال بوتين لأردوغان: «تابعت محاولة الانقلاب التي جرت في بلادكم مساء ١٥ تموز الماضي، وأعلنت موقفنا الرافض لهذه المحاولة فوراً، وأيقنت أنّ هذه المحاولة ستتكلل بالفشل فور سماعي لدعوتكم للشعب بالنزول إلى الشوارع والتصدي للانقلابيين»[١]، وهذه حقيقة وإن جاءت بصيغة المجاملة.

وهذا المشهد تكرر مرة أخرى عندما التقى الرئيس التركي الرئيس الأمريكي باراك أوباما في بكين على هامش اجتماعات قمة العشرين بتاريخ ٤/٩/٢٠١٦م، فقال أوباما: «إن الحكومة التركية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب تعرضت لمحاولة انقلاب خائنة على يد عدد من عناصر الجيش، وإن رفض الشعب التركي كافة بمن فيهم المعارضين لأردوغان، لمحاولة الانقلاب كان العامل الرئيس في إفشالها»[٢]، فأوباما وفي مقابلة مع قناة «سي إن إن» الأمريكية، يقر بأن تركيا تمر بمرحلة حرجة عقب محاولة الانقلاب الفاشلة،

---

(١) انظر: http://www.turkpress.co/node/24770.

(٢) انظر: http://www.turkpress.co/node/25668.

ولكنه لا يذكر دور الحكومة التركية ورئيسها أردوغان في إفشال الانقلاب كما فعل بوتين، وذكر دور الشعب التركي فقط، وكأنه لا يريد أن يشيد بدور الحكومة التركية ولا رئيس الجمهورية بالدفاع عن الدولة التركية، ولكن الرئيسين أقرا بدور الشعب برفض الانقلاب بكامل مؤسساته وأحزابه السياسية بما فيهم المعارضين للرئيس أردوغان كما يقول أوباما.



بينما الرؤية الحقيقية تشير إلى دور الحكومة والرئيس أردوغان بقيادة الشعب لمقاومة الانقلاب وإفشال جهود الانقلابيين، فمنذ أن أدركت الحكومة التركية أن هناك محاولة انقلابية، طالبت الشعب التركي بمقاومة الانقلاب، قبل أن يظهر الرئيس أردوغان على الهواتف الخلوية، بعد أن تعذر نظر المقابلة معه مع قناة التلفزيون التركي الرسمي (TRT)، فاضطروا الى استخدام الهاتف، ونقل المكالمة الهاتفية على القنوات الفضائية الخاصة التركية والعالمية، ولكن وقبل أن يسمع الشعب التركي صوت الرئيس أردوغان وصورته وهو بخير كانت المقاومة الشعبية قد بدأت وهي تغلق الطرق بالشاحنات أمام دبابات الانقلابيين، وفي طرقاتهم حيث يتوقع أن يخرجوا

ويمروا، وبالأخص قرب الثكنات العسكرية المتواجدة في داخل المدن.

- بحدود الساعة العاشرة وخمسة عشرة دقيقة (٢٢:١٥)، انطلقت سبع دبابات وناقلات جند مدرعة من ثكنة «توب كولا» اللواء ٦٦ ميكا مشاة في إسطنبول، متوجهة إلى مديرية أمن إسطنبول في شارع الوطن، وفي هذه الأثناء سحبت الشرطة شاحنات الحفريات إلى الطريق لإعاقة تقدم الدبابات، كما أوقفت الجماهير هذه الدبابات وأسرت جنودها، ووضعوا السيارات في ساحة الأمنيات لمنع هبوط المروحيات فيها، كما توجهت مجموعة أخرى من الدبابات بعد ١٥ دقيقة من الثكنة نفسها إلى مدخل مطار أتاتورك الدولي حيث سيطروا على المدخل ثم احتلوا برج المراقبة.

- وفي تلك الأثناء ذهب العقيد الانقلابي العقيد «مصطفى كول» إلى مبنى مديرية الأمن، محاولاً الاستيلاء على مقام مدير الأمن، لكن شرطياً حال دون وصوله إلى هدفه.

- وفي المدرسة الجوية ظن الطّلاب والمجندين أن الذين جاؤوا إلى مطار صبيحة كوكجن على متن المدرعات، ظنوا أنهم ينفذون مناورة حربية حسب إفاداتهم، وكان بعض الجنود قد أغلقوا مدخل المطار لمنع الناس من الدخول إلى المطار، ولكنهم لم يكونوا يعلمون أنهم يساعدون الانقلابيين، وأنهم يمنعون الشعب من مقاومتهم، ولكنهم بعد ذلك انسحبوا أمام مواجهة الشرطة التركية.

فأحد طلاب المدرسة الجوية «أوغوز.د» وهو من الذين قبض عليهم يقول: إنهم كانوا في دورة تدريبية في منطقة يالوفا وأتي بهم بحجة المشاركة في المناورة العسكرية، وحذرونا عن تواجد للعصابات بملابس الشرطة حولنا، وهنا أمرنا الرائد جيهون بإطلاق النار عليهم، وكانت تأتينا أصوات لإطلاق الرصاص من الطرف الآخر وهم ينادون: «لقد قُتلت أيها الجندي». لقد دخلت الثانوية لأكون عسكرياً، لقد خدعونا قالوا لنا: إنا ذاهبون إلى

المدرسة. كما تحدث المجند «عثمان.غ» عن صراخ الرائد فرهات كوناي وهو يقول: اقتلوا المدنيين إذا تطلب الأمر.

- بدأت الطلعات الاستفزازية للطائرات الحربية في الساعة التاسعة والنصف (٢١:٣٠)، من مساء الجمعة، لكنهم استهدفوا بشكل فعلي مبنى الاستخبارات العامة، في الساعة العاشرة والنصف (٢٢:٣٠)، وظهرت مروحية في سماء (يني مهلا) وبدأت تطوف فوق مبنى الاستخبارات وتقوم برش نقاط تواجد العناصر في المداخل بالرصاص، كما أطلقوا النار على السيارات المتواجدة على أطراف المبنى، وقد قابلتهم عناصر المبنى بإطلاق النار عليهم، كما أظهرت كاميرات مبنى الاستخبارات التركية، وهذه الإجراءات والشجاعة التي تحلى بها رجال المخابرات كانت عاملاً مساعداً وحاسماً بإفشال الانقلاب، فالعناصر الأمنية كانت في معركة حقيقية مع الانقلابيين المدججين بالسلاح.

- وكذلك تم تسلح العناصر المتواجدة في المساكن التابعة للاستخبارات، وتمركزوا في النقاط الحساسة حول المبنى، ومنعوا المروحيات التي تقل الجنود الذين جاؤوا للاستيلاء على الاستخبارات، وفي الساعة الثانية والنصف (٠٢:٣٠) من فجر يوم السبت، ظهر المتحدث باسم جهاز الاستخبارات «نوح يلماز» على شاشة التلفزة وصرح بفشل المحاولة الانقلابية، وهذا يثبت أن جهاز الاستخبارات التركية كان أول من أدرك فشل المحاولة الانقلابية في الميدان، بالرغم من مواصلة محاولات الانقلابيين للاستيلاء على المبنى، لكنهم أخفقوا في ذلك وتم ردعهم؛ لأن المقاومة المسلحة كانت كبيرة، وفي الصباح وجدت أمام مبنى الاستخبارات العامة آلاف من الطلقات الفارغة.

- بعد الساعة الحادية عشر (٢٣:٠٠) من مساء يوم الجمعة، زادت حدة الاضطرابات في شوارع إسطنبول وقد وصلت ستة عربات عسكرية انطلقت من اللواء ٦٦ للمدرعات إلى مشارف بلدية اسطنبول حيث قطع ثلاثة (٣) جنود

الطريق أمام البلدية من جهة وزناجيلار وأوقفوا المرور، كما استولت مجموعة مؤلفة من أربعين جندياً على مبنى البلدية المركزية.

- في الساعة الحادية وخمسة عشر دقيقة (٢٣:١٥)، كان حفل زفاف نجلي قائد قيادة الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي الفريق الثاني «مهمت شانفار تباباشي»، وقائد المطار ٦ العسكري العميد المتقاعد «أحمد لفنت تاشتان»، وقد شاركهما أيضاً قائد القوى الجوية عابدين أونال وطبقة القيادة الجوية.



- وقد نزلت مجموعة من العسكريين الانقلابيين وهم يطلقون النار من المروحية التي حطت في حديقة صالة العرس، تبين أنهم من فريق البحث والإنقاذ العسكري حيث رهنوا جميع القادة العسكريين، بما فيهم الفريق الأول قائد السلاح الجوي التركي «عابدين أونال»، وقائد قيادة الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي «شانفار»، وأبعدوهم من بين المدعوين، ثم صفدوا أيديهم

من خلفهم، وطرحوهم أرضاً على وجوههم، وبقيت القادة على هذه الوضعية ساعات طوال، ثم بدؤوا يأخذونهم على مراحل بالمروحيات بِدءاً من «عابدين أونال» وانتهاء ببقية القادة.

ـ وفي هذه الأثناء كان الأميرال «بولانت بوستان أوغلو»، قائد القوى البحرية في حضور حفل زفاف لصديقه في فندق جنار بمنطقة يشيل كوي، فحين علم بوستان أوغلو بالمحاولة الانقلابية غادر الحفل مع زوجته التي كانت ترافقه ومساعده وسائقه برتبة رقيب أول دون حمايته، ولدواع أمنية بقي يتجول بسيارته في شوارع إسطنبول، وكان هو الضابط الوحيد الذي لم يتمكن الانقلابيون من إلقاء القبض عليه، حيث ذهب إلى مركز للشرطة في «أتا كوي»، ومنه ظهر على إحدى شاشات التلفزة وبين أنه: «باسم سدة القيادة العسكرية للقوات المسلحة نؤكد رفضنا للمحاولة الانقلابية»، وفي الغالب أنه نسق ذلك مع الحكومة التركية، وأنه أخذ دوره في عملية ردع الانقلاب وإفشاله.

ـ بعد الساعة الحادية عشر (٢٣:٠٠) ليلاً جرت تطورات غير اعتيادية في قاعدة آكنجي، حيث أُتي برئيس هيئة الأركان التركية «خلوصي آكار» الذي اعتقل من قبل الانقلابيين في رئاسة الأركان العامة على متن مروحية إلى القاعدة، وبعد منتصف الليل أُخذ إلى مكتب قائد القاعدة، وكان اللواء «قوبيلاي» في انتظاره، وأُجلس «خلوصي آكار» على أريكة في مكتبه، وبعد قليل دخل عليهم الفريق الأول «آكين أوز تورك» بلباس مدني، يروي «أوز تورك» في إفادته هذه اللحظات: «كان قائد القوات الجوية مشاركاً في حفل الزفاف، اتصل بي وقال: إن الطائرات الحربية تجري طلعات جوية في أجواء أنقرة على علوٍّ منخفض، وأمرني أن أتدخل في الوضع، فاتصلت بقيادة قاعدة آكنجي وكان ممن رد عليّ قائد القاعدة و«قوبيلاي سلجوق» الذي نزل ضيفاً عليهم، وأعلمني بوجود «خلوصي آكار» بينهم أيضاً، بعد خمس دقائق تقريباً ذهبت إلى رئيس الأركان العامة وحين وصلت كانت حدة التوترات قد زادت ولم أدرِ الوقت تماماً، وكان «خلوصي آكار» في إحدى المكاتب يحتسي

الشاي مع كلٍّ من اللواء «قوبيلاي سلجوق» واللواء «مهمت ديشلي»، قال لي آكار: هؤلاء قاموا بهذه العملية حاول أن تقنعهم فبدأت أتكلم معهم، وفي هذه الأثناء كان الناس يصعدون على الدبابات في إسطنبول كنت أشاهد ذلك عبر شاشات التلفزة في المكتب».

- كان من الضيوف الاستثنائيين في قاعدة آكنجي ليلة ١٥ تموز الأدميرال «عمر فاروق هارمنجيك» القائد الميداني للبحر الشمالي، دخل هذا القائد وبيده ورقات على آكار، وحسب إفادة آكار أنه تلا عليه محتوى تلك الأوراق ثم قدمها لـ آكار قائلاً له: سيدي اقرؤوا هذه الأوراق إن وقعتموها ثم تلوتموها على شاشة التلفزة فسيكون كل شيء جميلاً فإننا نعتقل الكل، وهنا انفعل آكار وبدأ يصرخ عليهم قائلاً لهم: «ماذا تظنون أنفسكم؟ من أنتم؟ اعتقلتم من؟ أين قادة القوات؟ أين الوزراء؟ ائتوا بهم؟ من يقودكم؟ وفي هذه النقطة تدخل العميد «هاكان أفريم» وحسب إفادة آكار أيضاً أنه عرض عليه إجراء مكالمة هاتفية مع زعيمهم «فتح الله غولن» حسب تعبيرهم وقد رفض آكار هذا العرض».

- يقول العميد «هاكان أفريم» في إفادته أمام النيابة: «أنه لا صلة له مع جماعة فتح الله غولن أو الكيان الموازي وأنه لا يعرف فتح الله غولن أو زعيم إرهابي آخر»، فكيف لا يكون له صلة فتح الله غولن أو تنظيمه وهو الذي عرض على آكار إجراء مكالمة مع فتح الله غولن؟ ولا بد أن فتح الله غولن كان الخط الساخن مع قادة قاعدة أكينجيلار الجوية.

- وبعد ذلك تابع «خلوصي آكار» يحدث «أوز تورك» ما جرى وكان يجيبه أوز تورك: «لا يسمعون مني»، وحدث لـ آكار عن استخدام الانقلابيين صالة في المبنى كمركز لقيادة الانقلاب، يديرها مجموعة مؤلفة من ثلاثين (٣٠) أو أربعين (٤٠) شخصاً، كلم «خلوصي آكار» زوجته وطمئنها على حياته بهاتف قُدم إليه من قبل الانقلابيين، وممن كان معتقلاً مع آكار في القاعدة الفريق الأول «ياشار كولار»، و«صالح زكي جولاق»، و«إحسان أويار»،

والفريق ٢ «متين غوراق»، والعميد «أرطغرل غازي أوزتوركجو».

ـ حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف، تمركز مجموعة من الجنود الانقلابيين الذين قدموا ساحة تقسيم عند تمثال أتاتورك، وحين قدمت الشرطة إلى الموقع بدأ الجنود يطلقون النار في الهواء فتفرقت جموع الناس، وهنا تقدم مدير أمن قي أوغلو «إسماعيل قلنج» مخاطباً أحد الجنود: «أتكلم هنا باسم الشعب لن أسمح لك بالتقدم، أنتم تقومون بعملية انقلابية، فما زلت صغيراً».

وفي هذا الموقف من مدير الأمن دلالة على أن الحوارات كانت قائمة بين الشرطة والجنود الذين نزلوا إلى الشوارع، وأن ضباط الشرطة حاولوا توضيح الأمور لهم وثنيهم عن المشاركة في الانقلاب.

ـ وفي الساعة الحادية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة (٢٣:٤٥) ليلاً، وصل الانقلابيون الذين انطلقوا من قيادة الدرك بناقلات جند مصفحة إلى بورصة إسطنبول في أستينيا واقتحموها، ولم تمض ساعات قليلة حتى تجمع الناس حول المبنى وبدأت المواجهات بين الشعب والانقلابيين، وفي هذه اللحظات قتل سائق مدرعة رش الماء «شوكت أوزون» برصاص أحد الجنود الانقلابيين، عندها قامت فرق من قوات العمليات الخاصة بقتل الجندي القاتل، على إثرها بدأ الجنود بإطلاق النار بشكل عشوائي على المواطنين المتجمعين حول المبنى مما أسفر عن مقتل شخص يدعى بـ «ساتر»، وجرح ٣١ آخرين، وفي نهاية المطاف تم اعتقال هؤلاء الجنود، أما الضابط المسؤول عنهم الرائد «مراد جليك» والمتهم بإعطاء أوامر بإطلاق النار فقد لاذ بالفرار، وقد ذكر الجنود في إفاداتهم بأن الرائد المذكور كان يحرضهم على إطلاق النار مردداً: «إن ترددتم في إطلاق النار فلن تنالوا شفاعة النبي يوم المحشر»، وهذا الاستدلال بشفاعة النبي يوم المحشر دليل على أن ذلك الرائد من أصحاب التربية الدينية، والأرجح أنه من أتباع فتح الله غولن، ولكن التحقيقات هي التي تؤكد ذلك.

- ومن جانب آخر أقدم طلاب ثانوية «قولالي العسكرية» ومجندي سرايا الأمن والحماية وسرايا الخدمة والحراسة الذين تم استدعائهم إلى المدرسة بحجة إقامة احتفال فيها على احتلال مركز جنغل كوي بقيادة العقيد «مرسل جيكارجي»، فاصطدموا بقوى الأمن الداخلي وجرت اشتباكات بين الطرفين أدت إلى استشهاد المصور الصحفي «مصطفى جمباز» من جريدة يني شفق، كما أسفر عن إصابة مختار حي جنغل كوي بجروح.

- وقد طرح العسكر ما يقارب مائتي (٢٠٠) مواطن على الأرض، كانوا في الشارع وصفدوا أيديهم من الخلف، يتحدث بعض الجنود المعتقلين في إفاداتهم عما كان يتلفظه العقيد «جيكارجي» وهو يحرضهم على إطلاق النار على المواطنين: «هيا أيها الأسود اقتلوا كل من يريد أن يعترضكم».

- لا شك أن الهدف الأول للانقلابيين كان هو شخص رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، وأغلب الإفادات الواردة في هذا الشأن تقول بأنهم كانوا يريدون اعتقاله وليس قتله، ومما ظهر فيما بعد بأن العائق الكبير أمام الانقلابيين تمحور حول عدم معرفتهم مكان تواجد الرئيس، وهذا يثبت ضعف معلومات الانقلابيين الاستخباراتية، وخاصة أن الرئيس أردوغان لم يظهر أمام شاشات التلفزة قبل المحاولة الانقلابية بـ ٤٨ ساعة تقريباً، حتى أن أقرب الناس إليه أمثال «علي يازجي» رئيس مرافقيه، الذي حاول يوم الانقلاب معرفة مكان إقامة أردوغان من مرافقيه الخواص دون تمكنه من ذلك.

- لقد جاء في الإفادات المتعلقة بهذا الموضوع أن «علي يازجي» رئيس مرافقي أردوغان، والمعتقل حالياً بتهمة الضلوع في المحاولة الانقلابية، انطلق يوم ١٥ تموز بعد الظهر إلى مرمريس وفق الخطة الموضوعة مسبقاً، وذلك مع أبرز الشخصيات الفاعلة في المحاولة الانقلابية، والمدعو «أمين كوفان» برتبة مقدم في القوات الخاصة يرى أن فشل المحاولة اضطرهم إلى تغيير وجهتهم إلى قاعدة تشيغلي في «إزمير»، والتي تبين فيما بعد بأنها من أحد أهم مراكز الانقلابيين.

ـ وأما بخصوص كيفية استخبار رئيس الجمهورية بالمحاولة الانقلابية ومتى كان ذلك فهناك تأويلات متنوعة صدرت من تصريحات الرئيس أردوغان، غير أن الشيء المؤكد هو فشل المحاولة وإلقاء القبض على غالب من تورط في التخطيط لها، والتي هدفت إلى خطف أو قتل رئيس الجمهورية.

ـ لقد شهد العالم كيف دعا رئيس الجمهورية الشعب التركي من خلال Face time عبر شاشات CNN بالوقوف قلباً واحداً لصد هذه المحاولة الشنيعة غير أن هناك معلومات أخرى تتحدث عن تلك اللحظات الساخنة:

ـ لقد علم الناس ردة فعل أردوغان بتفاصيلها عند وقوع الانقلاب الفاشل من اللقاء الخاص الذي أجراه رئيس تحرير جريدة «بوستا» السيد «رفعت أباباي» مع صاحب الفندق الذي أقام فيه أردوغان والذي لازمه يوم المحاولة الانقلابية «سركان يازجي».

ـ يقول سركان: «علمنا بتوجه عدة مجموعات من الانقلابيين نحو الفندق، ولكن لم نعلم مصدر مجيئهم وكيفيته، ولما نظرت من الباب فرأيت الشرطة يتعانقون ويستسمحون بعضهم.

في هذه اللحظات دخل رئيس حماية رئيس الجمهورية «محسن كوسافي» جناح أردوغان، قائلاً له: «سيدي يجب أن نرحل، لا يمكننا البقاء هنا أكثر».

هنا بسمل أردوغان، وارتجل، ثم استسمحهم، وانطلق نحو المروحية بخطًى واثقة يعتريه هدوء، ويحاول تهدئة من حوله أيضاً.

أجرى الرئيس أردوغان قبل صعوده الطائرة مكالمة هاتفية، وإذ به يرفع صوته..

وهو يقول: «إن كان لديهم الدبابات فلدينا إيمان راسخ، سنموت إذا تطلب الأمر».

ثم أغلق جواله والتفت إليّ وقال: «يا سركان أنت الآن تشهد على التاريخ».

وقد أطفئت أضواء المدرج وكذلك المروحية لدواع أمنية، كما تم اتخاذ قرار الطيران بعلوٍّ منخفض للتهرب من الرادارات في تمام الساعة الواحدة (١:٠٠) بعد منتصف الليل، وانطلقت المروحية وفيها الرئيس أردوغان، وزوجته أمينة، وابنته إسراء، وصهره براءات آل بيراق، وأحفاده، باتجاه دالامان.

- وفور وصولهم مطار دالامان انطلقوا منها على متن الطائرة الرئاسية آتا مستخدمة رموز طيران الطرق الجوية التركية.

وفي تلك اللحظات كان الانقلابيون ينتظرون أوامر بالتحرك من قاعدة تشغلي العسكرية اتجاه مرمريس، وحين وصلتهم أوامر التحرك كانت الفرصة قد فاتتهم، فإن أردوغان غادر الفندق منذ زمن، لقد لعبت هذه اللحظات دوراً كبيراً في حسم الأمر وإفشال المحاولة الانقلابية.



الباب الرابع

تداعيات الانقلاب داخليّاً وخارجيّاً

الفصل الأول

لا انقلاب دستوري في المستقبل



كان صباح يوم السبت ١٦ تموز ٢٠١٦م صباحاً متميزاً للشعب التركي، فالشعب لم يستيقظ من نوم، وإنما استيقظ على الخطر المحدق بتركيا، فقد كان يظن أنه تجاوز المخاطر والانقلابات، وأن الجيش قد أصبح منذ التعديل الدستوري عام ٢٠١٠م حارساً للديمقراطية والحدود الخارجية فقط، وأنه لن

يتدخل في الحياة السياسية بعد ذلك، وحماية الديمقراطية توجب الحفاظ على الحكومات المنتخبة الشرعية والدفاع عن مؤسسات الشعب التي انتخبها الشعب بإرادته الحرة، ولكن ليلة الانقلاب كاد أن يكسر تلك المفاهيم والمشاعر، وأظهر الانقلاب الخطر المحدق بالشعب والدولة والحكومة والدستور والبرلمان والأحزاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوحدة الوطنية، والأخطر من ذلك وحدة الجيش التركي والأراضي التركية، إضافة إلى الخطر المحدق بالدور التركي الإقليمي والعالمي، وباختصار لقد كان الانقلاب خطراً على كل شيء، وليس على حزب العدالة والتنمية وحكومته فقط، ولا على رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان فقط، وإن كانوا من أوائل المطلوبين للانقلابيين ومن يقف وراءهم، بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ، أو بالدفاع عنهم بعد اعتقالهم ومحاكمتهم.

وفي صباح يوم السبت الذي أعقب ليلة الانقلاب خرجت أخبار كثيرة ومهمة هي من أهم تداعيات الانقلاب الفاشل داخليّاً وخارجيّاً، نذكر بعضاً منها ونستخلص نتائجها، والتي كان بعضها يشمل أخبار ذلك الصباح فقط، وبعضها الآخر كان يحمل من الأخبار ما هي قرارات شعبية نهائية بمعاقبته الانقلابيين وقطع طريقهم في المستقبل، لقد قرر الشعب التركي أن يكون هذا الانقلاب الدموي هو آخر الانقلابات في تركيا، ولذلك كانت تداعيات الانقلاب داخليّاً تتركز على المحاكمة للمجرمين ومعاقبتهم، وتعديل القوانين التي تحرمهم من تكرار المحاولة الانقلابية، وأما تداعياته الخارجية فهي كشف ملفات المكر العالمي ضد تركيا، وأن الحكومة والدولة التركية مستعدة لمعركة الانقلابيين الخارجيين، فتركزت تداعيات الانقلاب على خلاصات أساسية منها:

١ ـ أن هذا الانقلاب فشل لأنه لم يجد من يشارك فيه إلا الخونة، فالجيش التركي قاوم الانقلاب ووقف ضده، وأن قيادة هيئة الأركان العامة التركية لم توافق عليه، بل وقفت ضده منذ البداية، فهو تمرد عسكري أكثر من انقلاب عسكري.

٢ ـ أن الشعب التركي هو صاحب الكلمة، فقد وقف الشعب ضد الانقلابيين من الساعة الأولى للانقلاب، ولبى دعوة الحكومة ورئيس الجمهورية أردوغان بالخروج إلى الشوارع والمطارات وإفشال الانقلاب، وكذلك رفضت أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التركية محاولة الانقلاب.

٣ ـ أن هذا الانقلاب لا انقلاب بعده، فإفشال الشعب للانقلاب قطع آمال كل الانقلابيين من التفكير بمصادرة إرادة الشعب.

٤ ـ أن الدولة بحاجة إلى دستور جديد، يعالج مشاكل المرحلة السابقة، ويعالج تداعيات الانقلاب الأخير، وفي مقدمة ذلك جعل مؤسسة الجيش تابعة للحكومة التركية المنتخبة من الشعب، فتصبح قوة الجيش في خدمة سلطة الشعب بواسطة حكومة الشعب المنتخبة ديمقراطياً.

٥ ـ أن جزءاً كبيراً من الانقلاب الفاشل كان بتحريض ودعم خارجي وخونة من الداخل، وأن على الشعب التركي خوض معركة الانقلابيين حتى يفشلوا في محاولة انقلابية قادمة، فمعركة الانقلابيين هي حرمان الانقلابيين من القوة التي تمكنهم من إجراء الانقلاب أصلاً، وحرمانهم من العمل كأداوت خائنة خدمة لمن يدعم الانقلابيين في الخارج، فالمعركة مع الانقلابيين لا تتوقف، وإن تم إغلاق باب الانقلابات في تركيا إلى الأبد.

هذه خمس خلاصات أساسية في هذا الانقلاب الفاشل، وهي مستخلصة من جملة أخبار نذكر بعضاً منها:

ـ في صباح يوم الانقلاب أُعلن أن عدد ضحايا المحاولة الانقلابية في تركيا وصلت إلى ٩٠ والجرحى ١١٥٤ جريحاً، واستسلام ٢٠٠ من الانقلابيين ممن كانوا في مقر قيادة الأركان التركية، وانه تم اعتقال أكثر من ١٥٠٠ شخص في عموم تركيا بتهمة المشاركة في الانقلاب.

ـ وقد كان الخبر السار في ذلك الصبح ما أعلنه وزير العدل

التركي بكير بوزداغ أمام البرلمان التركي قبل انعقاده في جلسة استثنائية ظهر ذلك اليوم، فقال: «إن غالبية قادة الجيش وقفوا مع الشعب التركي في مواجهة الانقلاب»، فهذا الخبر أثبت أن الخطر هذه المرة لم يأت من الجيش وإنما من زمرة متمردة داخل الجيش، وبعد ساعتين وبحدود (١٠:٢٢) وفي خبر عاجل: أعلن وزير العدل التركي أن عدد المعتقلين في المحاولة الانقلابية بلغ (١٥٦٣)، كلهم ضالعون في الانقلاب، وعن فتح تحقيقات في كافة المحافظات التركية، وقال: «إن هذا الانقلاب لم يكن له فرصة للنجاح».

- وفي خبر عاجل: (١٠:٢٤)، صباحاً أعلن مدير الأمن التركي أن الاشتباكات الأخيرة تجري للسيطرة على الانقلابيين، كما أعلنت وكالة أنباء الأناضول عن اعتقال قائد أركان جيش منطقة إيجة الجنرال «ممدوح حق إيلان» لمشاركته في العملية الانقلابية في إزمير، وأعلن عن اعتقال قائد الجيش الثالث.

وفي خبر عاجل: ١٠:٤٦، نشرت أول صورة تلفزيونية لرئيس هيئة الأركان «خلوصي آكار» بعد تحريره من الانقلابيين.

- عاجل: ١٠:٥٥ صباحاً، وسائل إعلام تركية: إطلاق نار بوزارة الداخلية بأنقرة والانقلابيون يطلقون النار على المواطنين.

- الساعة ١١:٠٠، رئيس الأركان الجديد بالوكالة: وقائد الجيش الأول، يقول: «في البداية استغربنا تحركات رئيس هيئة الأركان، وعندها علمنا أن رئيس هيئة الأركان في وضع غير طبيعي، وأن عدداً كبيراً من كبار الضباط غير معروف مكانهم، وهذا أشعرنا بوجود محاولة انقلابية»، وقال: «إن القيادة العليا في هيئة الأركان التركية رفضت الانقلاب منذ البداية».

- ١١:٠٠، رئيس هيئة الاركان بالوكالة يقول: إن صفحة الانقلابات العسكرية في تركيا قد طويت إلى الأبد.

ـ وقال: تم قتل ١٠٤ من الانقلابيين في المحاولة الفاشلة.

ـ رئيس الأركان التركي بالوكالة: القوات المسلحة التركية والأمن الداخلي يقف مع الشعب التركي.

ـ جميع الضباط الكبار في رئاسة الأركان التركية هم الآن على رأس عملهم، وسوف نقوم بتقويم كافة الاجراءات بعد مدة وجيزة. انتهى.

ـ عاجل: الساعة: ١١:١٠، رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو في مؤتمر صحفي يقول: «أغلقت جميع أبواب تركيا، والشعب التركي وقف جنباً إلى جنب مع المؤسسة العسكرية، فقد لقنوا الجميع دروساً في الديمقراطية، شيوخاً وشباباً وشابات وأطفالاً، فقد أثبتوا انهم متعاونون مع بعضهم البعض، وأشكر جميع وسائل الإعلام التركية، وسوف يعقد البرلمان التركي جلسته الاستثنائية الساعة الثالثة عصراً، لقد عشنا لحظات حاسمة، فالحكومات والمؤسسات العسكرية هي للشعب ولخدمة الشعب، وأسأل الله المغفرة لشهدائنا، والبعض كنت معهم في العمرة الأخيرة، لقد أثبتنا للجميع النجاح».

ـ ١١:٣٠ صباح السبت: الشعب التركي يجوب الشوارع رافعاً الأعلام التركية مؤيداً للحكومة والجيش، وهي قريبة من مبنى البرلمان، كل نواب المعارضة يعتصمون في مبنى البرلمان رفضاً للانقلاب وتأييداً للحكومة المنتخبة.

ـ ١١:٤٥ صباحاً، قناة الجزيرة عاجل: الرئاسة التركية عبر تويتر تدعو الشعب التركي البقاء في الشوارع حتى المساء، لمنع وقوع محاولة تمرد أخرى في وقت لاحق.

ـ أخبار تقول: إن الانقلابيين مجموعة من الضباط من المستوى المتوسط والجنرالات، والقيادة العليا للجيش أوضحت للانقلابيين أنهم لا تدعمهم، وهذا ما أفشل الانقلاب.

ـ ١١:٥٠، مراسل الجزيرة عبد العظيم: الحركة الانقلابية استهدفت إسطنبول وأنقرة لإظهار نجاح الانقلاب، وكان تواجدها داخل المدن، بينما ثكنات الجيش الأساسية خارج المدن، وقوات الجيش لا تدخل المدن، وقوات الشرطة تتواجد داخل المدن، وقوات الجندرمة تتواجد في الطرق بين المدن والقرى والأرياف، وما تتخوفه الرئاسة أن بعض قيادات الجيش لم تعلن موقفها من الحركة الانقلابية، والرئيس أردوغان هو في منطقة قريبة من المطار ومحاط بأنصاره منعاً لوصول الانقلابيين إليه.



ـ جموع المواطنين الرافضين للانقلاب يحيطون بمباني الحكومة والبرلمان وهي في وسط أنقرة، وقد سيطرت عليها قوات الشرطة.

ـ ١٢:٠٥ ظهر يوم ١٦/٧/٢٠١٦م، وزير تركي: الوضع العسكري تحت السيطرة ٩٠٪ وبعض القادة العسكريين ما زالوا رهائن.

ـ إسطنبول: إطلاق نار كثيف في مبنى وزارة الداخلية في أنقرة، والجماهير لم تفر، وهناك اشتباكات وقعت في مقر قيادة الأركان التركية حيث

يوجد بعض الانقلابيين يعتقلون عدداً من قادة الأركان التركية، وهناك عدداً من الانقلابيين يختبؤون في الطوابق السفلية لهيئة الأركان التركية.

- بعض الجنود الانقلابيين في هيئة الأركان التركية وبعضهم في مقر قيادة سلاح الجو لا يزالون يرفضون الاستسلام، والمفاوضات تجري معهم لاستسلامهم دون إطلاق النار، والجيش التركي يحاول حسم المناوشات دون إطلاق النار.

- قائد القوات البحرية في منطقة البحر الأسود مشارك في العملية الانقلابية، ولا يزال يرفض الإعلان عن فشل الانقلاب.

- أحد الأسباب الرئيسة لفشل الانقلاب هو التحركات السرية للرئيس أردوغان، وكان قد أطلق النار على مقره بعد مغادرته بنصف ساعة.

- لم تقف ولا وسيلة إعلام تركية مع الانقلاب، ولم يقف مع الانقلابيين إلا بعض الوسائل الإعلامية العربية.

- ١٢:١٩ : مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم، من مقر رئاسة الجمهورية في أنقرة حول تطورات المحاولة الانقلابية يقول: «أعزائي الأتراك في الليلة الخامسة عشر من تموز حاولت زمرة انقلابية القيام بانقلاب إرهابي، فخرج الشعب التركي يحمل العلم التركي ويقول للانقلابيين كفوا أيديكم عن ديمقراطيتنا.

و١٥/تموز هو عيد الديمقراطية التركية.

وأدعو بالمغفرة للشهداء وأعزي أهاليهم، وأدعو بالشفاء للجرحى، الحمد لله نجونا من بلوى كبيرة.

وهذا التمرد لم يحصل ضمن التراتبية العسكرية في الجيش التركي، وهذا التمرد حصل من شرذمة عصابة الكيان الموازي، فأشكر كل الضباط والجنود الذين كافحوا هذا التمرد.

فأبطال الشعب التركي حاصروا الميادين والشوارع، وأشكر القوات الخاصة والشرطة، وأشكرهم باسم الشعب التركي وأتقدم لهم بكل احترام.

إن الأحداث التي عشناها أن الشعب التركي لديه تجربة قوية في مجال الديمقراطية، وأنه يحارب من أجل الحفاظ على ديمقراطيته، وبالأخص أولئك الذين حاولوا إغلاق الجسور والشوارع، إلّا أنّ شعبنا وضع جسده حماية للديمقراطية، ونشكر جميع الدول الصديقة التي دعمتنا في هذا اليوم العصيب.

كل انقلابيو العصابة الانقلابية هم الآن تحت رقابة الدولة، شعبنا أظهر بصيرة نافذة خلال هذه الأحداث، فقد ثبت أن إرادة الشعب أقوى من كل الانقلابات، ومن قاموا بالانقلاب عليهم أن يدركوا هذه الحقيقة، وهذا الشعب الكبير لا يهزم في حبه للديمقراطية.

وإن الذين حاولوا محاربة الشعب التركي بطائراته ودباباته هم أكثر حقارة من حزب العمال الكردستاني، فهؤلاء لم يفهموا شفافيتنا التي أظهرناها منذ اليوم الأول، نحن أظهرنا شجاعة وبسالة من أجل الديمقراطية.

للأسف هذا التمرد نحن نسيطر عليه، مجموع شهدائنا ١٢١ شهيد، وأربعمائة (٤٠٠) جريح، وهناك ٢٦١ ضابط تم إلقاء القبض عليهم من الذين تورطوا في هذا التمرد.

منذ بداية الأحداث استطاع رئيس الجمهورية أن يكون حبّاً لبلدنا، وبصيرة قوية لبلدنا، واستطاع هو وقادة الشعب التركي أن يكونوا أكثر قوة في حماية الدولة، ربما هذه الحادثة لا مثيل لها في العالم، والحمد لله الذي وفقنا للتخلص من المصيبة الكبرى.

عدا عن ذلك فإن المؤسسات الإعلامية أظهرت حبّاً كبيراً نحو هذا البلد، ولم تقف إلى جانب هذه العصابة، وأشكر كل وسائل الإعلام التركية، وأشكر كل قادة الأحزاب السياسية فهم رغم اختلافهم معنا إلا أنهم توجهوا إلى حماية الديمقراطية ووقفوا معنا، وقد نجحوا في تمثيل أنفسهم في حماية الدولة التركية.

على الشعب والدولة أن ترجع إلى حياتها الطبيعية.

هناك من يريدون تعطيل مسيرة الشعب التركي وقد فشلوا، يوم ١٥ تموز هو يوم الشعب التركي في نصر الديمقراطية، فهذا ما نتوقعه من هذا الشعب العظيم، فقد أثبت أنه معارض لهذه العصابة الإرهابية.

وأيضاً البرلمان التركي سيجتمع مساءاً لتدارس كل هذه التطورات.

سؤال: نحن نرى قائد الأركان إلى جواركم، ما هي أخبار باقي القادة العسكريين؟

جواب يلدرم: لا يوجد ما يدعو للقلق، وجميعهم بخير.

سؤال: أنتم تقولون أن الانقلابيين سيحاكمون، هل سيحاكمون بتهمة الخيانة العظمى، وهل ستطالبون أمريكا بتسليم غولن، وما هو عدد القتلى من الانقلابيين؟

جواب يلدرم: الاعتقالات لا تزال مستمرة، والنظام الحقوقي التركي سوف يأخذ مجراه، وعقوبة الإعدام تم إخراجها من قانون العقوبات التركي، واليوم سوف يجتمع البرلمان، ولكن لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الأعمال المجنونة، وبحسب الأخبار عن عدد القتلى من الانقلابيين نحو عشرين، وكذلك الجرحى، ولكن هذه الأرقام ليست نهائية، وفيما يتعلق بغولن، فهو الآن زعيم عصابة إرهابية، وهذا نعته في مجلس الشورى العسكري.

وبعد الأحداث التي وقعت بالأمس فإن هذا الزعيم الإرهابي لن يجد دولة ما تدعمه، والدولة التي تدعمه لن تكون صديقة لتركيا ولا حليفة لها، والدولة التي تدعمه ستكون دولة معادية لتركيا، فتركيا عليها أن تعاقب زعيم هذه العصابة.

سؤال: رئيس الجمهورية قال: إن سكرتير الرئيس تم اعتقاله فما جرى معه، وتقولون أن المرحلة الأولى قد نجحت في إفشال الانقلاب وتطلبون من الشعب البقاء في الشارع؟

جواب يلدرم: السكرتير العام لرئيس الجمهورية هو في طريقه إلى بيته وهو بخير، وما حصل في الشوارع أن المواطنين الأتراك ركبوا الدبابات وعاقبوا الانقلابيين، والمواطنون لم ينتظروا الشرطة بل عاقبوا الانقلابيين، هذا الشعب يتكوّن من الأتراك والأكراد وكل الفئات الأخرى التي رفعت العلم التركي، الشعب تمسك وعرف قيمة دولته.

هناك بعض أسماء الذين اعتقلوا ويتم البحث عن بعضهم، والعقل المدبر تم اعتقاله ومن تزعم حركة التمرد تم اعتقاله، وتم تعاون بين الشرطة والأمن والمدعين العامين، وعملوا بشكل متواصل طوال الليل، وقمنا بأعمال حقوقية، وأنا أشكر كل المدعين العامين فقد عملوا طوال الليل.

وأنا أشكر الرئيس أردوغان، فقد قال: أنا مستعد أن أدفع ثمن مواقفي أمام الشعب، والحمد لله الشعب التركي وقف إلى جانبنا ولم يخذلنا.

سؤال: الأعمال ستستمر، ورئيس هيئة الأركان قال: إن ١٠٤ قتلوا من الانقلابيين وأنتم تقولون ٢٠ فقط، لماذا هذا التباين؟

جواب يلدرم: من قاموا بالانقلاب ليسوا جنرالات وإنما خونة، وأنتم الصحافة التركية كدتم أن تقتلوا.

سؤال: هل ستوجهون دعوة للشعب لاحترام الصحفيين وكذلك للشرطة باحترام الصحفيين؟

جواب يلدرم: هذه العصابة حاولت الإضرار بنا، ولن ندع أحداً منهم خارج السجن، وأنتم كصحفيين تنقلون الأحداث للشعب التركي، ولكن هناك من يرتكب اخطاء ضدكم، ونحن نعتذر منكم باسم الشعب التركي، وأدعو الشعب التركي أن يتحد مع الصحفيين من أجل تركيا.

سؤال: هل حصلتم على معلومات استخباراتية قبل التمرد؟

جواب يلدرم: هذه أمور سوف نتحدث عنها فيما بعد.

سؤال: البرلمان التركي قصف بالطائرات ماذا ستفعلون له؟

جواب يلدرم: البرلمان التركي فتح خلال ساعات من التمرد، ولذلك تعرض للقصف.

سؤال: ومن الواضح أن التمرد مر بمراحل تحضير كبيرة، وهل هناك دولة أجنبية ساعدت هذا التمرد؟

جواب يلدرم: سندرس كل ذلك والوقت الآن أن ندفع هذا التمرد، وستحدث لاحقاً عن كل ذلك.

انتهى المؤتمر الصحفي الأول لابن علي يلدرم بعد الانقلاب الساعة ١٢:٤٨.

- في خبر عاجل الساعة (١:٠١) ظهراً يوم ٢٠١٦/٧/١٦م، أعلنت وزارة الأمن اليونانية هبوط مروحية تركية في شمال اليونان واعتقال ثمانية ٨ ضباط أتراك كانوا على متنها.

- عاجل ٢:٠١ ظهراً: السلطات التركية تفتح مضيق البوسفور للملاحة لحركة النقل، بعد إغلاقه لأسباب أمنية.

- مراسل الجزيرة: حظر جوي في منطقة مرمرة وتشمل إسطنبول والمنطقة المحيطة بها بحرياً حتى مساء اليوم.

- لا يوجد أي طيران يقلع من مطار أتاتورك الآن.

- احتفالات الشعب التركي في الطريق إلى المطار، والازدحام يوقف حركة السير.

- ٢:١٨ ظهراً: قاعدة جوية في أنقرة لا يزال يتحصن فيها بعض الانقلابيين.

- الحكومة التركية تطلب من الحكومة اليونانية تسليم الضباط الفارين إلى اليونان، وبينهم مدني واحد.

- عاجل: ٢:٣٠ ظهراً، الاتحاد الأوروبي يدين المحاولة الانقلابية، ويعلن دعمه التام للمؤسسات الديمقراطية في تركيا.

- السلطات التركية تعلن عزل نحو ثلاثة آلاف مدعي عام عن أعمالهم مؤقتاً.

- أمير الكويت يهنىء الرئيس التركي أردوغان بنجاح الشرعية وانتصار الديمقراطية وإرادة الشعب.

- عاجل: يلدرم: إخماد الانقلاب خلَّف ١٦١ قتيلاً و١٤٤٠ جريحاً وألقي القبض على ٢٨٣٩ عسكرياً.

- عاجل ٢:٥٤ ظهراً، رويترز: اعتقال نحو ١٠٠ عسكري بقاعدة جوية بديار بكر على خلفية المحاولة الانقلابية.

- رويترز ٣:٠٣: ظهراً، الأمن التركي يعتقل عناصر من منظمة غولن في رئاسة المحكمة الإدارية.

- قائد عسكري بالقوات البحرية: الضابطِ «تازجان» هو من أمر بقصف الفندق الذي كان يتواجد فيه أردوغان قرب مطار أتاتورك بإسطنبول.

- الحكومة اليونانية تقول: إنها ستنظر في طلب الحكومة التركية بتسليم طاقم الطائرة الفارة إلى اليونان.

- عاجل: رويترز ٣:٠٥ بعد الظهر: فتح الله غولن ينفي جملة وتفصيلاً أي دور له في محاولة الانقلاب. ويقول إنه يدين محاولة الانقلاب في تركيا بأشد العبارات.

- عاجل: ٣:١٦ بعد الظهر: محافظ ملاطيا إلقاء القبض على ٣٩ طياراً عسكرياً كانوا على متن طائرة عسكرية. وولاية ملاطيا تحتضن مقر قيادة الجيش الثاني في تركيا.

- المطار غير مغلق وكل الموظفين في أماكنهم، ولكن حركة الطيران واقفة، ولا يسمح للطيران بالحركة، وهناك حظر جوي في إسطنبول ومحيط مرمرة.

- ٣ طائرات هليكوبتر قصفت فندق في مرمريس كان فيه أردوغان في

حالة استجمام واجازة، ولكن أردوغان كان قد غادره قبل نصف ساعة، ومن أمر الطائرات بالقصف هو قائد بحري في إزمير.

- وزير الخارجية الأمريكية جون كيري يطالب أنقرة بتقديم الدلائل ضد فتح الله غولن.

- عاجل: ٣:٢٠ بعد الظهر، وكالة الأناضول: اعتقال كل الانقلابيين الذين كانوا داخل مقر قيادة الأركان التركية في أنقرة.

- وزير الخارجية الأمريكية كيري يقول: سنساعد تركيا في التحقيق حول محاولة الانقلاب ونريد أدلة على ضلوع فتح الله غولن.

- وسائل إعلام تركية عن مصادر أمريكية: إغلاق قاعدة أنجيلرك الجوية في أضنة جنوب البلاد.

- محمد زاهد جول على الجزيرة: ٤:٢٥ عصراً: الطلب الأمريكي بإغلاق قاعدة أنجيلرك بعيد أن يكون له صلة بالانقلاب، وربما الاحتياطات الأمنية هي التي تطلبت ذلك، وتذكرون أيضاً طلب أمريكا بسحب بعض القوات الأمريكية قبل شهر من تركيا.

قد نشاهد علاقة طبيعية مع أمريكا، والسفارة الأمريكية في الساعة الاولى للانقلاب الفاشل تحدثت عن «انتفاضة شعبية»، ولكنها بعد ساعات وبعد فشل الانقلاب أعلنت أنها تدين الانقلاب، والقادة الأتراك يعرفون أن عناصر الخارج.

سؤال: قد يكون الوقت مبكراً للمحاسبة، ولكن أنت تقول أنّ هناك جهات خارجية، ولكن التهم الرسمية تتهم أطراف داخلية، هل هناك أطراف خارجية؟

محمد زاهد: وأنا أقول أن نحو ٣٠٪ من أبناء المؤسسة العسكرية تورطوا في هذا الانقلاب، ولا يمكن أن نقر بأن نحو ٣٠٪ من الانقلابيين يدينون بالولاء لفتح الله غولن، ولكن لا بد أن هناك أطراف أخرى دولية

ساهمت بالتخطيط، بدليل الملامح الإجرامية التي ظهرت من الانقلابيين ضد المؤسسة العسكرية والشرطية، وهذا يجعل الشعب التركي يؤكد أن هؤلاء باعوا ضمائرهم.

- عاجل: ٤:٣١ عصراً، البيت الأبيض يعلن: أوباما يرأس اجتماعاً لمجلس الأمن القومي اليوم لبحث الوضع في تركيا.

محمد زاهد: في الانقلاب السابق بمنتصف حزيران وأحداث تقسيم و١٧ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م نفت الجماعة تورطها بالعملية الانقلابية، ونحن اليوم نسمع نفس السياق، فالاتهام لم يأت من أردوغان والسياسيين الأتراك، وإنما من المؤسسة الأمنية التركية، وإذا نظرنا إلى تصريحات الأحزاب المعارضة نستشف أن جماعة فتح الله غولن كان ضالعاً بانقلاب حزيران ٢٠١٣م.

سؤال: أنت تقول أنّ ٣٠٪ من المتورطين في العمل الانقلابي من جماعة غولن، فكيف تم إبعاد الجيش؟

محمد زاهد: هناك أمرين اثنين هما: أن جماعة فتح الله غولن لها ضلوع في مؤسسة القضاء، واليوم صدر قرار بإقالة كل القضاة المساندين لجماعة فتح الله غولن، وتم تعيين ٤٠ قاضياً مستقلاً للتحقيق في هذه العمليات الانقلابية.

عاجل: ٤:٣٥، عصراً، المستشارة الألمانية تدين محاولة الانقلاب في تركيا.

- تصريح لرئيس الوزراء يلدرم: ما يسعد الشعب التركي أن قادة الانقلاب ليسوا من الجيش التركي، وإنما زعيم عصابة ومنظمة إرهابية، وأن الدولة التي تدعم هذا الرجل لن تكون دولة صديقة ولا حليفة، بل عدوة لتركيا وشعبها.

- عبد الله جول على قناة الجزيرة ٤:٣٩، يقول: للأسف الشديد الليلة

الماضية عاشت تركيا ليلة استثنائية، حيث أن مجموعة من الجيش التركي حاولت الانقلاب على الدولة، ولقد رفضنا هذا الانقلاب، والشعب التركي تمسك بديمقراطيته، وكل الأحزاب العلمانية واليسارية واليمينية تمسكت بالديمقراطية.

ويقول: ما حصل أمر غير عادي، وقد كان واضحاً منذ البداية أن حركة التمرد لن تنجح، ونحن عشنا فترة طويلة ننعم بالديمقراطية، وعشنا تجارب سلبية من الانقلابات السابقة، وهذه الحركة التمردية أصيبت بالعقم منذ بدايتها.

ـ ٥:٠٠ مساء السبت، في خبر على الشاشات، وزير الدفاع التركي يقول: لا يزال الوقت مبكراً للقول بأن هذا الانقلاب قد زال خطره.

عاجل: ٦:٣٨ مساءاً يوم السبت ٢٠١٦/٧/١٦م يلدرم: سنقطع يد كل من يحاول استهداف وحدة الشعب ويهجم على إرادته، وسننزل إلى ميدان تقسيم للدفاع عن الديمقراطية. وسنقوم بكل ما يجب أن نقوم به. هؤلاء الخرقى هؤلاء السراق لم يعرفوا من نحن الأتراك، هؤلاء باعوا عقولهم لبانسلفانيا، هذا الشعب تغلب على الكثير من الصعاب، ومن حاولوا الانقلاب على الشعب التركي ضربوهم على رؤوسهم.

ـ يلدرم: أبناء الشعب التركي أقبِّلكم من جبينكم فرداً فرداً. وأدعوكم للبقاء في الميادين، ولن نسمح لمنظمة إرهابية العمل في بلدنا، سواء كانت حزب العمال الكردستاني أو الكيان الموازي.

يلدرم: لقد خطط الانقلابيون كل شيء ونسوا الشعب التركي، وأدعوكم الآن إلى ميدان في أنقرة، يجب أن نري العالم قوة الشعب التركي وحبه للديمقراطية وعشقه للاستقلال، أحييكم وأسلم عليكم بكل محبة واحترام.

ـ اعتقال قائد الجيش الثالث الجنرال «أوز تورك» لصلته بالانقلاب العسكري.

- عاجل: ٦:٣٠ مساء السبت: مصادر في الرئاسة التركية بالنسبة لنا المحاولة الانقلابية انتهت.

- اعتقال عضو المحكمة الدستورية «أرسلان طول» بتهمة صلته بالانقلاب.

محمد زاهد على قناة الجزيرة: الساعة: ٧:٥٥، يقول: بداية وكما قال وزير الدفاع لا يمكننا القول بانتهاء الانقلاب، ولا يزال هناك أماكن يوجد فيها انقلابيون من كبار الضباط تجري معهم مفاوضات من أجل عملية الاستسلام، بهدف عدم إراقة دماء أكثر.

سؤال: ماذا يواجه الحكومة التركية في الأيام والأشهر القادمة؟

محمد زاهد: من المؤكد أن الحكومة مطالبة أن تقدم العدالة في المحاكمات، وقيل في الصباح أن أربعين قاضياً سوف يحاكمون قادة الانقلاب ومن معهم، وتركيا ستكون أمام مرآى العالم.

وقبل قليل شاهدنا اللحمة الوطنية في البرلمان التركي وهذا ما لم نشاهده في المرحلة السابقة، ولكنها اليوم اجتمعت وأصدرت بياناً مشتركاً وقّعت عليه كل أحزاب البرلمان.

الحكومة مطالبة بملاحقة المجرمين، ومحاكمتهم، وإنزال أشد العقوبات بهم، وجماعة فتح الله غولن تعبث بأمن الدولة، من هذه الجماعة؟ وقد عرقلت البيروقراطية الحكومية محاكمتهم في الماضي، ولا بد حسم هذه المسألة، فالشعب التركي ملَّ من بقاء هذه الجماعة تعبث بالأمن التركي.

عاجل: اعتقال قائد الجيش التركي الثالث الجنرال «أردال أوز تورك» على خلفية الانقلاب.

عاجل: اعتقال قائد الجيش التركي الثاني على خلفية الانقلاب العسكري.

عاجل: انتهاء العمليات في قاعدة «أبوجي» في أنقرة واستسلام ٦٧ انقلابياً.

عاجل: مراسل الجزيرة ٨:٢٣ مساء السبت، قائد العمليات الجوية الجنرال «أكن أوز تورك» السابق هو من يقف وراء الانقلاب، وقد تم اعتقاله في أحد القواعد الجوية التركية.

ـ كلمة مباشرة لأردوغان ٨:٢٧ مساء السبت: الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقول: إخوتي الأعزاء كما تعلمون يقظة الشعب، ثم يحاولون قيادة هذا الشعب اليقظ من بانسلفانيا الأمريكية أو من الدول الأوروبية، الآن أدعو الدول الأوروبية والسيد الرئيس أوباما، وأقول لكم: إن هذه الشخصية التي موجودة لديكم يجب عليكم أن تعيدوها لنا، وكما أعلمتكم من قبل إنهم ينوون القيام بهذا الانقلاب مرة أخرى، واليوم عليكم تسليم هذه الشخصية لنا، إذا ما كنا حلفاء لبعضنا البعض، أرجوكم أن تسلموا هذه الشخصية الإرهابية لنا، لقد طلبتم منا تسليم عدد من الإرهابيين لكم واحداً تلو الآخر، وهذه الشخصية متورطة بهذا الانقلاب العسكري وأرجوكم أن تسلموا هذه الشخصية الإرهابية لنا.

إخوتي الأحباء: أحمد الله أنهم لم ينجحوا أن يصلوا لنا، ونعلم أن القوة بيد الله تعالى، ونحن آمنا بقدره.

إخواني لا تنسوا شعار رابعة: شعب واحد تركاً وكرداً، وعلم واحد، والمبدأ الثالث وطن واحد، وجغرافية واحدة نكون إخوة متعاونين مع بعضنا البعض، والشعار الرابع دولة واحدة، لا نقبل دولة داخل الدولة. لا يمكننا أن نتخلى عن الدولة لخمسة إرهابيين.

ولن نطلب من أحد الإذن لمحاكمة المتورطين في المحاولة الانقلابية الفاشلة.

سنقوم بمهاجمتهم في بيوتهم وأعمالهم بعد هذا الانقلاب الفاشل، لقد علمنا شعاراتهم وطرقهم في التضليل، وأقول أن الزعيم الإرهابي الذي يعيش في ولاية بانسلفانيا الأمريكية، نحن نعتبر أمريكا حلفاً استراتيجياً لنا، نتحد ونطلب تسليم هذا الإرهابي لنا.

جميع الأغاني تذكرني بكم. والسلام. انتهى كلام الرئيس أردوغان.

- عاجل: مصر تعرقل إصدار بيان لمجلس الأمن يندد بمحاولة الانقلاب في تركيا.

- يلدرم: المحاولة الانقلابية لم تأمر بها القيادات العسكرية العليا وإنّما قامت بها زمرة صغيرة مرتبطة بالكيان الموازي، وأنا أحيي القيادات العسكرية العليا التي رفضت الانقلاب.

- اعتقال قادة الجيش الثاني والثالث والرابع بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا.

- عاجل: مصدر دبلوماسي، مصر رفضت الصياغة التي تؤكد على احترام الحكومة المنتخبة ديمقراطياً.

- الوزير السابق في مصر الدكتور محمد محسوب على قناة الجزيرة يقول: إن أمريكا اقترحت إصدار بيان من مجلس الأمن يدين محاولة الانقلاب التي وقعت في تركيا، ومصر اعترضت على البيان، وأمريكا تعلم أنه يحق للدول الأعضاء بصفة مراقب في مجلس الأمن أن ترفض اقتراح البيان، بينما لم يكن يحق لمصر أن تعترض لو أن أمريكا اقترحت إصدار قرار ملزم من مجلس الأمن، فعندها لا يحق لمصر أن تعترض على القرار، وأمريكا تعلم ذلك، ولذلك اقترحت بياناً ولم تقترح قراراً.

عاجل: ١١:٥٠ مساء يوم السبت: رئيس الوزراء اليوناني يعد أردوغان بإعادة ثمانية جنود أتراك فروا بطائرة هليكوبتر اليوم إلى اليونان.

- عاجل ١٢:٢١ مساء يوم السبت أو صباح يوم الأحد: وكالة الأناضول: قوات تركية تتسلم من أثينا المروحية التي فر بها الانقلابيون إلى اليونان.

- أردوغان يتصل بزعيمي حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية لشكرهما على موقفيهما من الانقلاب وإفشاله.

ـ عاجل: ١:٠٧ صباح الأحد، وزير الخارجية الأمريكية جون كيري يتصل بنظيره التركي ويؤكد أن ادعاء تورط واشنطن في الانقلاب التركي «كاذب تماماً».

ـ وسائل إعلام تركية: عزل (٢٧٤٥) قاضياً متهماً بالمشاركة في محاولة الانقلاب.

ـ الشريط الإخباري لقناة الجزيرة ١:٢٣ ليلة الأحد، مصدر من فتح الله غولن يقول: ربما كانت محاولة الانقلاب مفتعلة من الحكومة.

ـ مصادر عسكرية تركية، تقول: «إن الأوامر قد صدرت إلى قاعدة أنجيلرك بعدم الإقلاع والهبوط من القاعدة لإشعار آخر».

عاجل: ٤:٠٥ مساء يوم الأحد ٢٠١٦/٧/١٧م، بن علي يلدرم: تم القضاء بشكل كامل على المحاولة الانقلابية، والحياة عادت إلى طبيعتها في تركيا، ونطلب من الشعب التركي البقاء في الشوارع طوال هذا الأسبوع.

ـ الأحد ٢٠١٦/٧/١٧م: تركيا، اعتقال قائد قاعدة أنجيلرك الجوية بتهمة صلته بالانقلاب الفاشل في تركيا.

ـ اعتقال سكرتير أردوغان العسكري بتهمة تورطه بالانقلاب العسكري الفاشل.

عاجل: ٥:٠٣ مساء يوم الأحد: البنتاغون الأمريكي يقول: «بأن تركيا قد سمحت للطائرات الأمريكية القيام بطلعات عسكرية ضد داعش من قاعدة أنجيلرك».

عاجل: ٥:٢٥ مساء الأحد، رئاسة الأركان التركية تقول: «إن إفشال محاولة الانقلاب تم بجهود أغلبية عناصر الجيش بمؤازرة قوى الأمن».

ـ عاجل: ٧:١٠ مساء يوم الأحد، الجزيرة تقول: إنها تحصل على نسخ من مراسلات الانقلابيين تبين خطواتهم للاستيلاء على السلطة في تركيا».

عاجل: وكالة الأناضول: دخول أعداد كبيرة من الشرطة للقاعدة الجوية في قونية لاعتقال انقلابيين. ومصادر تقول: إن حوالي مائة من الشرطة الخاصة دخلت القاعدة الجوية في قونية.

- عاجل: أردوغان يلقي كلمة مباشرة: ٧:١٢ مساء الأحد، ويقول للشعب:

- لقد أعطيتم الانقلابيين درساً كبيراً.

- وإن قوات الأمن يقومون بعمليات أمنية في أكثر من منطقة.

- وعلى الجميع أن يلتزم بالميادين.

- وإن الحكومة تقوم بواجبها، وإن القرار هو قرار الشعب.

- إخواني هذا الموضوع سوف نتحدث فيه مع أحزاب المعارضة، وسنتخذ فيه قراراً؛ لأن من قام بالانقلاب لن نتسامح معه، ونحن الآن نحاول التواصل مع أمريكا والدول الغربية، وسوف نرسل إليهم رسائل مكتوبة لإرسال قائد العصابة الموازية، إنهم عندما يطلبون منا إرهابيين فإنا نسلمهم، ونحن أدرجنا جماعة فتح الله غولن في التنظيمات الإرهابية، ولدينا أدلة على ذلك، وسوف ترسل هذه الوثيقة لأمريكا، وسوف ننظر من يقف إلى جانبنا ومن يتهرب، وأنا أريد أن أشكر جهاز الشرطة وكل الذين لم يتورطوا مع جماعة فتح الله غولن في الانقلاب.

نحن سنعمل على الفصل بين السلطات، وسوف نقطع خطوات مهمة في مكافحة الإرهاب والانقلاب بالتنسيق مع الأحزاب السياسية، وأنا واثق أن هذه السياسة التنسيقية مهمة لمواجهة الانقلاب.

هؤلاء لا يحبون وطنهم، همهم الوحيد أن يكونوا حشاشين خوارج، شرطتنا تقوم ضد القاعدة الجوية في قونية وقد نجحت في العملية الأمنية هذه، واليوم كان هناك أسلحة تهرب من خلال الشاحنات، هؤلاء لم يسأموا من إعادة المحاولات، بعضهم هرب إلى اليونان، وتحدثنا مع الرئاسة اليونانية

فقال: سنرجع الطائرة فوراً، ووعد بإرجاعهم إلى تركيا خلال خمسة عشر يوماً.

وقال أردوغان: نحن لم نرفض إعادة قرار الإعدام ولكننا سنناقش ذلك مع أحزاب المعارضة.

أشكركم هذا المساء سوف أذهب إلى أنقرة، ولكن لن أنسحب من ميادين المدن، لن نتراجع، لن نترك الميادين، أشكركم شكراً جزيلاً، باسمي وباسم حكومتي، في أمان الله، وأشكر أحمد داود أغلو لوقوفه معنا، نحن شركاء في رابعتنا، وكلنا تركيا. انتهى ٧:٢١ مساء يوم الأحد ٢٠١٦/٧/١٧م.

عاجل: ٧:٢٢ مساء الأحد، رويترز: اشتباكات بين الأمن التركي والانقلابيين في مطار إسطنبول الثاني، وهو مطار صبيحة.

عاجل: مراسل الجزيرة عبد العظيم: هناك اشتباكات في مطار صبيحة بين الشرطة التركية وبعض الانقلابيين، وهناك جنود يرفضون الاستجابة للشرطة وتسليم أنفسهم، وربما هناك قوات تتحرك من الشرطة نحو المطار لاعتقال الانقلابيين.

والشرطة تدعو كل الانقلابيين أن يستسلموا ويلقوا أسلحتهم.

- معلومات: ٥٦٠ عسكري دخلوا قاعدة قونية، ولم يجرِ فيها اشتباكات، فقد استسلمت القوات في قاعدة قونية دون اشتباكات، والانقلابيون لم يبدوا مقاومة.

- عاجل: وكالة الأناضول: ٧:٣٠، الشرطة توقف ٧ من العاملين بقاعدة قونية الجوية بينهم قائد الطلعات الجوية.

- عاجل: ٧:٣٦، مراسل الجزيرة: استسلام قائد الدرك في مطار صبيحة بإسطنبول.

- كيري في بروكسل: دعونا تركيا لاحترام حقوق الإنسان بعد ما وقع في تركيا، ومع احترامي للسيد غولن، لم نتلق أي طلب رسمي من تركيا

بخصوصه، هناك معايير يجب أن نحترمها جميعاً، وأنا أدعو صديقي وزير الخارجية التركي أن تكون مطالبته مقرونة بالحجج الدامغة بضلوعه فيما وقع، وعلاقتنا بتركيا يجب أن تسير في هذا الاتجاه.

انتهى البث المباشر على الجزيرة مباشرة دون إكمال كلمة كيري، وذهب البث المباشر لكلمة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الساعة ١٢:٥٤.

- يلدرم: ١٢:٥٥، وسائل الإعلام تصرفت بما يليق بقيم الشعب التركي، وأتوجه إلى كل وسائل الإعلام التركية لمساندتهم الشعب التركي.

- يلدرم: أريد أن أشكر بشكل خاص شرطتنا التي استشهد عدد كبير منها، فأشكر وأترحم على كل الشهداء من المدنيين ومن أفراد الشرطة، وهذا الانقلاب العسكري أثبت نوعاً آخر، أن هذا الانقلاب جاء من الجيش التركي، ولكن الانقلابيين لم يكونوا من شرفاء الجيش التركي، فهؤلاء أيديهم ملطخة بالدماء، فأرجو من الشعب التركي أن لا يخلط بين الجيش التركي الشريف وهؤلاء الجناة، الجيش كافح كفاحاً كبيراً ضد هؤلاء الخونة، فلا ينبغي أن نخلط بين ضباطنا وجنودنا وبين هؤلاء الخونة، فالمؤسسة العسكرية تمثل الشرفاء، فلا تنتقدوهم، هم شرف الوطن.

- وكذلك أتحدث عن الحقوقيين، فمنذ هذا الموقف والحقوقيون والعدليون والعدلية التركية اتخذت قرارات هامة جدّاً، وأعطيكم مثلاً عن هذه القرارات من العدلية التركية، فقد أصدرت تعليمات صارمة بالتعامل مع الضباط الانقلابيين بغض النظر على رتبهم والنجوم التي على أكتافهم.

وأشكر الدول التي دعمت الحكومة الشرعية، ورفضهم للانقلاب وأبدوا دعمهم للحكومة من اللحظة الأولى.

والأهم هنا الشعب التركي، عندما قال: نحن في الميادين، ونحن هنا في الميادين، الشعب التركي امتطى الدبابات واعتقل الجنود واحترموهم، بينما كانت الدبابات تمشي باتجاههم.

هذا الشعب التركي الذي وقف في الميادين لا أستطيع أن أشكره ونحن مدينين له، وأقول لهذا الشعب سنحاكم هؤلاء المجرمين ولن نرحمهم من أجل الشعب التركي، فهذا واجبنا الأول، لن نكون عاطفيين، وسنثمن حياة الإنسان غالياً، وسوف نسائلهم عن كل فرد قتلوه وعن كل دم سفكوه.

أود أن أتحدث عن أمور أخرى وأود من الشعب أن يعرفها.

بدأت هذه الحركة مساء الجمعة واستمرت يوم السبت، وبعض المغرضين قالوا أن الاقتصاد التركي سوف ينهار يوم الاثنين، ولكننا رأينا أن نظامنا الاقتصادي يعمل بشكل كامل، فالبنك المركزي يعمل بشكله المعتاد، وكل نظام الاقتصاد المالي لم يتأثر بالانقلاب، وأن الحكومة المشروعة استطاعت كبح جماح هذا الانقلاب الذي أراد أن يضر بالاقتصاد التركي.

وهناك محرضون يقولون أن الحكومة التركية سوف توجه ثلث قوتها الاقتصادية نحو معاقبة الانقلابيين ومواجهتهم وهذا سيضعف الاقتصاد التركي، أقول لهم نحن في حالة طوارىء ضد التهديدات الخارجية، وحربنا ضد الإرهاب لم يتراجع ولم يتأثر قيد أنملة.

إن الذين قاموا بهذه المحاولة الانقلابية نحن نعرفهم، وهم ينظرون للقائد المدبر أنه «إمام الكون» (غولن)، وهو يقول أنه لا يعرف شيء عن هذا الانقلاب، ولكن هناك ٧ آلاف معتقل اعترفوا بأن «إمام الكون» هو من دبر هذا الانقلاب.

نحن الآن نعمل على تنظيف الخسائر التي تسببها الانقلاب.

هم ظنوا أنهم سجلوا من سيستلم كل منصب سياسي أو عسكري أو مالي أو بنكي، ولكنهم فشلوا.

هم كرروا انقلاب ١٩٨٠م، وانقلاب ١٩٨٠م لم يقصف البرلمان ولم يقصف مقرات الحكومة ولا مركز الحكومة ورئاسة الوزراء.

ماذا يعني ذلك، أن مجرمين يلبسون البزة العسكرية ويستعملون الأسلحة التي اشتراها الشعب التركي، ويقتلوا شعبهم، هذا أمر لا يمكن أن يقوم به إلا بشار الأسد في سوريا، وأمثال جنود بشار الأسد الدنيئة، ونحن نقول: ليس في الجيش التركي جيش بشار الأسد، وأنا أريد من الشعب التركي أن ينظر باحترام إلى الجيش التركي، فهؤلاء المجرمين ليسوا من الجيش التركي.

لا زالت التحقيقات مستمرة والتوقيفات مستمرة، وبعد الآن لن نسمح باحتمال بقدر الذرة أن يترك مكاناً فيه خطر، سوف نبحث في كل مكان عن مكامن الخطر، نريد أن نعمل جميعاً، لا نريد أن ننظر إلى الاختلافات الحزبية، ولا إلى الاختلافات الأيديولوجية، نحن كلنا سنعمل معاً من أجل تركيا بصفتنا حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطية، نريد أن نعمل جميعاً.

تركيا موحدة، وقادة الجيش التركي يعملون وكلهم على رأس عملهم، ومؤسسات الدولة الأمنية تعمل ليل نهار. والبرلمان التركي يعمل. ومنذ الغد سنعود إلى أعمال الحكومة الاعتيادية، ونريد من المواطنين أن يعملوا في وظائفهم في النهار.

ونريد منهم أن يتوجهوا من مكاتبهم ومصانعهم، وفي الليل يذهبون إلى الميادين، إنها مناوبة للحفاظ على تركيا.

ونريد من قادة الأحزاب ان يذهبوا إلى الميادين ويشاركوا الشعب في هذه الميادين والدفاع عن تركيا.

- لقد استشهد ٢٠٨ شهيد: ٦٠ من الشرطة، و٤٥ من الجنود، و١٠٣ من المدنيين الأبطال.

هؤلاء الشهداء هم أعلى أنواع الشهداء، وهم مثل الجنود والشرطة، الذين حاربوا ضد أعداء الدولة، ولذلك كل من تضرر من المواطنين الشرفاء سنعوضهم.

لدينا أكثر من ألف متضرر وسوف نعوضهم.

لدينا عدد من المعتقلين: وهم ٦٥٠ مدني، و٣١٦ شخص مدني تم تحويلهم من الاعتقال.

٤٠٠ انقلابي مقتول، و٥٠ جريح، و٧٥٠٠ انقلابي نحقق معه من الشرطة والقضاة.

لدينا مختلف المستويات من القضاة، ٢٧٣٥ من العدليين تم فصلهم عن اعمالهم ويتم التحقيق معهم.

فيما يتعلق بوزاراتنا، داخل وزاراتنا من انتسب إلى هذه الجماعة وسوف يتم طردهم:

١٥٠٠ موظف في وزارة المالية تم إيقافه، و٨٧٧٧ في وزارة الداخلية، ومفتشون مدنيون ودركيون وخفر سواحل متقاعدون، تم وقف عملهم بشكل مؤقت وإبعادهم عن عملهم بشكل مؤقت، ويتم التحقيق معهم عمليّاً وحاليّاً.

وأود أن أختم خطابي هذا بجملة: استطعنا أن نقوم بشيء هام ولكننا سنقوم بإجراءات أكثر أهمية، وسوف نتخذ قرارات أكثر أهمية وسوف نطلع الشعب التركي بكل ذلك، تركيا ليست من دول العالم الثالث، ولن نسمح للظلاميين بتكرار هذا الأمر.

حفيدي سألني: أليس هؤلاء جنودنا لماذا يقتلون شعبنا، لم أستطع أن أجيب عليه، سنعطي كلٌّ عقوبته.

هل أنتم مصرون على الأسئلة، سأسمح بثلاثة وضعي لا يسمح بذلك.

س١: الجزيرة: الأتراك شاركوا بهذا الانقلاب، ماذا ستفعلون لهم؟

هل سيتم تأجيل مجلس الشورى العسكري؟

جواب يلدرم: بعد أيام سنعطي الجواب على مجلس الشورى العسكري، وسوف نحقق مع كل من شارك في هذا الانقلاب العسكري، ولن أتحدث جزافاً عن شيء.

ولكن لن نسمح لأحد ان يهرب من الانقلاب.

س٢: هل يمكن أن ترجع أمريكا غولن، وهل سترجعون عقوبة الإعدام؟

جواب يلدرم: شكرنا أصدقائنا وأمريكا صديقتنا وحليفتنا الاستراتيجية، ونحن نتعاون معهم في موضوع الأمن والاقتصاد، وأقول للمسؤولين الأمريكيين: إن محاولة الإضرار بالديمقراطية شيء مرفوض، وهذا الانقلاب ليس دينياً.

هذا الانقلاب هو محاولة تهديد عالمي ودولي، إنها محاولة انقلاب حشاشين على رأسهم رجل يدَّعي أنّه رجل دين، هل هم يطالبون بدليل، أقول لهم: إن كنتم تريدون المزيد من الأدلة ستخيبون ظننا بكم، وإذا أصررتم على المزيد من الأدلة فنحن سنشك بصدقكم لنا.

نحن نعمل بطلب مواطنينا بشأن تشريع الإعدام، وليس من الصحيح أن نعطي رداً عاجلاً الآن، وليس من الصحيح أن نهمل طلب شعبنا.

نحن سنفكر في كل شيء، لن نرفض مطالب الشعب ولكن الموضوع حقوقي وتشريعي وسنفكر في كل شيء.

س٣: لا يزال هناك طائرات تطير هليكوبتر وأف ١٦، هل هناك مخاوف، وهل هي طائرات الدولة؟

جواب يلدرم: نحن الآن في حالة تأهب عسكري، ولكن ليس لنا طائرات مفقودة، ونحن اتخذنا قرارات أمنية ضرورية، ولا أعتقد أننا فقدنا شيئاً ما، لو سقطت علينا مزهرية من شرفة ما، فالناس تتصل بنا وتقول: إن هناك قنبلة وقعت، وهم معذورون، ولكن لا يوجد مشكلة في الأجواء التركية، ولن يسمح لأي طائرة بالطيران إلا بإذن خاص، وليس هناك طائرة في الجو إلا باذن خاص.

أرجوكم السؤال الأخير.

س٤: الكثير من الضباط اعتقلوا، كيف سيتم معرفة أماكنهم؟ وقال وزير

الدفاع ليس من الواضح أن الجنرال أوز تورك يمكن أن يكون مشاركاً؟

جواب يلدرم: نحن لسنا في وضع طبيعي، ونطالب الشعب بالدقة، واليوم ليس يوم محاربة الأفكار، اليوم يوم التساند، واليوم يوم التآخي والعمل المشترك، وكل شعبنا يعمل بشكل موحد، وأنا أدعو الشعب التركي أن يعمل بشكل مشترك وإظهار الوحدة.

وبالنسبة للجنرال الذي ذكرته، فالتحقيق العدلي هو الذي سيبين ذلك، واجبنا تسليم كل من ضلع في هذه المؤامرة، وبعد الآن النظام العدلي هو من يبت بذلك، ولا يمكن أن يعود أحد من الجنرالات المتهمين إلى مناصبهم، فالجيش التركي مليء برجاله، وأشكر كل الشعب التركي، ورئيس الجمهورية على مواقفه الحازمة منذ بداية الأزمة.

هذه هي أهم تداعيات الانقلاب الفاشل في تركيا في الساعات والأيام الأولى، وقد تجلت فيها أقوى وأروع صور التلاحم الشعبي، التي لم تكن معهودة في العقود الأخيرة، فقد اتحد الشعب والحكومة والرئاسة والحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية مع أحزاب المعارضة الرئيسية، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، الذين وقفا إلى جانب الرئاسة والحكومة في كل العمليات الأمنية التي أعقبت الانقلاب الفاشل، ضد الكيان الموازي المتهم والمتورط بتزعم الانقلاب، وعلى رأسه تنظيم الخدمة الذي يتزعمه فتح الله غولن من ولاية بانسلفانيا الأمريكية، فتداعيات الانقلاب الداخلية كانت تشير إلى أنَّ تركيا ستولد من جديد، وتقف صفّاً واحداً ضد الانقلابيين والكيان الموازي.

وأما خارجياً فإن تداعيات الانقلاب كانت على العكس فقد زادت الهوة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا، فقد كانت المواقف الأوروبية والأمريكية مخيبة للآمال، فقد ظهر في الغرب جهداً متعمداً لتشويه وتجاهل النضال من أجل الديمقراطية والحرية والقانون، الذي خاضه المواطنون الأتراك، ودفع عدد

منهم حياته في سبيله، خلال مقاومتهم المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وكأن الدول الأوروبية وأمريكا تعاقب الرئاسة التركية والحكومة التركية على إفشال الانقلاب.

وبعد مرور نحو شهرين من وقوع الانقلاب لا تزال الصحف الغربية تشوه صورة تركيا بسبب مقاومتها للانقلابيين، وبعض الصحف الغربية تذهب لتشويه صورة الرئيس التركي أردوغان، رغم أنه رئيس ديمقراطي منتخب من الشعب التركي بنسبة ٥٢٪، في انتخابات نزيهة وشرعية وديمقراطية، وقد زادت شعبية الرئيس إلى نحو ٧٢٪ بعد فشل الانقلاب، بحسب استطلاعات الرأي لشركات خاصة ومتخصصة، وأوروبا تدعي حرصها على حقوق الإنسان الانقلابي، وتركيا تقول بأنها سوف تستمر في الدفاع عن النظام الدستوري، والمؤسسات القانونية، وسيادة القانون، في محاسبتها للانقلابيين، إنّ تركيا دولة قانون قبل الانقلاب وبعده.

إن الدول الغربية لم تلتفت إلى مآسي أهالي الشهداء ولا إلى الخسائر المعنوية والمادية التي تعرضت لها الدولة التركية، ومنها الخسائر الاقتصادية وهي من تداعيات الانقلاب الداخلية والخارجية، فقد أعلن وزير التجارة التركي بولنت توفنكجي لصحيفة حرييت بتاريخ ٢/٨/٢٠١٦م: «إن محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف يوليو/تموز الماضي كلفت الاقتصاد التركي نحو مئة مليار دولار وأدت إلى إلغاء مليون من الحجوزات السياحية»، ونقلت الصحيفة عن توفنكجي قوله أنه: «إذا أخذنا في الاعتبار كل المقاتلات والمروحيات والأسلحة والقنابل والمباني (المتضررة) فإن التكلفة تقدر بثلاثمئة مليار ليرة على الأقل (نحو مئة مليار دولار) وفقاً لحساباتنا الأولية»، فهذه الخسائر الكبيرة تعطي الدولة التركية الحق في حماية مصالح شعبها، وحمايته من تكرار هذه المخاطر والخسائر في المستقبل.



الفصل الثاني

السلطة للشعب وليست للكيانات الموازية

يحفظ الشعب التركي مقولة لأكثر السلاطين العثمانيين عظمة يقول فيها: «الدولة أعظم ما يملكه الشعب، ولحظة صحة أعظم ما يملكه الإنسان»؛ أي: أن الدولة هي معيار صحة الشعب وراحته وسلامته، فإن كانت الدولة قوية فإن الشعب قوي؛ لأن الدولة تستمد قوتها من شعبها، بل هي تمثيل فكري واجتماعي وسياسي لقيم الشعب وأفكاره ورؤاه في العيش بسلام وأمان، وطرق حله لمشاكله وعلاقاته الخارجية مع الشعوب والدول الأخرى، فالدولة بالنسبة للشعب التركي جسد الحياة الاجتماعية والسياسية، الذي يشبه جسم الإنسان في حمله لفكره وحمايته من الأمراض وتحقيق مصالحه، بل لا حياة للإنسان من غير جسم سليم وقوي ومعافى من الأمراض.

ولذلك لم يكن سهلاً انتقال الشكل السياسي في الحكم بين الدولة العثمانية العلية وتأسيس الجمهورية التركية إثر حروب التحرير والاستقلال، والتي انتصر فيها الشعب العثماني قبل تأسيس الجمهورية، فالشعب الذي قاتل مع مصطفى كمال كان شعباً عثمانياً ولم يكن شعباً تركيّاً؛ لأن حروب التحرير بدأت عام ١٩١٩م وانتهت عام ١٩٢٢م تقريباً، وذلك قبل تاريخ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، ولذلك كانت مداولات تأسيس الجمهورية معالجة لحالة الضعف التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية، وضعف الخلفاء العثمانيين، وضعف حكومة الاتحاد والترقي بعد خسارتهم للحرب العالمية الأولى، وبحكم وجود مصطفى كمال في قيادة الجيش الذي حقق نصر التحرير

على الأعداء المحتلين للأراضي العثمانية، فقد عمد إلى قيادة حرب الاستقلال لبناء الجمهورية التركية بديلاً للنظام السياسي العثماني، ومفهوم أهمية الدولة كان من أهم محاور حوارات مصطفى كمال مع المفكرين وقادة الجهاد والمعارك في حرب التحرير، فمشروع تقوية الدولة هو المحور الذي دارت عليه حروب التحرير والاستقلال، وبهذا التصور شارك كثير من الشعب التركي ومفكريه ومجاهديه وشعرائه وعلمائه في مداولات بناء الدولة ومكانة الإسلام فيها، فلم يكن يتصور ثوار ومجاهدي حرب التحرير أن الإسلام سيخرج من حياة الدولة السياسية في مرحلة الاستقلال وبناء الجمهورية التركية، فقد كان الهدف والشعار لتأسيس الجمهورية هو نقل السلطة السياسية إلى الشعب بعد أن كانت بيد الأسرة الحاكمة، ولذلك كانت البداية بإلغاء السلطنة، بهدف جعل السلطة الزمنية بيد الحكومة التركية، مع تصور بقاء منصب الخلافة بمغزاه الديني والروحي، ولكن عدم اعتياد النظام السياسي العثماني على الفصل بين السلطتين جعل بقاء منصب الخلافة صعباً أو مستحيلاً، فعمد مصطفى كمال إلى إلغاء منصب الخلافة بعد إلغاء السلطنة بعام واحد فقط.

وبغض النظر عن الأسباب التي حولت الحكومة التركية في العهد الجمهوري الأول (١٩٢٣ ـ ١٩٥٠م) إلى حكومة استبدادية، فإن ذلك أدى إلى رفض الشعب التركي الخضوع إلى حكومات دكتاتورية، يقودها حزب واحد مستبد بالسلطة السياسية، هو حزب الشعب الجمهوري، الذي أدخل البلاد في الصراع الاجتماعي والضعف الاقتصادي، والتخلف الصناعي، بالنسبة للدول الغربية التي تم تقليدها في نظامها السياسي العلماني ولكن دون تحقيق نجاحاتها في الحداثة والتقدم؛ أي: أن الاستبداد الحزبي في السياسة أدى إلى فشل اجتماعي وضعف اقتصادي، ولذلك نادت الدعوات الشعبية الداخلية لإعادة السلطة إلى الشعب للخروج من الأزمة التي أوصل حزب الشعب الجمهوري تركيا إليها بعد ثلاثة عقود تقريباً، وإعادة السلطة السياسية إلى الشعب لها طريق واحد في الأنظمة السياسية الحديثة والديمقراطية، وهو طريق

الانتخابات الحرة والنزيهة دون إقصاء أحد من الترشح ولا الانتخاب، سواء كان فرداً أو حزباً سياسيّاً، فالتعددية السياسية والعمل الحزبي السياسي هو السبيل الوحيد للخلاص من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ولكن تشريع التعددية الحزبية عام ١٩٤٥م وإجراءات الانتخابات البرلمانية الأولى على أساس التنافس السياسي الحزبي عام ١٩٥٠م على أهميتها ونجاحها في قطع مسافة ممتازة على طريق الديمقراطية في تركيا، إلا أنها لم تؤدي إلى بناء حياة سياسية كاملة، ولم تمكن سلطة الشعب التركي الممثلة في حكومة عدنان مندريس أن تكون حرة؛ لأن خسارة حزب الشعب الجمهوري لتلك الانتخابات لم تجعل منه حزباً سياسيّاً معارضاً فقط، وإنما جعلت منه حكومة الظل، أو الدولة العميقة، أو الكيان الموازي، أو سلطة الوصاية على الحكومة المنتخبة من الشعب، وهو ما أدخل تركيا في ازدواجية السلطة، بين سلطة ينتخبها الشعب ولكنها ليست حرة في تطبيق برامجها الانتخابية، ولا تنفيذ وعودها الانتخابية، وبالتالي فهي سلطة شعبية منقوصة، وصراع هذه السلطة المنقوصة مع الدولة العميقة كان ينتهي في الغالب بانقلاب عسكري من الجيش، فوقع في تركيا أربع انقلابات خلال أربعة عقود، لم تستطع مؤسسة الجيش حسم الصراع فيها بين حكومات السلطة الشعبية المنتخبة والشرعية مع الدولة العميقة أو حكومة الوصاية حتى عام ٢٠٠٢م، حيث رفض الجيش التركي بعدها المشاركة في انقلابات عسكرية، سواء كانت بدوافع وتحريض من الدولة العميقة أو من القوى الخارجية والمخابرات الدولية، التي كانت في الغالب هي المشجع الأكبر لكل الانقلابات السابقة، بما فيها انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م.

ولكن ما ميّز انقلاب ١٥ تموز عن سابقيه من الانقلابات العسكرية، أن الشعب التركي رفض التنازل عن سلطته الممثلة بحكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة من الشعب، ولا التنازل عن سلطة رئيس الجمهورية المنتخب رجب

طيب أردوغان، وهو جزء من السلطة الشعبية بعد أن تم انتخابه مباشرة من الشعب التركي بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤م، وهكذا دافع الشعب عن سلطته هو أولاً ضد الدولة العميقة أو الكيان الموازي أو أي سلطة تسعى لسرقة الإرادة الشعبية، وسواء كان العقل المدبر أو العقل الأعلى لهذا الانقلاب محليّاً او إقليميّاً أو دوليّاً فإن الشعب التركي لم يسمح له بسرقة إرادته في السلطة أو في الحكومة أو في الرئاسة أو في البرلمان أو غيرها.

ولما تأكد عدم تورط الجيش التركي بهذا الانقلاب، وتأكد أن الجيش التركي نفسه كان من أوائل المشاركين في إحباط الانقلاب، وبالأخص رئيس هيئة الأركان ونوابه، بالرغم من وجود عدد كبير من كبار الضباط الجنرالات متورطين فيه، فإن البحث عن المتهم الأول بتدبير الانقلاب وتنفيذه كان موضع تفكير الحكومة التركية والشعب التركي في الساعة الأولى للانقلاب، وبالرغم من أن أصابع الاتهام جاهزة لاتهام تنظيم فتح الله غولن الذي حاول الانقلاب بالطرق المدنية من قبل، إلا أن اعترافات الانقلابيين قد أكدت هذه التهم، وبالأخص مطالبة أحد قادة الانقلاب من رئيس هيئة الأركان العامة خلوصي آكار إجراء مكالمة هاتفية مع فتح الله غولن لإقناعه بالتعاون مع الجنرالات الانقلابيين الآخرين، فهذه المحاولة أثبتت أن فتح الله غولن كان على تواصل دائم مع غرفة عمليات الانقلاب، سواء في قاعدة آكنجي الجوية، أو مع الانقلابيين الذين احتلوا مقر قيادة الأركان العامة في أنقرة، وهكذا تأكد أن الكيان الموازي المتهم بانقلاب ٢٠١٣م لا يزال يتحرك بقوة في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية وداخل الحكومة وداخل القصر الجمهوري نفسه، وهو ما استدعى أن تستنفر الدولة التركية كل قواها السياسية والأمنية والقضائية والإعلامية والشعبية لمواجهة هذا الكيان الموازي، الذي استهدف اغتصاب السلطة السياسية بانقلاب زمرة من العسكر والقضاة والإعلاميين وغيرهم بطريقة غير شرعية، بل ودموية، والأخطر من ذلك أنها مرتبطة مع أعداء تركيا في الخارج.

لذلك أصبح مواجهة خطر الكيان الموازي واجباً على كل مواطن تركي، سواء كان هذا الكيان الموازي تابعاً لفتح الله غولن وجماعة الخدمة، أو غيره من الكيانات الموازية التابعة لخونة الداخل أو أعداء الخارج، والقضاء عليهم قبل أن يتغلغلوا في مؤسسات الدولة كما فعلت جماعة الخدمة، وهي تدعي خدمة الدين أو نشر التعليم الديني، فقد ثبت خطر تغلغل عناصر تنظيم الكيان الموازي الإرهابي في مختلف أجهزة الدولة والقطاعات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الإعلام والتعليم والرياضة والفن وغيرها، وكانت غالبية الشعب التركي تظن أن ذلك طبيعياً، بما فيهم حكومات حزب العدالة والتنمية في السابق، ولكن ثبوت خطرهم على أمن الدولة التركية وخطرهم على قلب نظام الحكم بانقلاب عسكري دموي قد قلب كل شيء، فقد أصبح الكيان الموازي مداناً ومجرماً في نظر القضاء، والبراءة لا تتم إلا لمن ثبت عدم تورطه بالانقلاب، أو عدم علمه به من قبل.

وحيث أن نتائج استطلاع الرأي التركي تشير إلى تأييد المواطنين الأتراك لمعاقبة الانقلابيين وداعميهم بنسبة تصل إلى ٩٧,٢ ٪، فإن ذلك مؤشر على يقظة الشعب التركي، وأنه متمسك بسلطته الحقيقية، فرفض الانقلاب والمطالبة بمحاكمة الانقلابيين والتمسك بالحكومة الشرعية دليل على وعي الشعب التركي بمعنى: أن السلطة للشعب، ووقوف أحزاب المعارضة في محاسبة الانقلابيين ومعاقبتهم دليل على أن وعي أحزاب المعارضة التركية هو جزء من وعي الشعب التركي، وبالأخص أن أحزاب المعارضة التركية نفسها لم تسلم من دسائس الكيان الموازي، كما حصل في حزب الحركة القومية من محاولات انقلابية على مستوى الحزب، وتبين بالتحقيق أن الكيان الموازي كان هو من يقف وراءها.

وإن تمسك الشعب التركي بالسلطة الأصلية توجب عليه أن يقف ويحاكم كل من يحاول سرقة سلطته منه، وإنّ طريق التعبير الوحيد عن سلطة الشعب هي الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، وأي سلطة لا تنبثق عن هذه

الانتخابات الشعبية الثلاث لا يجوز القبول بها، بل يجب مقاومتها ودحرها مهما ادعت من تمثيل للشعب، سواء جاءت بانقلاب مدني أو بانقلاب عسكري، فالانقلاب دليل على شيء واحد وهو اغتصاب سلطة الشعب، ومن يريد تمثيل سلطة الشعب فأمامه الانتخابات المباشرة، وإلا فهو كذاب ودجال ولص ومخادع.

إنّ توحّد الشعب التركي على مقاومة الانقلابيين ومحاسبتهم ومعاقبتهم قد فرض على الأحزاب التركية الشرعية أن تتوحد؛ لأنها تشترك جميعها في تمثيل السلطة الشعبية أولاً، وأن تتوحد في رفض التعامل مع الكيانات الموازية بعد اليوم، فقد كان الكيان الموازي يحاول في الماضي اختراق الأحزاب السياسية، وبالأخص في المعارضة، بل واختراق الأحزاب غير الرسمية والإرهابية منها والتعاون معها في أعمال تخريبية وإرهابية، مثل تعاون الكيان الموازي مع حزب العمال الكردستاني، وتشجيعه على الأعمال الإرهابية لإحراج الحكومة وادعاء أنها عاجزة عن حل مشاكلها الداخلية، بل ومرة أخرى نقول: وما هو أخطر من الأعمال الإرهابية في الداخل، هو تعاون الكيان الموازي مع المخابرات الدولية المعادية للدولة التركية، فهذا التعاون مع المخابرات الدولية هو الذي يهدد أمن الدولة كلها وليس تهديد مقر حكومي أو دورية عسكرية هنا وهناك، ولذلك فإن أحزاب المعارضة التركية مطالبة في المستقبل أن تقطع علاقاتها بالكيانات الموازية إن وجدت في تركيا، أو مع ما يمكن أن يتبقى من الكيان الموازي لفتح الله غولن؛ لأنها بذلك تشارك بتهديد الأمن القومي التركي، وهذا يدخل في دائرة الخيانة الوطنية، ولا يدخل في دائرة التنافس الديمقراطي على السلطة إطلاقاً.

إن التنافس الديمقراطي على السلطة السياسية لا ينبغي أن يتم بالتعاون مع الكيان الموازي، ولا بالتعاون مع السفارات الأجنبية، وإنما بالتنافس على البرامج النهضوية والاقتصادية والتصنيعية والعمرانية التي تقنع الشعب، وأما التقرب إلى السفارات الأجنبية فإنه يفضح ضعف الحزب السياسي وركونه إلى

التأييد الخارجي للوصول إلى السلطة، بدل بذل الجهد لإقناع المواطن التركي بجدوى انتخابه ونجاحه، وتواصل السفارات الأجنبية مع الأحزاب السياسية التركية المعارضة، ومشاوراتها معها، أو جس نبضها في معارضة الحكومة في إجراءاتها ضد الانقلابيين بحجة حماية حقوق الإنسان، هي محاولات ينبغي كشفها أولاً، ومعرفة أهدافها ثانياً، فالدولة الغربية الحريصة على حقوق الإنسان التركي لا تخطط مع الخونة على القيام بانقلاب دموي ضد الشعب التركي، وعليه فكل من يتصل بالسفارات الأجنبية إنما يكشف عن نوايا وأعمال معادية للشعب التركي، قد لا تقل خطورة عن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الأحزاب الإرهابية نفسها، فالسلطة الشعبية هي ملك الشعب التركي، وهو الذي يختار من يمثله فيها من الأحزاب السياسية والوطنية، فالسلطة للشعب وليس للكيانات الموازية ولا للسفارات الأجنبية.



۞ ۞ ۞

الفصل الثالث

إعادة بناء مكونات الدولة المدنية والعسكرية

أشياء إيجابية وجميلة كشفتها تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة، مثل التلاحم الشعبي، والوطني مع الجيش التركي، وشجاعة رئيس الجمهورية والحكومة التركية بكل وزرائها، ووطنية وسائل الإعلام التركية، وغيرها، وكذلك كشفت عن نقاط ضعف وخلل في البناء السابق، لعل بعضها حسن النية بما يدعي أنه وطني مخلص، أو متدين محب لنشر التربية والتعليم الديني بين الشعب التركي، أو رجل محب للخير وتقديم المساعدات للفقراء والمساكين، بينما هم أناس لهم أهدافهم الخاصة التي تطمع في الوصول إلى أهداف لا يستطيعون الوصول إليها بالطرق القانونية والشرعية والديمقراطية، فيلجؤون لخداع الشعب وخداع مؤسسات الدولة أيضاً، ولمعالجة ذلك لا بد أن تكون مؤسسات الدولة التركية قائمة بكل الوظائف المناطة بها، فلا يوجد رعاية للمواطنين يمكن أن تبقى خارج سلطة الحكومة وصلاحياتها القانونية، وقد كشفت المحاولة الانقلابية الفاشلة أن الدولة التركية بحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، بما يجعل مؤسسات الدولة قائمة بواجباتها على أكمل وجه، وبما يجعلها قادرة على حماية نفسها من الاختراق أو الإخلال بوظائفها.

هذه المطالب شعرت بها الحكومة التركية لأنها من الشعب وله، وأخذت على نفسها العهد قبل الانقلاب بتطهير مرافق الدولة ومؤسساتها من عناصر الكيانات الموازية، وبالأخص من الكيان الموازي التابع لفتح الله غولن وجماعة

الخدمة؛ لأنها كانت متورطة بأعمال انقلابية سابقة، ومشاركة بأعمال تخريبية سابقة أيضاً، وشبهة تعاونها مع عناصر حزب العمال الكردستاني وفرعه حزب الشعوب الديمقراطي بدأت تتكشف بشكل متزايد، وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة تكشف كل شيء وتأكد بصورة قاطعة، وأصبحت الأدلة لدى الأجهزة الحكومية والقضائية المختصة متوفرة وكاملة، ولذا فقد أعقبها الاعتقالات لكل المتورطين وهم على رؤوس أعمالهم أو في أماكنهم بحسب خطة الانقلابيين، بل وكانت أسماؤهم في جداول الانقلابيين أنفسهم، وهذا ما فرض على الحكومة إعادة جدولة الهيكلة لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.

وبتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٦م أعلن وزير الداخلية السابق «إفكان ألا»: «بأن الحكومة التركية تعيد النظر في هيكلية جهاز استخبارات الأمن وتُحدّد نقاط ضعفه وقوته داخل البلاد»، وقال «ألا»: «إلى أن ثمة حاجة ماسة إلى هيكل مؤسساتي قادر على تأمين المعلومات الاستخباراتية بفعالية وتنسيق كبيرين، مؤكداً عزم الحكومة على تأسيس وحدة تنسيق تزوّد مؤسسات الدولة بالمعلومات الاستخباراتية وتُساهم في الوقت نفسه بتشكيل السياسات الحكومية».

ونقلت وكالة الأناضول عن وزير الداخلية «ألا» قوله: «إن ٦ آلاف و٥٠٠ موظف من أصل ٧ آلاف يعملون في الجهاز الاستخباراتي بداخل مديرية الأمن العام في أنقرة كانوا من عناصر منظمة غولن الإرهابية، قبل عمليات ١٧ ـ ٢٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٣م، وأن الجهاز تم تطهيره بالكامل فيما بعد من خلال نقلهم إلى وحدات أخرى أو فصلهم»، وقد مر ذكر ذلك الانقلاب من قبل، وقال الوزير «ألا»: «كما أننا سنعيد هيكلة جهاز الاستخبارات داخل قوات الدرك أيضاً، وإعادة النظر في عناصره من حيث قدراتهم، وتطهيره من عناصر (تابعة للكيان الموازي) محتملة فيه».

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة أجرت الحكومة التركية إعادة هيكلة لعدد من مؤسساتها وفي مقدمتها الجيش والقضاء، للقضاء على عناصر منظمة غولن الذين قاموا منذ أعوام طويلة بالتغلغل في أجهزة الدولة، لا سيما في

الشرطة والقضاء والجيش والمؤسسات التعليمية؛ بهدف السيطرة على مفاصل الدولة، الأمر الذي برز بشكل واضح من خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة.

إن الخطوة الأهم والأكبر في تغيير الدولة التركية منذ تأسيسها هي جعل الجيش التركي جزءاً من الحكومة وليس منعزلاً عنها ولا مفصولاً منها، ومنذ تأسيس الجمهورية كانت مؤسسة الجيش تحت قيادة هيئة الأركان العامة المستقلة عن الحكومة التي ينتخبها الشعب، وكانت تحت رئاسة رئيس الجمهورية بالدستور ولكن بصورة فخرية ورمزية، فكانت هيئة الأركان هي التي تحكم الجيش وتتخذ قراراته بمعزل عن موقف الحكومة وآرائها، وبمعزل عن مواقف البرلمان التركي وتشريعاته، ولذا كان من التشريعات الأساسية التي اتخذتها الحكومة بعد فرض حالة الطوارىء في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة وضع الجيش التركي تحت السلطة المدنية المنتخبة من الشعب التركي، وبذلك أصبح الجيش التركي منفذاً لإرادة الشعب وسلطته عن طريق الحكومة ووزارة الدفاع التركية، وفي التنظيم والترتيب وفق المقترحات التالية:

١ ـ وضع هيئة الأركان والمخابرات تحت سلطة رئيس الجمهورية.

٢ ـ توسيع تركيبة المجلس العسكري الأعلى ليشمل:

- نواب لرئيس الوزراء.
- وزير العدل.
- وزير الداخلية.
- وزير الخارجية.

٣ ـ وزارة الدفاع لتشمل:

- القوات البرية.
- القوات البحرية.
- القوات الجوية.

٤ ـ وزارة الدفاع، ويتبع لها:

- خفر السواحل.
- قوات الدرك.

٥ - وزارة الصحة ويتبع لها:
- المستشفيات العسكرية.

٦ - إجراءات ضابطة للتعليم العسكري ومكانه:
- إغلاق المدارس العسكرية ومدارس تخريج ضباط الصف.
- إغلاق الثكنات العسكرية الواقعة داخل المدن.
- تأسيس جامعة دفاع وطني لتخريج الضباط.
- إنشاء أكاديمية درك لتدريب موظفي الدولة.

هذه بعض التغيرات الضرورية التي تضع المؤسسة العسكرية في إطارها الصحيح، فلا تكون عدوة للشعب ولا للحكومة، ولا تخشاها الحكومة في الانقلاب عليها، ولا في قطع طريق مشاريعها النهضوية والعمرانية، وهذا الوضع هو الوضع الطبيعي في كل دول العالم، فالجيوش تابعة لوزارة الدفاع في كل دول العالم، وتأخذ قراراتها العسكرية في السلم والحرب من القيادة السياسية المنتخبة من الشعب، وعندما يكون الجيش تابعاً للقيادة السياسية ويأخذ أوامره منها فإن الدولة تستطيع أن ترسم سياستها وتتخذ إجراءاتها السلمية والحربية بطريقة صحيحة، وليس أدل على تلك المواقف العسكرية التي اتخذتها الحكومة التركية في عملية «درع الفرات»، فقد جاءت بعد أربعين يوماً من الانقلاب الفاشل، وبعد إقالة واعتقال العشرات من كبار ضباط الجيش وجنرالاته، فقد كان النجاح السريع لعملية درع الفرات دلالة واضحة على التنسيق التام بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية، وهذا مؤشر إيجابي يدل على تعاون كبير قائم بين القيادتين في القضاء على الكيانات الموازية وتثبت إرادة الشعب.

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

النظام السياسي التركي الجديد
والجمهورية التركية الثانية

إن مطلب تطهير الجيش والأجهزة الأمنية التركية من الكيان الموازي من أهم الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة التركية بعد فشل الانقلاب، وهذا ما أكد عليه الرئيس أردوغان في لقاءاته الصحفية العديدة بعد الانقلاب الفاشل، فقال في أحدها بتاريخ (٦/٨/٢٠١٦م): «نريد أن نبني جيشاً يحمي شعبه لا يقتله، وسنتخذ التدابير اللازمة لتطهير الجيش بالشكل الصحيح»، فالفكرة الأساسية هي بناء جيش أولاً، وأن يكون هذا الجيش حامياً للشعب وليس قاتلاً له، وعندما يقول أردوغان ذلك فإنه يقول ذلك بخلفية ما حصل في الانقلابات السابقة، وبالأخص الانقلاب الأخير بتاريخ ١٥ تموز، الذي قتل أكثر من ٢٤٢ مواطن تركي، وجرح الآلاف، فكيف يقوم الجيش بقتل رفاقه وهم في ثكناتهم العسكرية، وكيف يقتل شعبه بالدبابات وهم مدنيون عزل؟

ولذلك فإن فكرة إعادة بناء الجيش لها ما يبررها، بل وما يفرضها على الدولة والحكومة وعلى هيئة الأركان العسكرية العامة أيضاً، ولذلك قال أردوغان في هذا الصدد: «نحتاج أن نبدأ بناء دولة ننشئها من الصفر، علينا أن نقوم بالتطهير العمودي والأفقي في نفس الوقت، وسنغير المناهج والمدرسين في المدارس العسكرية لمصلحة تركيا، وستكون المدارس والكليات مفتوحة لكل الأتراك».

التغيير المطلوب عمودي في القيادة وفي التراتيب العسكرية، وأفقي على مستوى العناصر الجديدة التي تدخل الجيش، بعد فحص حقيقي عن الكفاءة العلمية والوطنية، ووضع المناهج العلمية والعسكرية للجامعة المختصة بما يخدم مصلحة الوطن، مع وجود حق التقدم لهذه الجامعة لكل المواطنين الأتراك الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

لقد شبّه الرئيس التركي أردوغان محاولة الانقلاب الفاشلة بـ«الزلزال»، وأكد أن العمل منصب حاليّاً لمنع أي هزات ارتدادية له، وقال: إن الانقلابيين استعجلوا في تنفيذ محاولتهم وإن الشعب التركي كان لهم بالمرصاد، ووصف الشعب التركي بـ«أنه أقوى من السلاح ولن يقهره أحد».

ومنع الهزات الارتدادية لا يتوقف على الأعمال الأمنية والشرطية والتدابير الخاصة بإعلان حالة الطوارىء فقط، وإنما بوضع دستور جديد لتركيا، يعالج مشاكل العهد الجمهوري السابق كله، بكل مشاكله الإدارية وتضارب السلطات فيه، والتي كان من نتائجها الانقلابات العسكرية الأربعة السابقة، وليس أحداث الانقلاب الأخير، فلم تكن أحداث الانقلاب في ١٥ تموز ٢٠١٦م لتقع لولا التاريخ الانقلابي الكبير السابق، فذهنية الانقلابيين متجذرة عند بعض الطامعين بالسلطة السياسية، ولا يستطيعون الوصول إليها بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات البرلمانية، ولذلك هم يكررون طريقة وخطوات الانقلابات العسكرية السابقة تقليداً وليس إبداعاً، إما لأنهم من جنرالات الجيش والعسكر الفاشلين، أو أنهم من الشخصيات المدنية الطامعة بالسلطة وليس لديهم حزب سياسي يمكّن من الفوز في الانتخابات البرلمانية، وبالأخص الشخصيات المضطربة التي تعاني من أمراض العظمة وحب السيطرة على أتباعها، على طريقة الطرق الصوفية التقليدية أيضاً، فالمريدون يلقون أنفسهم بين يدي الشيخ غولن مثل الموتى بين يدي المغسل، أو كالريشة في الهواء يذهب بها حيث يشاء، وهؤلاء الأتباع إذا دخلوا الجيش وكانوا من عناصر الشرطة والمخابرات والقضاء والإعلام والاقتصاد فإنهم لا يفعلون شيئاً

إلا بما يأمرهم به شيخهم، وليس قائدهم العسكري ولا رئيس الحكومة ولا رئيس الجمهورية، وهذا خلل كبير في بناء الجيش أن يكون قسم منه ومن كبار جنرالاته يتلقّون أوامر انقلابهم من شيخ طريقة صوفية لا يعرف أحد من يحرضه على الانقلاب، وإذا عرف فالخطر أكبر، وبالأخص أنه يقود حركته الصوفية على طريقة الحشاشين، فهو الذي بيده النعمة والنجاة والخلاص، أو الهلاك وجهنم والنار، وكأنه رب العالمين.

وحيث أن هذا الشيخ المقيم في بانسلفانيا الأمريكية قد كرر محاولاته الانقلابية أكثر من مرة وبأكثر من طريقة، فإن بناء الدولة التركية بطريقة صحيحة هو السبيل الوحيد لحماية الجمهورية والشعب التركي ودولته واقتصاده وهو السبيل الوحيد لمواجهته أولاً، ومواجهة أتباعه في المستقبل، أو من كان مثلهم، أو تشبّه بفكرهم وأنماط سلوكهم المخادع، وهذا لا يتم إلا بوضع دستور جديد، أول ما ينظم علاقات السلطتين المدنية والعسكرية بطريقة صحيحة وقوية، بحيث تصبح المؤسسة العسكرية بيد الحكومة المنتخبة من الشعب، وليس بيد ضباط قد يبيعون ولاءهم لمخادعين محليين أو مخادعين دوليين؛ أي: أن خطر الانقلابيين ليس داخلياً فقط، وإنما خطراً يمتد لمن يخدمه في الخارج من مخابرات الدول الكبرى، وبالأخص الغربية منها.

هذه الدول ليست في مأمن من خطر غولن وجماعته، وهذا ما بيّنته الحكومة التركية للحكومات الغربية بما فيها الإدارة الأمريكية، ولكنهم لا يسمعون، وقد وجدوا من الوعود التي قطعها غولن على نفسه بخدمتهم ما يظنون أنه أضمن لهم من الحكومة التي تبني تركيا الحديثة وتنال ثقة الشعب التركي، وفي نظر الغربيين أن غولن حتى لو لم ينجح بالانقلاب والوصول إلى السلطة ووضعها بين يدي الغربيين، وتمكن فقط بإشعال حرب أهلية بين أبناء الشعب التركي، فإنه سيكون قد قدم لهم خدمة كبرى؛ لأنه سيعيق تقدم تركيا لسنوات قادمة، وهو ما يأملونه ويخططون له منذ سنوات.

لذلك ليس المهم أن ينال غولن وجماعته والانقلابيين الذين نفذوا خطته الفاشلة عقابهم فقط، وإنما المهم أن تنتهي مشاريع الانقلابيين إلى الأبد، فالعقوبة لغولن ولمن نفذ انقلابه الفاشل لا يمكن التساهل فيها، وضمن دولة القانون والمحاكم العادلة، وكل مشارك في الانقلاب سينال جزاءه الذي يستحقه، فـ«الرحمة بالظالم خيانة للمظلوم»، والأهم أن لا يسمح بوجود أي من الانقلابيين في مؤسسات الدولة، وأن لا يتم التهاون معهم بعد انقلاب ١٥ تموز.

إن الإجراءات القانونية التي تقوم بها الدولة تجاه الانقلابيين وجماعة غولن الموجودة في تركيا ليست أعمالاً سلطوية ولا دكتاتورية، وإنّما هي حق القانون في حماية أبناء الشعب وحماية مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، والدولة التركية لا يمكن أن تكون غير قانونية؛ لأنّ المحاكم هي التي سوف تحاسب الانقلابيين، وليس الأحزاب السياسية، وفي هذا الصدد لا ينبغي السماع لانتقادات الغربيين أو الطامعين بخراب تركيا؛ لأنهم لا يخفون مواقفهم قبل الانقلاب وبعده، سواء بانتقاد أردوغان أو الحكومة أو البرلمان أو المحاكم التركية، فالدول الغربية فشلت في اختبار الديمقراطية في موقفها من الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، وما تقوم به الحكومة التركية من إجراءات لحماية الشعب والدولة والمؤسسات الديمقراطية هو من أجل المحافظة على الديمقراطية، والغربيين يعرفون ذلك، ولكنهم حانقون من فشل الانقلاب.

إن وحدة الشعب التركي في مقاومة الانقلاب، وفي مهرجان يوم الديمقراطية والشهداء في منطقة «ياني كابي» في إسطنبول بتاريخ ٧/٨/٢٠١٦م كان جواباً على المشككين في مواقف الشعب التركي من حكومته ومؤسساته السياسية بما فيها بل في مقدمتها رئاسة الجمهورية، فأحزاب المعارضة ورئاسة هيئة الأركان ورئاسة الشؤون الدينية كانت من المشاركين الأساسيين في المهرجان، أما الحضور الجماهيري فقد زاد عن خمسة ملايين مواطن تركي؛

أي: أن كل أطياف الشعب والأحزاب التركية شاركت في التجمع المليوني في يانى كابي تأييداً للحكومة ورفضاً للانقلاب والانقلابيين.



الباب الخامس

بعض مقالات الكاتب محمد زاهد جول في الصحف والمواقع العربية في الأيام الأولى للانقلاب

- تركيا.. انقلاب تمرد أم مغامرة مجنونة.
- مواقف غربية مريبة حول الانقلاب في تركيا.
- الانقلاب في تركيا بين الدوافع الداخلية والخارجية.
- إرادة الشعب التركي أقوى من سلاح الانقلابيين.
- مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل.
- لماذا يتجاوز الجنرالات الأمريكيون صلاحياتهم مع تركيا.

تركيا.. انقلاب تمرد أم مغامرة مجنونة(١)

عندما نَصِفُ الحركة الانقلابية مساء الجمعة ٢٠١٦/٧/١٥م بأنها انقلاب مجانين، لا نقصد المسبة ولا الشتيمة، وإنما وصف لحال هؤلاء الانقلابيين، فهم لا يستحقون وصف القادة العسكريين أو الجنرالات أو كبار الضباط أو حتى متوسطيهم لأنهم عصابة تابعة لتنظيم موصوف في الكتاب الأحمر الصادر عن مجلس الأمن القومي التركي بأنه تنظيم إرهابي.

أخطاء قاتلة:

فمن قام بهذه المحاولة الفاشلة هم مجموعة من العسكريين المنفصلين عن حقائق الواقع السياسي في تركيا الجديدة، وقد قاموا في الخطوة الأولى بالانقلاب على قيادة الأركان العسكرية التركية نفسها باعتقال رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار، وكان ذلك بمثال الخطأ الأول في مسار أخطائهم المتواصلة، فالمفروض في أي انقلاب ناجح أن يبدأ من داخل قيادة الأركان التركية، وأن يحظى بدعم كبير من كبار ضباط هيئة الأركان، وقد فشلوا في ذلك، فاستحقوا صفة المجانين المغامرين بمستقبل بلادهم.

فلا يحق لمستشار قانوني لرئيس هيئة الأركان (محرم كوسا) وهو برتبة عقيد أن يقوم بانقلاب على الجيش أولاً، ثم يعلن انقلابه على الديمقراطية ثانياً، ثم يتوقع أن ينجح في ذلك.

---

(١) انظر: الرابط على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦م.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/16/%D8%AA -%D9%81% D8%A7%D8%B4%D9%84.

أما الفشل الثاني للجماعة الانقلابية بعد فشلهم في تأمين الحصول على دعم هيئة الأركان وكبار الضباط؛ فتمثل في عدم تمكنهم من إرغام رئيس هيئة الأركان على إصدار وتلاوة بيانات انقلابية باسمه؛ حيث مثل ذلك إيذاناً ببداية فشل الانقلاب؛ إذ لا يمكن ـ وفق الظروف الطبيعية ـ إرغام قائد أركان الجيش التركي بتلاوة بيان انقلابي لضابط برتبة عقيد.



ومع تعثر البدايات وفشل الخطوات الأولى كان من الواضح أن ما يجري ليس انقلاباً عسكريّاً بمواصفات الانقلابات الناجحة وإنما هو تمرد عسكري داخل وحدات الجيش التركي، قام المعنيون به بعد فشلهم في السيطرة على قيادة الأركان بإصدار بيانات إعلامية على طريقة الانقلابيين المعتادة، بوقف العمل بالدستور، وفرض الأحكام العرفية، وإعلان السيطرة على مقاليد الحكم، وفرض حظر التجوال في كل أنحاء البلاد، وهم لم يسيطروا حتى على قيادة الأركان التركية نفسها.

ونتيجة لعدم تمكنهم من السيطرة على قيادة الأركان وإرغام رئيسها على

تلاوة بيان الانقلاب؛ لجأ الانقلابيون إلى نوع من القرصنة الإلكترونية لأجهزة الأركان التركية وإرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني كبيانات عسكرية تعلن مراسيم الانقلاب.

وعند النظر في عدد الضباط والجنود الذين تم اعتقالهم حتى الآن على خلفية هذه المحاولة الفاشلة نجد أنهم في حدود ألفين عنصر، من بينهم ٢٠٠ تم اعتقالهم من قبل قيادة أركان الجيش التركي، وهو ما يعني: أن ما جرى كان مغامرة جنونية؛ إذ كيف لمجموعة قليلة كهذه من صغار الضباط أن تسيطر على جيش يبلغ قوامه نحو مليون جندي، وهو الجيش الرابع في العالم قوة وتجهيزاً؟

مفارقات نادرة:

إن من أكثر المشاهد غرابة في هذا الانقلاب أن يتولى جهاز المخابرات التركية والشرطة المدنية وعناصر القوات الخاصة في الشرطة اعتقال ضباط الجيش المشاركين في الانقلاب، وكانوا يقودونهم ويعتقلونهم من الشوارع مثل اللصوص وهم يرتدون بزاتهم العسكرية.

ولعل هذا أول انقلاب في التاريخ تقوم فيه الشرطة المدنية باعتقال ضباط الجيش لإفشال انقلابهم في الساعات الأولى للانقلاب، وهذا يعني أن الانقلابيين لم يكونوا على قدر الحركة التي قاموا بها، وأنهم تخبطوا في الخطوات التي كان عليهم أن يتبعوها، فقد اتبع الانقلابيون مظاهر تتيح لهم خداع الشعب والعالم بأن الانقلاب قد نجح فعلاً، وقد فعلوا ذلك وادعوا فرض الأحكام العرفية وأن الجيش يسيطر على كل البلاد وأن علاقات تركيا الخارجية ستسير كما هي.

وقد تبين خلال ساعة واحدة أن البيانات الانقلابية كانت مجرد فقاعات إعلامية ولم تكن صادرة من قيادة الأركان، وكذلك لم يستطيعوا الحفاظ على سيطرتهم أو احتلالهم قناة (TRT) الرسمية التركية لأكثر من ثلاث ساعات

فقط، حيث قامت القوات الخاصة باعتقال الجنود الذين احتلوا القناة. وأثناء هذه الساعات العصيبة والغامضة، ظهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر Face time وتحدث إلى الشعب التركي وطالبهم بالخروج إلى الشوارع ورفض الانقلاب، وعندها أدرك الشعب التركي وعرف أن هناك محاولة انقلابية في البلاد.

وقد دفع ذلك الشعب التركي للخروج إلى الشوارع وقطع سيطرة هذه العصابة على مطار أتاتورك؛ لأن الشعب سبق الانقلابيين إلى المطار وحاصر من كانوا فيه وأجبرهم على الاستسلام.

الخطاب الحاسم:

في هذه الأثناء استطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ـ الذي لم يكن أحد يعرف مكانه ـ مخاطبة الشعب عبر موقع «خبر تركيا» على الهاتف، مطالباً الشعب بالنزول إلى الشوارع وحماية مطار أتاتورك في إسطنبول، وحماية الديمقراطية، فكان في ذلك رسالة تثبت أن رئيس الجمهورية هو مع الشعب ويكافح الانقلاب مع الشعب، وكانت هذه المكالمة نقطة فاصلة أخرى في مسار إفشال الانقلاب، وقد أجبرت جموع الجماهير التركية الآليات العسكرية التي كانت قريبة من مطار أتاتورك على الانسحاب، وأجبروا الانقلابيين على الخروج من المطار والاستسلام.

لقد قرأ البعض خطاب أردوغان عبر هاتف نقال وليس عبر قناة رسمية بنوع من الشماتة، وباعتباره دليلاً على أنه فقد السيطرة على البلاد؛ ولكن أردوغان تعامل بواقعية ومرونة مع الموقف، مع إدراك لحقيقة أن الشعب هو صاحب القرار في حسم الموقف بعد أن حسمه الجيش، ولذلك خاطب الشعب بعد أن تيقن بأن الجيش ليس مع الانقلابيين، وطالب الشعب بحفظ إرادته ودولته من مغامرة زمرة من الانقلابيين.

يعلم أردوغان أن الشعب التركي ضد الانقلاب وأنه سوف يرفض

الانقلاب من الساعات الأولى، وسيفشله حتى لو بعد يوم أو أيام، وهكذا كان رفض الشعب للانقلاب السبب الثالث الذي أفقد الانقلابيين القدرة على مواصلة الانقلاب، وخاصة أنهم فشلوا في السيطرة على مقر قيادة الأركان لأكثر من ثلاث ساعات، ولذلك فإن موقف الشعب الشجاع أفشل الانقلاب فعلاً، وما يؤكد ذلك أن الشعب التركي قام بعمل أفراح واحتفالات قرب الدبابات التي نزلت إلى الشوارع في حركة هزلية فاشلة.



لقد كانت ليلة يوم الخامس عشر من يوليو/تموز من عام ٢٠١٦م ليلة عصيبة في تركيا، وصفها أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي السابق بوصفين صادقين، فقد وصفها أولاً بأنها ليلة مظلمة في التاريخ التركي، وبعد خمس ساعات وصفها بأنها ليلة الكرامة. أما رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم فقد اعتبرها ليلة عيد للشعب التركي؛ لأن الشعب التركي دافع عن ديمقراطيته وانتصر فيها على الانقلابيين.

إن التقويم الأولي لهذا الانقلاب المجنون أنه فشل في خطته الانقلابية؛ لأنه لم يجد بيئة انقلابية لدى الجيش التركي ولا لدى الشعب التركي، ووجد شجاعة من القادة السياسيين من الرئيس أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدرم ومن رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان، ومن قادة أحزاب المعارضة التركية (حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري..) التي وقفت موقفاً مشرّفاً لها وللديمقراطية التركية، فقد تخلوا عن خلافاتهم الشخصية مع الرئيس أردوغان ومع حزب العدالة والتنمية، والتفتوا إلى وطنهم ودولتهم وجيشهم ووقفوا صفّاً واحداً ضد الانقلابيين، رفضهم الجيش أولاً، ورفضهم الشعب التركي ثانياً، وقاومتهم كل مؤسسات الدولة الأمنية، وبالأخص جهاز المخابرات العامة، والقوات الخاصة، وقوات وزارة الداخلية، والقسم الأكبر والأعظم من المؤسسة العسكرية التي أصبحت تدافع عن الديمقراطية في المرتبة الأولى.

الجماعة المتهمة:

وحتى الآن فإن المتهم الوحيد بهذا الانقلاب هو جماعة فتح الله غولن الموصوفة بالكيان الموازي التي تغلغلت في بعض المؤسسات الأمنية والعسكرية بما فيها الجيش التركي نفسه، ولأن الانقلابيين ينتمون إلى هذا الكيان الموازي فإن نفس الكيان هو الذي نسق الحركة الانقلابية بينهم وبين بعض المدعين العامين وبعض القضاة الإداريين في المحاكم التركية، والسرية داخل تنظيمهم هي التي مكَّنتهم من تنظيم هذا الانقلاب، وهو ما أخّر الحسم في بعض المواقع حتى ساعة متأخرة من اليوم التالي، حيث أعلن الجيش التركي في حدود الساعة الثالثة مساء سيطرته الكاملة على مقر قيادة الأركان التركية في أنقرة؛ لأن بعض الانقلابيين اعتصموا بمخابئ داخل قيادة الأركان.

ولا شك أن محاولة الحكومة التركية المنتخبة بعدم إراقة الكثير من الدماء جعل الحكومة تأخذ وقتاً أطول في معالجة بعض البؤر الانقلابية،

فالهدف ليس قتل الانقلابيين فقط، وإنما التحقيق معهم لمعرفة من يقف وراء هذا الانقلاب في الداخل والخارج، فقد تكون التهم الموجهة إلى فتح الله غولن الموجود في أميركا تشير إلى تورط أجهزة استخبارات دولية كبرى وأخرى إقليمية لها بعض الأيدي الخفية في تشجيع هذا الانقلاب.

وقد سمع العالم قبل ستة أشهر أحد نواب الكونغرس الأمريكي يشجع الجيش التركي على عملية الانقلاب، واعداً بأن الإدارة الأمريكية والكونغرس سوف يباركان مثل هذا الانقلاب لو وقع في تركيا ضد أردوغان، ورغم أن ذلك ليس دليلاً، فإنه مؤشر على أن الأيدي الخارجية حاولت العبث بالأمن والاستقرار التركي إن لم يكن لإحداث الانقلاب، فعلى الأقل لإعطاب مسيرة النهضة التركية وإيقاف عجلاتها بتوريط تركيا في المشاكل الداخلية، على طريقة المشاكل الحاصلة في الدول المجاورة.

ولكن خروج تركيا موحدة ضد الانقلاب قد يقنع الانقلابيين بأن تركيا عصية على العبث بأمنها واستقرارها وديمقراطيتها، ولعله أيضاً يقنع الخارج بأن تركيا في غنى عن مساعدتهم في التحقيق حول محاولة الانقلاب، حتى يجدوا الأدلة على ضلوع غولن بالانقلاب، وقد يكون هدفهم معرفة كيف خسروا هذه الجولة في الانقلاب على مسيرة النهضة التركية.



مواقف غربية مريبة حول الانقلاب في تركيا[(١)]

قد يكون الوقت مبكراً للحديث عن مواقف الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا من الانقلاب الفاشل الذي وقع في تركيا مساء الجمعة ١٥ تموز ٢٠١٦م؛ لأن الأولوية الآن هي للمعالجات الضرورية للوضع الداخلي في تركيا، فلا تزال بعض جيوب الانقلابيين تتمحَّص في مخابئها، وبعضها لا يزال يظن أن أمره لن ينكشف؛ لأنه لم يكن مشاركاً فعليّاً فيه، ولكنه كان قد أعطى موافقة عليه، وبالتالي فلن يعلم به أحد، إلا أن التسريبات التي خرجت لوسائل الإعلام بعد الانقلاب بيومين قد أظهرت أن الانقلابيين كانوا قد أعدوا أسماء المشاركين والاحتياط والمؤيدين ومراحل الانقلاب وخطواته ومن يتعاون معهم في كل موقع وقاعدة عسكرية، مما جعل أسماء المتورطين معروضة على وسائل الإعلام.

وكان مما كشفت عنه بعض التحقيقات مع الجنرالات المشاركين في الانقلاب بعد أن ألقي القبض عليهم، تورط قائد قاعدة أنجيلرك الجنرال «بكير أرجان فان» في هذا الانقلاب، وأنه بعد فشل الانقلاب طلب اللجوء السياسي إلى أمريكا، وأن السلطات الأمريكية رفضت ذلك، ورغم هذا الرفض الأمريكي الرسمي فقد فتحت الأعين على الدور الأمريكي في هذا الانقلاب، وممّا أثار الريبة تصريحات وزير الخارجية الأمريكية كيري في اليوم الأول للانقلاب وهو يوم السبت بنفيه أي تورط أمريكي في هذا الانقلاب أولاً، وفي

---

(١) انظر: الرابط الإلكتروني في موقع الخليج أونلاين بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٦م.
http://alkhaleejonline.net/articles/1468910832449297200/%D9.

تصريح آخر بعده أكثر ريبة تحذيره الأتراك: «بأن العلاقات الأمريكية التركية سوف تتأثر سلبياً في حالة توجيه الأتراك تهماً لواشنطن بتدبير الانقلاب»، على قاعدة: «كاد المريب أن يقول خذوني»؛ أي: أن كيري لا يحتمل التهمة أصلاً، فكيف إذا فكرت الجهات الرسمية التركية بتقديم إثباتات الإدانة ليس على فتح الله غولن فقط، وإنما صاحبتها تهماً أخرى لجهات أمريكية مشاركة مع الكيان الموازي في هذا الانقلاب، ليست مكاتب الخارجية الأمريكية بعيدة عنها.

إنّ الأدلة التركية ليست مجرد شبه أو تهم عدائية لأمريكا، وإنما تستند إلى شواهد تحتاج إلى إجابات وافية ومقنعة من أمريكا ومنها: أن القاعدة الجوية أنجيلرك أطلقت ليلة الانقلاب طائرتين لتزويد الوقود لطائرات من طراز أف١٦ في الساعات الأولى للانقلاب، هل أطلقت هذه الطائرات دون علم أمريكا، أم أن القيادة العسكرية الأمريكية سمحت لها بالإقلاع لأنّها طائرات تزويد وقود وليست طائرات محاربة، وذاهبة لتقصف مقر أردوغان في مرمريس وغيرها، وعلى كل الأحوال فقد شاركت هذه الطائرات في الانقلاب الفاشل، وهذا أمر يرى مختصون بأنه لا يتم بغير علم الضباط الأمريكيين في القاعدة، وأن قائد هذه القاعدة التركي «فان» لا يتحمل المسؤولية وحده، بدليل أن السلطات التركية أمرت بوقف حركة الطيران في القاعدة وقطعت عنها التيار الكهربائي، ولم تكتف باعتقال قائد القاعدة، بل تابعت ذلك بتفتيش القاعدة وإجراء تحقيقات أخرى فيها، بعد أن اضطرت السلطات التركية لفتح القاعدة ليوم واحد قبل تفتيشها، بحجة عدم التوقف عن مهاجمة داعش، وهذه نقطة مريبة أخرى.

إن هذا الكشف أعاد قراءة الموقف الأول للسفارة الأمريكية في أنقرة في الساعة الأولى للانقلاب، وقد وصفت ما يقع في تركيا حينها بأنه «انتفاضة تركية»، وهذا الوصف يحمل معنى الإشادة والتقدير والقبول لما يجري، وذلك قبل أن يخرج الرئيس الأمريكي نحو الساعة الواحدة والنصف ليلاً ليعلن موقفه

بدعم الحكومة الشرعية ورفض الانقلاب العسكري، وقد تأكد لأمريكا أن الانقلاب قد فشل حتماً، وقد تعثر في خطواته الأولى برفض رئيس هيئة الأركان التركي «خلوصي آكار» الموافقة عليه، ولم يصدر البيان العسكري الأول باسمه ولا توقيعه عليه، وقد تأكد لها خروج الرئيس التركي أردوغان سالماً من محاولة اغتياله في مقر إقامته في مرمريس، بل ومطالبته الشعب التركي بمقاومة الانقلاب والخروج إلى الشوارع والذهاب إلى مطار إسطنبول لحمايته من الانقلابيين.

لقد اعتقلت الأجهزة الأمنية التركية، القائد التركي لقاعدة أنجيلرك، بعد إصداره أمرا لطائرات تزويد الوقود بالتحليق في الجو، من أجل تزويد مقاتلات إف ١٦ المشاركة في محاولة الانقلاب، ولكنه لم يكن المتهم ولا الدليل الوحيد، فقائد اللواء ٣٩ آليات اللواء «حسن بولاط» يقول: «اجتمعنا سرّاً مع عسكريين من وزارة الدفاع الأمريكية في قاعدة أنجيلرك ١٢ مرة، وكان هناك مخططات لتفجيرات في مدن إقليم الأناضول أثناء الانقلاب»، بينما الخارجية الأمريكية تنفي علاقتها بالانقلاب قبل أن يسألها أحد، وأما الدليل الإعلامي فهو من خلال القنوات التي تحسب على المحور الغربي والعربي المعادي لتركيا فهي لم تتوقف عن بث أمنياتها بنجاح الانقلاب وكأنها حقائق واقعة، فالقنوات العربية وسكاي نيوز وب ب سي والقنوات المصرية وأمثالها كانت متحمسة لنجاح الانقلاب أكثر من الانقلابيين أنفسهم، وبعد فشل الانقلاب انقلبت هي للحديث عن أن الانقلاب مسرحية، وكان أول من أشاع هذه الدعاية المضحكة فتح الله غولن نفسه.

لقد اعترف قائد منطقة «هاتاي» العسكرية في التحقيقات أن الانقلاب كان يعد له منذ ثلاثة أشهر في قاعدة أنجيلرك بحضور ضباط أمريكيين جاؤوا خصيصاً من واشنطن، وأن المواقف الإيرانية من الانقلاب أخذت بعين الاعتبار؛ أي: أنها كانت على علم بالخطط الموضوعة للانقلاب، وهذا يفتح الباب على علم روسيا به، حيث أن وزير الخارجية الأمريكية كيري كان

يجتمع يوم الجمعة ١٥/تموز ٢٠١٦م بالرئيس الروسي بوتين، بادعاء بحث المسألة السورية، فوجود كيري في تلك الليلة في موسكو لا ينبغي أن يؤخذ صدفة، وقد غادر موسكو بعد أن تأكد لهما فشل المحاولة الانقلابية، وأن أردوغان قد تجاوز هذا الخطر في هذه المحاولة.

وبعد فشل الانقلاب تسارعت التصريحات الغربية في اليوم الأول والثاني والثالث وبالذات من كيري بمطالبة تركيا المحافظة على حقوق الإنسان واحترام القانون، ولم يتوقف نزيف الشعب التركي بعد، ولما يدفن الشعب التركي قتلاه، وجاءت تصريحات فرنسية تقول: إن فشل الانقلاب لا يعطي أردوغان شيكاً أبيض لقمع معارضيه، ولم يلفت أولئك الغربيين الذين يتدخلون في الشؤون الداخلية لتركيا بأن عدد الاعتقالات بين أعضاء جماعة فتح الله غولن بعد الانقلاب يؤكد أن الأجهزة الأمنية في تركيا كانت تعرفهم، وتعرف مواقع عملهم، وتعرف وظيفة كل واحد منهم، ولكنها لم تتصرف معهم بشيء يقلقهم؛ لأنها لا تملك دليلاً على إدانتهم أو اتهامهم أو اعتقالهم.

لقد كان على الدول الغربية أن تتنبه إلى أن أحد أسباب فشل الانقلاب أن الشعب التركي خرج مدافعاً عن الديمقراطية التي تمتع بها خلال الأربعة عشر سنة الماضية، فلو لم تكن الحكومات التركية التي قادها حزب العدالة والتنمية وأردوغان ديمقراطية لما دافع عنها الشعب التركي، ولما خرج إلى الشوارع مضحياً بروحه ونفسه من أجل الديمقراطية.

ولقد كان الوزراء الغربيين بحاجة إلى مشاعر إنسانية وليس إلى ادعاءات إنسانية، وكان عليهم مراجعة أنفسهم قبل أن يضعوا أنفسهم أوصياء على الديمقراطية التركية، وقبل أن ينصبوا أنفسهم حماة للحقوق الإنسانية والسياسية، وقد شاهدوا الانقلابيين الإرهابيين يقصفون الفنادق بالطائرات الحربية، ويقصفون البرلمان ـ وهو بيت الشعب الكبير ـ بالطائرات والصواريخ، وقد رأوا الانقلابيين يطلقون النار على الناس وهم في الشوارع ويقتلون بعضهم ويجرحون آخرين، فالشعب التركي الذي يخرج إلى الشوارع

هذه الأيام وهو يطالب الحكومة بأشد العقوبات للانقلابيين القتلة لا يطلب إلا حقه بالقصاص من القتلة والإرهابيين، فالأولى أن يتقدم أولئك الوزراء الغربيون بالتعزية والمواساة للشعب التركي في هذه الأيام وهم يدفنون قتلاهم، وعندما يجدون أن المحاكم التركية قد ظلمت الانقلابيين القتلة فليأت أولئك الوزراء وعلى رأسهم كيري ليدافع عنهم في الشوارع التركية، وليسمعوا جواب الأمهات الثكلى والأطفال الأيتام والزوجات الأرامل، وها هي أبواب البرلمان التركي الذي قصفه الانقلابيون مفتوحة للمشاهدين، أفلا يكفي السفير الأمريكي في أنقرة نفي تورط واشنطن بمحاولة الانقلاب الفاشل، بل عليه أن يبرر لماذا تدافع أمريكا عن فتح الله غولن، وهو متورط بانقلابات سابقة ضد الشعب التركي، وقد قدمت المحاكم التركية طلباً لتسليمه من أمريكا من قبل دون إجابة، ولكن قد يصح قول البعض أن الأهون على أمريكا التخلص من غولن قبل أن تسلمه إلى تركيا، وهو يحمل أدلة تعاونه مع بعض أجهزتها المختصة بالانقلابات الخارجية.



الانقلاب في تركيا
بين الدوافع الداخلية والخارجية[1]

منذ أن وقع الانقلاب في تركيا يجري الحديث عن الأسباب الداخلية والخارجية، وقد أصاب كثير من الباحثين بالقول أنه لا يوجد مبرر أمام الجيش التركي للقيام بهذا الانقلاب، فالشعب التركي لم يكن ينتظر انقلاباً عسكريّاً ولا متلهفاً لوقوعه، حيث يظن الانقلابيون أنهم يُقدِّمون خدمة أو خلاصاً للشعب طال انتظاره، ولذلك لا بد من البحث عن الأسباب الداخلية والخارجية لدى الجهة التي خططت ونفذت الانقلاب مساء الجمعة ١٥ تموز ٢٠١٦م، وهو تنظيم الكيان الموازي في التصنيف الرسمي التركي، وهو جماعة الخدمة التي يرأسها فتح الله غولن المقيم في بانسلفانيا في أمريكا منذ عام ١٩٩٨م، وهو يحرض ضد تركيا وليس ضد حزب العدالة والتنمية وحكوماته وقاداته فقط، ولذلك فإن الأسباب الداخلية محصورة في هذه الجماعة بنسبة كبيرة جداً، والنسبة الأخرى الصغيرة تابعة لمصالح المجموعة العسكرية الانقلابية التي تحركت بأوامر أو بتنسيق مع جماعة غولن، مثل كبار الجنرالات، بينما تبين أن معظم العسكريين من صغار الرتب العسكرية والجنود لم يكن لهم علم بمشاركتهم بعملية انقلابية، وأنهم نزلوا إلى الشوارع بدباباتهم وعرباتهم العسكرية بتعليمات أنها تدريبات عسكرية لمكافحة الإرهاب داخل إسطنبول على الجسور وقرب المطار وغيرها.

---

(١) انظر: الرابط الإلكتروني لجريدة الشرق بتاريخ ٢١/٧/٢٠١٦م:
http://www.al-sharq.com/news/details/434667



هذه الجماعة التي أسسها غولن كجمعية خيرية خدمية في بداية السبعينيات، أصبح لها انتشار ثقافي واسع في عقد الثمانينيات، وهذه الجماعة ترفض أن تكون جماعة أو حزباً سياسيّاً، ولكن انقلاب ١٩٨٠م الذي قاده الجنرال كنعان إيفرين وظفها أو تعاونت معه في قمع حركة نجم الدين أربكان، بحجة أن أربكان يدمج الدين في السياسة، وهو خلاف فكر غولن، بحسب زعمه، بينما أجاز غولن أن يستغل الانقلاب العسكري جماعة الخدمة ضد حزب سياسي مرخص، وتم الانقلاب عليه عسكريّاً بغير حق عام ١٩٨٠م، وهذا الموقف من غولن تكرر في الانقلاب ١٩٩٧م ضد الحكومة المنتخبة، ومع ظهور حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠١م كمنافس لحزب السعادة حزب نجم الدين أربكان، وظن غولن أنه سيستطيع مناهضة أربكان من خلال تأييد حزب العدالة والتنمية واستغلاله، ومن هنا بدأت مرحلة التعاون بين فتح الله غولن وأردوغان، وفي نظر غولن أن أردوغان سيكون خادماً له مثل باقي أتباعه، ولكنه وجد من أردوغان شخصية أخرى لا

تخضع لأوامر الشيخ؛ لأن أردوغان لم يكن من جماعة الخدمة أولاً، وكان منتخباً من الشعب، ويتحمل مسؤولية قراراته أمام البرلمان وأمام الشعب التركي، فلن يطيع شيخاً يرفض أن يكون في الساحة السياسية ويعتبر السياسة نجاسة كما يصرح غولن، ثم يريد أن يكون هو صاحب القرار السياسي الذي تتخذه الحكومة التركية، من هنا بدأت الاختلافات بين غولن وأردوغان، وقبل أن يصل الطرفان إلى الاختلاف العميق قام أردوغان بإقرار قوانين وتعديلات تشريعية تتيح للإسلاميين دخول الوظائف الرسمية التي منعوا منها منذ تأسيس الجمهورية بحجة أن الدولة التركية دولة علمانية، وبذلك فتحت حكومة العدالة والتنمية بزعامة أردوغان الأبواب لجماعة غولن وغيرها لإدخال عناصرها في الوزارات والمؤسسات الأمنية والقضاء التي حرموا منها سابقاً، سواء دخلوا وهم يعلنون انتمائهم أو بصورة سرية.

هذه التشريعات التي سعى لها أردوغان لم تكن خاصة بحزب معين أو بجماعة معينة وإنما لكل الشعب التركي بحكم المساواة بين أبناء الشعب التركي بتولي الوظائف العامة بعدالة ودون تمييز وبالأخص لأسباب دينية، وهذا التشريع من حزب العدالة والتنمية استغله غولن، فركز غولن على إدخال أتباعه في وزارات الاتصالات والداخلية والعدل والقضاء والشرطة وغيرها، وبصورة علنية، أو سرية حيث يمنعون من دخول وظائف معينة، وهذا ثابت في تسجيلات سرية لغولن يوجه فيها أتباعه لدخول هذه الوزارات والوظائف بما فيها مؤسسة الجيش والمخابرات والدرك والشرطة، فلما وقعت احتجاجات حزيران ٢٠١٣م في ميدان تقسيم، تبين أن جماعة غولن مشاركة فيها ضد الحكومة وضد حزب العدالة والتنمية، وبيّنت التحقيقات أن العملية لم تكن مجرد احتجاجات شعبية، وإنما هي جزء من انقلاب مدني لأن الجيش لم يدعمه، فقد تحركت عناصر من الشرطة ووزارة العدل من القضاة والمدعين العامين للقيام باعتقالات لوزراء متهمين بالفساد تابعين لحزب العدالة والتنمية، كان ينبغي أن يعقبها اعتقال لرئيس الوزراء حينها وهو رجب طيب أردوغان،

ولكن جهاز المخابرات التركية كشف ذلك، ومع إنكار غولن لذلك إلا أنه كرر نفس المحاولة في شهر ديسمبر ٢٠١٣م، وقد أثبتت التحقيقات القانونية فيها تورط جماعة غولن بالتجسس على كل وزراء الحكومة التركية بما فيها رئيس الحكومة أردوغان، والتجسس على نحو مليوني مواطن تركي لهم مراكز اجتماعية أو اقتصادية مرموقة، وكأن جماعة غولن تقوم بالتجسس على كل مفاصل الدولة التركية للسيطرة عليها، وكانت النقطة الفاصلة والتي جعلت جماعة غولن جماعة إرهابية هو ثبوت ضلوعها بالتجسس على اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي، ومما كشف ذلك تسريبها لمعلومات قيل: إن مجلس الأمن القومي التركي بحثها، في حالة اضطرار تركيا للتدخل العسكري في سوريا، وكان هدف جماعة غولن إثبات تورط الحكومة التركية وأردوغان بدعم المعارضة السورية العسكرية داخل سوريا، وكذلك اتهمت بضع شاحنات متوجهة إلى الجنوب بأنها تنقل أسلحة للمعارضة السورية دون علم مؤسسة الجيش، تبين كذبها، وهذا فتح الباب على التحقيق مع جماعة فتح الله غولن ومحاكمة كل من تورط بالتجسس، سواء كان من الشرطة أو المدعين العامين أو القضاء أو موظفي وزارة الاتصالات أو غيرهم، ومن حينها اعتبر مجلس الأمن القومي التركي جماعة الخدمة وحركة غولن تنظيماً إرهابيّاً معادياً للدولة التركية، ووضع على قائمة التنظيمات الإرهابية التي تعمل الدولة التركية على محاربتها حماية للأمن القومي التركي، وأدرجت هذا الكيان في الكتاب الأحمر، وهو الكتاب الذي يصنف التنظيمات والدول التي تقع في سلم أعداء تركيا، وينبغي اتخاذ الإجراءات القانونية الأمنية ضدها.

ورغم كل المواقف العدائية لغولن ضد الدولة والحكومة التركية إلا أن الحكومة لم تعاقب أحداً منهم قبل انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م إلا من تورط بأعمال عدائية وإجرامية ضد الأمن التركي، وهو ما تبين خطؤه وخطورته عند وقوع انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م؛ لأن التنظيم الموازي لم يتوقف عن استهداف سيطرته على الحكم ولو بالانقلاب العسكري وقتل الشعب واغتيال الحكومة

المنتخبة، بما فيها قتل رئيس الجمهورية المنتخب رجب طيب أردوغان، لذلك كان لا بد من معالجة هذا الورم الخبيث من داخل المجتمع التركي، فمن يريد الخدمة الاجتماعية لا يجلس في أمريكا، ولا يخطط للاستيلاء على الحكومة والدولة بطرق غير مشروعة، وإنما بدخول الحياة السياسية من أوسع أبوابها، بتأسيس حزب سياسي يخوض الانتخابات ويكسب ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع مع برامجه النهضوية لتركيا، وهو ما طرحه أردوغان على غولن منذ سنوات، ولكن دون استجابة؛ لأن السياسة في نظره نجاسة، بينما الوصاية على الدولة من الخارج أو السيطرة عليها بالانقلاب العسكري من الداخل ربما تكون في نظره قداسة، وهذا يفتح أبواب السؤال من المستفيدين من هذا الانقلاب في الخارج حيث يقيم غولن أولاً، وحيث سرب غولن أسرار مجلس الأمن القومي إلى الدول المعادية أو المنافسة لتركيا بغير وجه حق، ومع ذلك لن تكون الاعتقالات الكبيرة الآن إلا للتحقيق ومحاسبة المتورطين وتطهير الدولة ممن رهنوا أنفسهم للوصاية الخارجية.



إرادة الشعب التركي أقوى من سلاح الانقلابيين(١)



هذه هي خلاصة الانقلاب الفاشل الذي وقع في تركيا يوم الجمعة ١٥/ ٧/ ٢٠١٦م، وهو الانقلاب الخامس الذي تنفذه القوة العسكرية، ولا أقول الجيش التركي ولا المؤسسة العسكرية والأمنية كما هو المعتاد في الانقلابات الثلاث الأولى، الانقلاب الأول ١٩٦٠م، والانقلاب الثاني ١٩٧١م، والانقلاب الثالث ١٩٨٠م، وكذلك الانقلاب الحداثي الرابع ١٩٩٧م، فإرادة الشعب كانت دائماً أقوى من سلاح الانقلابيين، ولذلك كان مستغرباً أن يقع انقلاب عسكري في تركيا بعد فشل الانقلابات الأربعة السابقة من تحقيق

---

(١) انظر: الرابط الإلكتروني لموقع القدس العربي بتاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠١٦م:
http://www.alquds.co.uk/?p=570496

أهدافها، فالانقلاب الأول عام ١٩٦٠م بحجة حماية العلمانية لم يرجع البلاد والشعب إلى ما كان عليه الحال قبل الانقلاب، بل اضطر العسكر والحكومات التالية إلى تقديم تنازلات أكبر في التحرر من العلمانية المتصلبة الخانقة للحرية الشخصية، وكذلك الحال مع انقلاب ١٩٧١م، فقد عادت القوى السياسية السابقة للعمل السياسي بما فيها الحركة الإسلامية بقيادة نجم الدين أربكان.



والانقلاب الأشد في تاريخ الجمهورية التركية قبل انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م كان انقلاب ١٩٨٠م، وعلى إثره وضع العسكر دستور ١٩٨٢م، ليتمكن العسكر من التحكم بالحياة السياسية، وتم خلط الدستور النيابي بالرئاسي في صلاحيات السلطة التنفيذية، ليتدخل رئيس الجمهورية العسكري الجنرال «كنعان إيفرين» بصلاحيات رئيس الوزراء المنتخب، وهو ما أحدث مشاكل في النظام السياسي التركي حتى الآن، حول صلاحيات الرئيس، ومن يحكم تركيا رئيس الجمهورية أم رئيس الوزراء، وهو ما تعمل الحكومة التركية

الآن لمعالجة هذا التداخل، ووضع دستور جديد يؤسس لنظام رئاسي بالكامل مشابه للدستور الأمريكي.

لقد استغرب الرئيس التركي أردوغان وقوع الانقلاب العسكري أول ما سمع به وهو في الفندق في مدينة مرمريس، ولذلك فإن تفكير الرئاسة ورئاسة الحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية والأحزاب في السلطة والمعارضة، التي عارضت جميعها وقوع الانقلاب ورفض تقويض الديمقراطية التركية، فإنها جميعها تفكر الآن وتعمل لمنع تكرار ما وقع ما أمكن، فإن كنا نقول من قبل إن تركيا ودعت الانقلابات العسكرية إلى غير رجعة بعد تحديد وظيفة الجيش التركي بحماية الحدود الخارجية، وعدم التدخل في الحياة السياسية الداخلية بالتعديلات الدستورية التي أقرت عام ٢٠١٠م، فإن هذا الانقلاب وإن لم يكسر هذه القاعدة؛ لأنه لم يكن انقلاباً عسكرياً متكامل الأوصاف، إلا أنه سمح لتنظيم عسكري متمرد من الجيش التركي أن يحاول الانقلاب العسكري، وإن تم انقلابه بتخطيط تنظيم جماعة فتح الله غولن، التي تخضع لعقل مدبر أكبر قد يكون موجوداً في بانسلفانيا أو قريباً منها.

وسواء تم توصيف ما جرى انقلاباً عسكرياً أو تمرداً على المؤسسة العسكرية، فقد فشل في السيطرة على القرار العسكري أولاً، بفشله في السيطرة على قيادة هيئة الأركان العسكرية، واضطراره إلى اعتقال رئيس هيئة الأركان خلوصي آكار بعد رفضه الخضوع لهم مهما كانت التهديدات، وهذا أفشل الانقلابيين بالسيطرة على القرار السياسي في البلاد؛ لأنهم لم يستطيعوا أن يعتقلوا وزيراً واحداً، فضلاً عن اعتقال رئيس الحكومة بن علي يلدرم أو اعتقال رئيس الجمهورية أردوغان أو اغتياله، وكذلك رفض الشعب قرار منع التجول الذي أصدره الانقلابيون في الساعة الأولى، وخرج الشعب إلى الشوارع ملبياً نداء أردوغان لمحاربة الانقلابيين، لذا فإن كل الجهود التي تبذلها الدولة التركية الآن بكل مؤسساتها هي التحقيق فيما حصل أولاً، ومعرفة الثغرات التي دخل منها الانقلابيون ثانياً، واتخاذ التدابير التي تعالج

القصور السابق ثالثاً، سواء كان قصوراً في جهاز المخابرات التركية، الذي لم يكشف الانقلاب قبل وقوعه إلا بساعات، بينما كانت ترتيبات الانقلاب تجري منذ ثلاثة أشهر بحسب بعض التقديرات، أو بمعالجة الخلل داخل المؤسسة العسكرية نفسها، فكيف يستطيع فصيل متمرد من الجيش تحريك طائرات أف١٦ ليضرب بها مقرّات الدولة والبرلمان وغيرها.

إن الخطوة الكبرى التي أقدم عليها مجلس الأمن القومي التركي برفع مقترح الرئيس أردوغان إلى الحكومة بفرض حالة الطوارىء يوم ٢٠/٧/٢٠١٦م، هو حق دستوري لرئيس الجمهورية أولاً، وقد أقرت الحكومة التركية هذا القرار بعد ذلك ثانياً، ثم طلبت موافقة البرلمان التركي عليه، وهذا ما تم الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس ٢١/٧/٢٠١٦م بفرض حالة الطوارىء لمدة تسعين يوماً ثالثاً، ومع ذلك يمكن اعتباره فرض الطوارىء في تركيا في هذا التاريخ تجاوز للمألوف في الحياة السياسية التركية منذ عام ١٩٨٧م، فقد كانت المرة الأولى التي فرضت فيها حالة الطوارىء في تركيا بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٠م ولغاية ١٩٦٣م بعد أول انقلاب، وكان فرض حالة الطوارئ الثانية ١٣/٣/١٩٧١م - ٢٦/٩/١٩٧٣م، والحالة الثالثة ٨/١٩٧٤م - ٩/١٩٧٥م بسبب الحرب التركية في قبرص، وجاءت الحالة الرابعة ٢٩/٩/١٩٨٠م - ١٦/٧/١٩٨٧م، وبعدها بقيت حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا فقط، بسبب الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، وأخيراً جاء فرض حالة الطوارىء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٦م، بعد الانقلاب الفاشل.

فهذا القرار فرضته الظروف الراهنة والعصيبة قبل أن يكون قرار الحكومة والبرلمان، فالشعب يملأ الشوارع والساحات التركية منذ ليلة الانقلاب وحتى الآن، وله مطالبه بالقصاص من القتلة، والحكومة اضطرت إليه لمبرر واحد كما قال وزير العدل التركي «بكر بوزداغ» أمام البرلمان التركي هو منع وقوع انقلاب آخر بعد هذا الانقلاب، وهذا القرار الذي أوصى به الرئيس التركي بحسب الدستور التركي في المادة ١٢٠ الفقرة الثانية منه، يجعل الجيش

والقوات المسلحة التركية تحت حكم الحكومة التركية، فأحكام الطوارئ تجعل حكم البلاد من قبل الحكومة التركية، التي تعطي صلاحياتها إلى حكام الولايات لاتخاذ ما تراه ضرورياً، وسيقوم الولاة بفتح تحقيقات رفيعة لإقصاء كل من تثبت صلته بحركة غولن في الجيش والشرطة والأمن، بينما مهمة الحكومة المركزية الأساسية ستكون إعادة هيكلة القوات المسلحة، كما قال رئيس الجمهورية، وضخ دماء جديدة فيها، بمعنى أن لا تبقى عناصر القوات المسلحة من تيار واحد أو قابلة لكي لا يتم التسلل فيها من عناصر غريبة مرة أخرى، وبالأخص من تنظيم فتح الله غولن، الذي أصبح منذ محاولة الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٣م تنظيماً إرهابياً، وقد تأكد عليه هذا الوصف بانقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م.



لا شك أن القوات المسلحة التركية ستكون بعد هذا الانقلاب غير التي كانت قبله، فلن تعود حصناً مغلقاً على رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، ولا حصناً لا يملك رئيس الوزراء المدني ولا رئيس الجمهورية المنتخب

مباشرة من الشعب التدخل في شؤونها، ولا يعرفون شيئاً عن خباياها وأسرارها، بل لن تبقى الحكومة بعد اليوم تتوجس خيفة من الجيش أن ينقض عليها، فالمؤتمر الصحفي الأول الذي عقده رئيس الجمهورية أردوغان مساء الخميس ٢١/٧/٢٠١٦م جلس على يمينه رئيس الوزراء بن علي يلدرم، وجلس على يساره رئيس هيئة الأركان بالوكالة «أوميت دوندار»، وفي ذلك إشارة إلى تعاون السلطات الثلاث التي سوف تحكم تركيا في الأشهر الثلاث القادمة، مؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسة رئاسة الحكومة ومؤسسة الجيش والقوات المسلحة، ومهمتها الأساسية معالجة ثغرات المرحلة السابقة، وبناء أسس مرحلة جديدة لتركيا الجديدة.

إن تمرير البرلمان التركي لقرار رئاسة الوزراء بفرض أحكام الطوارىء وليس الأحكام العرفية مهم جداً؛ لأن الدولة تريد أن تسيِّر شؤون البلاد كافة دون تغيير ولا تأخير ولا تأثير، والفرصة الوحيدة التي تمنحها حالة فرض الطوارىء في البلاد هي تعقب الضالعين بالانقلاب بطرق أيسر من السابق، بحيث تصبح مباشرة من المحافظين أو الولاة ومن يلونهم على هذه المهمات دون العودة إلى طلب إذن من المدعين العامين، الذين نال قسم كبير منهم الاعتقال، إما لتورطهم بالانقلاب، أو لتورط أسمائهم في قوائم الانقلابيين لإدارة البلاد بعد نجاح الانقلاب، حيث أن تنظيم فتح الله غولن تعمّد أن يزج بعناصره في قطاع وزارة العدل والجيش والشرطة والمال والإعلام والتربية بالدرجة الأولى وبصورة سرية، ولولا فضائح حزيران وديسمبر ٢٠١٣م لبقي معظم هؤلاء غير معروفين، ولكن فضائح ٢٠١٣م وضعتهم تحت المجهر والمراقبة، وبالأخص من قِبل جهاز المخابرات التركية، حيث أن تنظيم فتح الله غولن كان قد استهدف رئيس الجهاز هاكان فيدان بالعداء في تلك الأحداث.

لقد أقر البرلمان التركي فرض حالة الطوارىء بتصويت ٣٤٦ صوتاً من بين ٤٦١ حضروا الجسلة، ورفض ١١٥، وبذلك أعلن رئيس البرلمان التركي إقرار حالة الطوارىء من قبل البرلمان، وبالإشارة إلى أن أعضاء حزب العدالة

والتنمية هي ٣١٧ نائباً، فإن الأصوات الباقية جاءت من نواب حزب الحركة القومية، بينما امتنع نواب حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الديمقراطي التصويت لصالح فرض حالة الطوارىء مدعين أن حالة البلاد لا تستدعي ذلك، ويمكن ادراة البلاد من قبل البرلمان، وهذا أول مؤشر ظاهر على رغبة حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الديمقراطي الابتعاد في مواقفهما عن موقف الحكومة التركية في ظل أحكام الطوارىء.





مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل[1]

لقد وقع الانقلاب العسكري في تركيا بصورة مفاجئة، وانتهى بصورة مفاجئة أيضاً، فلم يستطع العيش ليوم واحد، بل تم القضاء عليه خلال ساعات، وهذا يؤكد أن تركيا قد ودعت الانقلابات العسكرية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢م، وبالأخص بعد تشريع تعديلات دستورية على وظيفة القوات المسلحة، وجعلها حماية للحدود الخارجية، وليس التدخل في الشؤون السياسية الداخلية، ولا حماية العلمانية الأتاتوركية بحسب نصوص الدساتير السابقة، فلم يعد من صلاحيات الجيش التركي التدخل في الحياة السياسية الحزبية والحكومية والبرلمانية طالما هي في نطاق العمل القانوني، فلم يعد الجيش يتدخل لأسباب أيديولوجية أو لفرض رؤية فكرية معينة، وفشل الانقلاب مساء الجمعة ١٥ تموز ٢٠١٦م يؤكد أن الجيش التركي مقتنع بوظيفته الجديدة، وأنه ليس ضد التعديلات الدستورية التي تمت عام ٢٠١٠م على وظيفة المؤسسة العسكرية ودورها في حماية الجمهورية التركية من أعداء الخارج.

لم يكن الانقلاب الأخير في تركيا انقلاباً محليّاً فقط، فقد كان فيه أطرافاً دولية وإقليمية لم تكن تتمنى فشل الانقلاب إن لم تكن مشاركة فيه، ودون الخوض في أسماء تلك الأطراف الدولية والإقليمية، فلا بد من معرفة أنها ظنت مخطأة أن مصالحها انتهت مع الرئيس أردوغان وحزب العدالة

---

(١) انظر: الرابط الإلكتروني لموقع الخليج أونلاين بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٦م:

http://alkhaleejonline.net/articles/1469432383252631700/%D9%85%.

والتنمية وحكومته؛ لأنه جاد في بناء تركيا الجديدة، ويريد أن يضع رأس تركيا بين رؤوس الدول الكبرى، فأردوغان وهو يبني تركيا الجديدة مع حزبه وشعبه الآن يطالب أن لا يبقى مجلس الأمن خاصّاً بخمس دول فقط، وبالأخص أنه ليس بينها دولة عربية أو إسلامية لتمثل نحو ملياري مسلم في العالم، فكيف يمكن إقامة مجلس أمن دولي عادل يتجاهل حقوق ملياري إنسان على الكرة الأرضية؟

من هنا يمكن تحليل أسباب الانقلاب بأنها مهمة ولكنها إذا بقيت في مستواها المحلي فقط فإنها لا تفي الموضوع أحقيته؛ لأن الصراع الدولي على مستقبل تركيا ودورها الدولي والإقليمي القادم يقلق من يريدون الهيمنة على المنطقة والعالم الإسلامي دون مقاومة ولا ممانعة، من هنا التقت مصالح حركة فتح الله غولن مع القوى الدولية والإقليمية التي تتقاطع مصالحها مع هذه الجماعة، وهذا ليس أمراً طارئاً، بل تم التحضير له منذ سنوات ولكن الحكومة التركية لا تملك قانونيّاً أن تحاسب مواطناً تركيّاً على قناعته الفكرية ولا اتصالاته الخارجية، إلا إذا استخدمها فعليّاً في الإضرار بالأمن القومي التركي، وهو ما أثبته هذا الانقلاب بأن جماعة فتح الله غولن هي التي تزعمت هذا الانقلاب بالتخطيط والتنفيذ، وبالتالي فإن الاعتقالات التي تطال أتباع هذه الحركة أمر احترازي للتحقيق معهم، ومن ثم يتم الإفراج عمن لم يتورط منهم بهذا الانقلاب الغاشم.

لقد قامت السلطات القضائية التركية بالإفراج يوم الأحد ٢٠١٦/٧/٢٤م عن ألف ومائتي (١٢٠٠) جندي تركي، كانوا قد اعتقلوا بعد فشل الانقلاب الفاشل، وذلك لعدم ثبوت أدلة على تورطهم بالعملية الانقلابية، لا تخطيطاً ولا تنفيذاً ولا قتلاً لأحد من المواطنين ولا قصفاً لأحد مقرات الدولة العسكرية أو المدنية، وإنما كان دورهم أنهم أخرجوا من ثكناتهم العسكرية ليلة الانقلاب بحجج التدريبات العسكرية أو لمواجهة أعمال إرهابية، ولكنهم لم يكونوا يعلمون أنهم يشاركون في عملية انقلاب على الدولة التركية، بل إن

بعضاً منهم بكوا في الشوارع عندما علموا أنهم مشاركين في عملية انقلاب على الدولة، فما كان منهم إلا أن انضموا إلى الجماهير الشعبية التي تقاوم الانقلابيين.

لقد أجمعت كل البيانات التركية الرسمية أن جماعة فتح الله غولن هي التي تقف وراء الانقلاب، وهذا جعل كل الوسط السياسي المحلي التركي يقف ضد الانقلاب، فكان الموقف المحلي التركي مجمعاً على رفض الانقلاب؛ لأنهم يعلمون أن جماعة الخدمة التي يتزعمها فتح الله غولن هي تنظيم محظور، بعد تورطها بمحاولتي انقلاب عام ٢٠١٣م، وبعد التحقيق مع بعض أعضاء تلك الجماعة المتورطين في الانقلابين السابقين أطلقت الدولة التركية اسم الكيان الموازي على هذا التنظيم؛ لأنه تغلغل في معظم مؤسسات الدولة الأمنية والمدنية والقضائية والأكاديمية وغيرها، وقد أصبحت من ذلك التاريخ تنظيماً إرهابياً بنظر المؤسسات الأمنية التركية، ولكن الحكومة التركية والقضاء التركي لم يتعرض لأحد منهم بالسوء؛ لأن الحرية الشخصية والسياسية مكفولة لكل مواطن تركي، سواء كان حزبياً أو غير حزبي، ولذلك فإن الاعتقالات التي تبعت الانقلاب لم تهدد وحدة الشعب التركي بل قوتها، وجعلت اللحمة الشعبية مع الحكومة والجيش أقوى من ذي قبل.

إن من أهم عوامل فشل الانقلاب هو معرفة الشعب التركي أن حركة فتح الله غولن هي من تقف وراء الانقلاب، وبحدس طبيعي أو بذكاء فطري أو بخبرة عملية وتاريخية أدرك الشعب التركي أن الدول الغربية تقف وراء هذا الانقلاب وتدعمه، وإن لم تظهر على الساحة الانقلابية، وبالأخص بعد فشله، فالشعب التركي تابع امتعاض القيادات الغربية من الحكومة التركية في الأشهر الماضية، وعلم أن دوافع الدول الغربية تتقاطع مع مصالح الكيان الموازي في تركيا، ولكن الموقف الرسمي التركي لا يريد فتح صراع علني مع هذه الدول لأسباب عديدة، فيكفي أن تكشف الدولة ضلوع غولن في الانقلاب، حتى يثبت أمام أمريكا وهي الدولة المستضيفة له منذ عام ١٩٩٨م بأنه مخطط

فاشل، ولا يستحق من الغرب المراهنة عليه ولا دعمه، فالعلاقات التركية الأمريكية ينبغي أن تقوم مع الحكومات التركية المنتخبة من الشعب التركي فقط، وليس مع تنظيمات إرهابية تسعى للوصول إلى السلطة بالطرق الانقلابية وغير القانونية.



لقد خلص الشعب التركي أن الانقلاب قد وقع في تركيا بسبب وجود جماعة تسعى للسيطرة على مقاليد الأمور في تركيا بغير الطرق القانونية ولا بالطرق الديمقراطية، وهي جماعة الخدمة التي انطلقت في تركيا قبل خمسين عاماً تقريباً، كحركة تقدم خدمات للفقراء والمساكين من الشعب التركي، ولكنها تحولت مع الزمن لحركة مناوئة للحكومة التركية، وبالأخص بعد أن أصبحت الحركة لها صلاتها السياسية مع الدول الكبرى، وتقوم بنشاطات واسعة في أغلب دول العالم، فظنت أنها تستطيع أن تحكم تركيا دون أن ينتخبها الشعب التركي، لظنها أن الدول الغربية سوف تمكّنها من السيطرة على تركيا لتقاطع المصالح بينها وبين مصالح الدول الغربية في تركيا، أو على

الأقل لإضعاف تركيا من وجهة نظر غربية، وقد فشلت هذه المحاولة إلى غير رجعة إن شاء الله، ولكن مكمن الخطر في تركيا الآن هو في حركة الخدمة كحركة سرية مرتبطة بالمشاريع الخارجية المعادية لتركيا وليست معادية لحزب العدالة والتنمية وحكوماته فقط.

والموقف الحكومي والشعبي لن يكون ضد من كانوا يشاركون في أعمالها الخيرية العامة، ولا في مدارسها وجامعاتها وشركاتها، ولا في أفكارها العصرية التي توصف بالتنويرية، فهذه أفكار لم يعترض عليها المجتمع التركي السني المعتدل، حتى لو وصفها البعض بأنها أفكار منحرفة، ولكن مكمن الخطر هو في السلوك الفعلي لأتباع غولن مع غولن نفسه أولاً، وفي أخذهم بمبدأ التقية (السرية التامة وإظهار عكس ما يبطن) ثانياً، فأتباع غولن من الناحية العملية أخذوا من التصوف «كن بين يدي الشيخ كالميت بين يدي مغسله»، أو كالريشة في الهواء يحركها كيف يشاء، فهم يعاملونه عملياً كمعصوم، أو أكثر من معصوم، وإن لم يكتبوا ذلك في كتبهم، وهذا يعرفه أتباعه المقربون منه، ولكنهم ينفونه بالمبدأ الثاني «التقية»، وهذه معتقدات حركة الحشاشين التاريخية، وهذه خطورة ينبغي التنبه لها أكثر في تركيا وفي الدول العربية والعالم الإسلامي.

إن يقظة الجيش التركي ورفضه للانقلاب، وشجاعة الرئيس أردوغان والحكومة الشرعية بكل وزرائها في مقاومة الانقلاب، وبطولة الشعب التركي ومقاومته لدبابات الانقلابيين في الشوارع، ووقوف أحزاب المعارضة إلى جانب الحكومة الشرعية ورفض الانقلاب سياسياً، ووقوف الإعلام التركي إلى جانب الشعب والحكومة الشرعية والجيش وضد الانقلاب، ووقوف الدول العربية الصديقة مع الشعب التركي وحكومته الشرعية، كل ذلك كفيل أن ينير طريق المستقبل الأفضل لتركيا، وهو ما يعني أن تداعيات الانقلاب على السياسة التركية في المستقبل أنها سوف تزيد قوة، داخلياً وإقليمياً ودولياً، وبالأخص في تأييد القضايا العربية والدولية العادلة، وأن الشعب التركي سائر

في طريقه لبناء تركيا الجديدة، وأن الشعب التركي عرف صديقه من عدوه، فقد كان الشعب العربي بالكامل مع الشعب التركي، ولا يمكن أخذ العينات النادرة على أنها تمثل الشعب العربي، حتى لو كانت تحت أيديهم وسائل إعلام كبيرة!





لماذا يتجاوز الجنرالات الأمريكيون صلاحياتهم مع تركيا[(١)]

لا تزال التصريحات الأمريكية حيال الانقلاب الفاشل في تركيا يوم الجمعة السوداء ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦م تثير الريبة لدى المتابعين لارتدادات الانقلاب بعد أسبوعين تقريباً، فالتصريحات الأمريكية لبعض الجنرالات الأمريكيين دفعت الرئيس التركي أردوغان إلى إدانة هذه التصريحات يوم ٢٩/ ٧/ ٢٠١٦م بقوله: «إن الشعب التركي يعرف من هو العقل المدبر لمحاولة الانقلاب»، وهذا هو الرأي الشعبي التركي والرسمي أيضاً فلا تستطيع أن تنفيها التصريحات الأمريكية المتوالية بعدم تورطها في الانقلاب؛ لأن تصريحات أمريكية أخرى تكشف تورط أمريكا فيه، وبالأخص من التصريحات العسكرية التي تصدر عن الجنرالات الأمريكيين في المنطقة، وسواء حذرت أمريكا أو هددت تركيا بأن التصريحات التي تتهم أمريكا بالتورط في الانقلاب الفاشل قد تسيء إلى العلاقات التركية أو لم تحذرها أو تهددها، فإن القناعات الشعبية التركية لا تتغير، طالما أن العقل المدبر للانقلاب زعيم الكيان الموازي الإرهابي مقيم في أمريكا، ويتلقى الحماية والرعاية من المخابرات الأمريكية، وطالما أن الجنرالات الأمريكيين هم من يقدمون الأدلة على الشكوك الشعبية في تركيا.

لذلك لم يغير تصريح قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال «جوزيف

---

(١) انظر: الرابط الإلكتروني لموقع الخليج أونلاين بتاريخ ٣٠/ ٧/ ٢٠١٦م:
http://alkhaleejonline.net/articles/1469886727275672600/%D9%

فوتيل» يوم الخميس ٢٠١٦/٧/٢٨م من قناعات الشعب التركي شيئاً، وإنما قدم مزيداً من الفضائح التي تثبت تورط أمريكا في الانقلاب الفاشل، فإذا كان السياسيون الأمريكيون سواء المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أو المتحدث باسم البيت الأبيض ينفون علمهم أو تورطهم في الانقلاب الفاشل في تركيا، فإن الجنرالات الأمريكيين في المخابرات الأمريكية أو البنتاغون لا ينفون ذلك، وتكشف تصريحاتهم في الدفاع عن الانقلابيين أنهم على صلة بالجنرالات الضالعين في الانقلاب، أو أنهم على علاقات مريبة مع البنتاغون، فالجنرال فوتيل يبين: «أن عدداً من أوثق حلفاء أمريكا العسكريين في الجيش التركي أودعوا السجون عقب المحاولة الانقلابية»، بينما لم يتم إيداع أحد من الجنرالات الأتراك في الاعتقال إلا من ثبت تورطهم وشاركوا في الانقلاب، بحسب قوائم الانقلابيين أنفسهم، وليس بحسب التهم التركية، فمن غباء الانقلابيين أنهم جهزوا قائمة بأسماء كل الجنرالات المشاركين وطبيعة دور كل واحد منهم في الانقلاب، وقائمة أخرى تذكر أسماء من سيتولى السلطة بعد الانقلابيين من العسكريين والقضاة والساسة المدنيين.

ومن أخطاء تصريح الجنرال الأمريكي فوتيل قوله في منتدى آسبن الأمني بولاية كولورادو: «إن ثمة هاجساً دائماً ينتاب واشنطن من أن الانقلاب الفاشل في تركيا ورد فعل حكومة أنقرة عليه؛ من شأنهما إضعاف العمليات التي تضطلع بها وزارة الدفاع الأمريكية في المنطقة»، وقال فوتيل: «لدينا بالتأكيد علاقات مع كثير من القادة الأتراك، لا سيما العسكريين منهم.. أنا قلق إزاء ما قد يحدث لتلك العلاقات من تأثير».

هذه التصريحات الأمريكية لا ترضي الشعب التركي ولا ترضي الرئاسة ولا الحكومة ولا قيادة هيئة الأركان التركية؛ لأنها تكشف عن تدخل أمريكي مباشر في العلاقات مع الجنرالات الأتراك، وبالأخص الذين يدافعون عنهم حتى بعد ثبوت تورطهم في الانقلاب على إرادة الشعب التركي، وخروجهم على الحكومة الشرعية المنتخبة ديمقراطياً بالطائرات الحربية والدبابات لقتلهم

في الشوارع وفي مقراتهم الحكومية والعسكرية، بل حتى في مجلس البرلمان التركي، وهو بيت الشعب التركي الكبير، فكيف يجرؤ جنرالات أتراك فيقصفون بطائراتهم الحربية مقر البرلمان التركي الذي لم يتعرض للقصف طول تاريخه العثماني أو الجمهوري، بل لم يتعرض له جيوش الحلفاء بالاعتداء أثناء الحرب العالمية الأولى؟

لا شك أن تركيا شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي شريك استراتيجي مع المؤسسة العسكرية الأمريكية، ولكن لا ينبغي أن يتم الإعلان عن مثل هذه العلاقات بين الجنرالات الأمريكيين والأتراك خارج دائرة القرار السياسي التركي، وبالأخص مع وزارة الدفاع التركية، التي هي جزء من سياسة الحكومة التركية، وهذا أمر متعارف عليه في العلاقات الدولية والدبلوماسية، فلا تتم الاتصالات السياسية أو العسكرية إلا ضمن التراتيب والرتب والقنوات الصحيحة، وليس مع عناصر أو جنرالات، وبالتالي فلا يمكن أن يكون هناك جنرال مقرب من أمريكا ويتم التعاون معه بتميز إلا في حالة انتهاك هذه العلاقات الدبلوماسية أو التعاون وفق الاتفاقيات بين المؤسسات العسكرية، مثل وزارات الدفاع والحكومات بين البلدين.

وإذا وجد تنسيق بين تركيا وأمريكا على مكافحة الإرهاب أو محاربة «داعش» فإن ذلك ينبغي أن يتم بين حكومات ووزارات الدفاع وفق اتفاقيات دولية موقعة بين دولتين ممثلتين بوزراء الدفاع، وليس بين جنرالات من الجيش الأمريكي وجنرالات من الجيش التركي بأشخاصهم وأسمائهم فقط، وكذلك فإن غياب بعض الجنرالات من الجيش التركي أو الجيش الأمريكي لا ينبغي أن يؤثر على سياسة محاربة الإرهاب؛ لأن الاتفاق بين دول وبين وزارات مختصة، وليس بين أشخاص، وحتى لو كان بين أجهزة أمنية مختصة، فهذا لا يعني أنه بين جنرالات معينين، سواء بقوا في مناصبهم أو غادروها؛ لأن الجنرالات والقيادة العسكرية منفذة لهذه الاتفاقيات، بأوامر من حكومتها وليس بأوامر من قيادة دولة أخرى، والجنرالات ليست صاحبة الاتفاق ولا

ضامنة له، وإنما هي منفذة له وفق الأوامر التي تصلها من حكومتها.

وما يدين الانقلابيين أكثر بأنهم كانوا أدوات بيد مخططين من الخارج هو تصريح مدير المخابرات الوطنية الأمريكية «جيمس كلابر» في نفس المنتدى بكولورادو، حيث تحدث وكرر نفس أفكار «فوتيل» وتعليقاته، وقال: «إن التطهير العسكري الذي يجري في تركيا للجيش بعد محاولة الانقلاب الفاشلة تعيق التعاون في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة»، وقال كلابر: «إن عملية التطهير الجارية للجيش هناك سيكون لها تأثير على جميع ركائز أجهزة الأمن القومي في تركيا»، وقال: «إن كثيرين ممن كنا نتعامل معهم استُبعدوا أو اعتُقلوا، وما من شك في أن ذلك سيحدث انتكاسة ويجعل التعاون أكثر صعوبة مع الأتراك».

إن هذه التصريحات الأمريكية تضر بالعلاقات التركية الأمريكية لأنها تتدخل في الشؤون التركية بطريقة دبلوماسية خاطئة، فلا يحق لجنرالات أمريكيين مهما كانت رتبهم أن يتحدثوا أمام وسائل الإعلام أو في المؤتمرات السياسية والأمنية بهذه الطريقة التي لا تكترث بموقف الحكومة التركية، ولا تكترث بمشاعر الأتراك وضحاياهم من الشهداء والجرحى، الذين قتلهم الانقلابيون في تركيا وعددهم ٢٤٢ شهيد عسكري ومدني، وآلاف الجرحى والمتضررين، فهذه التصريحات من اختصاص الوزراء المعنيين، وعبر قنوات دبلوماسية بين الدول، ولذلك فإن هذه التصريحات إما أنها تعبر عن حالة يأس وإحباط لدى الجنرالات الأمريكيين الذين شاركوا في الانقلاب وفشلوا فيه أيضاً، وإما أنها تصريحات تحريضية على الحكومة التركية، انتقاماً من فشل الانقلاب، وبالتالي تدخل في التصريحات العدائية ضد الدولة التركية، وفي الحالتين فإن الحكومة الأمريكية وقبل الحكومة التركية مطالبة بوضع حد لكل هؤلاء الجنرالات الأمريكيين الذين يُسيئون للعلاقات الأمريكية التركية، ففشلهم في التخطيط لإنجاح الانقلاب أو يأسهم مما حصل لا ينبغي أن يسيء للعلاقات التركية الأمريكية، بل أحرى بقيادة البنتاغون أن تقدم هؤلاء

الجنرالات الأمريكيين للتحقيق عن مسؤوليتهم في الانقلاب الفاشل في تركيا، وتحميلهم مسؤولية ذلك إذا ثبت تورطهم فيه فعلاً.

وهذا يتطلب من الحكومة التركية أن تتوجه بالاحتجاجات الرسمية ضد هذه التصريحات المسيئة للعلاقات الاستراتيجية بين تركيا وأمريكا، وبالأخص من الجنرالات العسكريين الفاشلين، وأن تطالب الحكومة الأمريكية بتشكيل لجنة تحقيق بالتهم التي يوجهها الشعب التركي لهؤلاء الجنرالات الأمريكيين، ومحاسبتهم على التصريحات التي تسيء لسمعة الجيش الأمريكي أولاً، وتسيء للعلاقات التركية الأمريكية الاستراتيجية، فهذه العلاقات أقوى من أن يعرضها بضعة جنرالات فاشلين للضرر، ومحاولة حرف الأنظار عن الحقيقة من خلال تصريحات غير مسؤولة، والتي تتجاوز حدود الأدب الدبلوماسي في الكلام أو في الأفعال غير المشروعة ضد دولة صديقة لأمريكا مثل تركيا.



۞ ۞ ۞

الخاتمة

صراع حضارات أم حروب صليبية:

منذ بضع سنوات صنفت كتابي «التجربة النهضوية التركية»، وقد بينت فيه دواعي تأسيس حزب العدالة والتنمية، وبالأخص في مطلع قرن جديد عام ٢٠٠١م، وكيف أن هذا الحزب استفاد من التجربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة التركية طوال نحو ثلاثة أرباع القرن العشرين الماضي، واستطاع أن يبني عليها تجربة نهضوية نالت ثقة الشعب التركي بإطراد كبير، والأهم من ذلك أنها أشعرت المواطن التركي بأنه وجد الحزب والرجال الذين يتبنون قضاياه ويدافعون عنه ويعززون ثقته بنفسه، في بحر متلاطم من أمواج التشويه والأعداء في الداخل والخارج.

لقد كان سبب نجاح حزب العدالة والتنمية الأول هو أنه حزب انبثق من حضن الشعب التركي وهويته الثقافية وحضارته الدينية والتاريخية والحديثة أيضاً، فلم يكن حزباً تراثياً حضارياً ولا أيديولوجياً ولا حداثياً فقط، وإنما جمع بين كل متطلبات ذلك في عصره وزمانه وقيمه وتحدياته، هذا السبب الأول كان مهمّاً عندما فاز الحزب في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م، ولكنه لم يكن يستطع أن يضمن النجاح في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، لو لم يحقق الحزب وهو في السلطة السياسية نجاحاً في الانفتاح الاجتماعي، ونجاحاً في التقدم الاقتصادي، ولو لم يحقق نجاحاً في مكانة تركيا السياسية على الساحة الدولية؛ أي: لما استطاع أن يفوز في انتخابات ٢٠٠٦م، فكان شرط فوز حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات الأولى هو من خلال الإنجاز

والنجاح الذي حققه لتركيا كلها وشعبها كله، دون استثناء مدينة واحدة من مدن تركيا، ودون استثناء قومية واحدة من مكونات الشعب التركي.

لقد تسلم حزب العدالة والتنمية تركيا عام ٢٠٠٢م وهي على وشك الإفلاس المالي، وعليها عشرات المليارات من الديون لصندوق النقد الدولي، ولكنه خلال الأربع سنوات الأولى أنقذ تركيا من الإفلاس، وتمكن خلال العشر سنوات الأولى تقريباً من سداد كافة الديون، وأصبحت تركيا من الدول العشرين الأولى اقتصادياً في العالم، وأصبحت تركيا واحدة من أعلى نسب النمو العالمي، وزاد دخل الفرد أضعاف المرات.

لم يكن مجرد تمثيل هوية الشعب التركي الحقيقية أو تمثيل الغالبية العظمى للشعب التركي من خلال حزب العدالة والتنمية في السلطة هو سبب النجاح الاقتصادي، وإنما الإصلاحات الديمقراطية التي وصفت بالحزم الديمقراطية، التي قدمها نواب حزب العدالة والتنمية وحكومته للبرلمان التركي لمعالجة المشاكل الاجتماعية والهويات القومية لأبناء الشعب التركي، وبالأخص في هوياته الثقافية واللغوية الخاصة، وفي مقدمتها المسألة الكردية، التي بدأ رئيس الوزراء التركي الأسبق أردوغان معالجتها بجدية عام ٢٠٠٥م.

فالحزم الديمقراطية الإصلاحية تناولت إشكاليات الحياة الاجتماعية والسياسية المتأزمة، وتناولتها بصراحة وشفافية ومقاربات واقعية، وكان النجاح فيها معيار نجاح كبير لحزب العدالة والتنمية في تجربته وحكمه أيضاً، هذه الإصلاحات الديمقراطية كانت متصالحة مع الهوية الحضارية للشعب التركي، التي حاول غلاة العلمانيين من العسكر والأحزاب السياسية المتصلبة فرضها على الشعب التركي رغماً عنه، فكانت الإصلاحات الديمقراطية مفتاح العمل المشترك لغالبية أبناء الشعب التركي، والعمل بجدارة ومثابرة لتحقيق التقدم والنجاح الاقتصادي؛ أي: أن إحساس الشعب التركي باختياره من يمثله في هويته الحضارية، وتقدمه في إصلاحات ديمقراطية متدرجة على هيئة حزم ديمقراطية ناجحة، ثم مواصلة مسيرة البناء والتقدم والنجاح، كل ذلك جعل

حزب العدالة والتنمية خيار الشعب التركي في قيادة تركيا في الحاضر والمستقبل.

وفي السياسة الخارجية لحكومات حزب العدالة والتنمية نجحت الحكومة التركية في التقارب مع أمريكا والاتحاد الأوروبي، وأثبتت سعيها ومصداقيتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، والعمل على تطبيق كافة شروط الاتحاد الأوروبي، وهو ما قابلته دول الاتحاد الأوروبي بالرضا في البداية، ولكن نجاح السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية في تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية قد حرك الهواجس لدى الأوروبيين، وكأنهم وجدوا حجة يعارضون فيها السياسة التركية الخارجية، وبالأخص أن الحكومة التركية أظهرت استقلالاً في إبرام الاتفاقيات وعقد المعاهدات مع الدول العربية والإسلامية، مما جعل الدولة التركية في نظر الأوروبيين والأمريكيين قد تجاوزت حدودها في الحجم السياسي الخارجي المسموح به في نظر الأوروبيين والأمريكيين.

ولما جاءت أحداث الحروب العدوانية الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦م، وعلى غزة ٢٠٠٨م، و٢٠٠٩م، و٢٠١٢م، و٢٠١٤م، مع ما صاحبها من انفجارات سياسية في ثورات الربيع العربي من عام ٢٠١١م، وظهور حكومة حزب العدالة والتنمية التركية حكومة مستقلة وصاحبة موقف سياسي في قضايا المنطقة، أزعج ذلك السياسة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أيضاً، وجعلها أكثر حنقاً على السياسة التركية الخارجية، بعد أن كانت حانقة عليها في النجاح الاقتصادي الداخلي التركي، إضافة لما تحقق اجتماعياً وسياسياً أيضاً، فأصبحت الذهنية الغربية المعادية للحكومة التركية تسعى لإسقاط هذه الحكومة التي تجاوزت خطوطها الحمراء في نظر الغربيين، وهي نفسياً مهيأة لهذا العداء التاريخي تجاه الشعب التركي والمسلمين عموماً، حتى قيل إن أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤخراً كان بسبب خوفاً من الهجرة المتدفقة من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لو بقيت فيه، والمثل

البريطاني هو مثل مصغر لمشاريع الإسلاموفوبيا في الدول الأوروبية وصعود أحزاب اليمين المتطرف في الدول الأوروبية، وكلها تتبنى قضايا معادية للحضارة الإسلامية العربية والتركية وغيرها.

هذا الموقف العدائي الأمريكي والأوروبي من استقلالية حزب العدالة والتنمية في إدارة شؤون تركيا الداخلية وسياستها الخارجية جعل تلك الدول تكشر عن أنيابها في أكثر من مناسبة، وتخرج في تصريحات عدائية بحجج واهية، مثل تهديد المستشارة الألمانية ميركل الحكومة التركية في حالة إتمام بناء أكبر مطار مدني في أوروبا، الذي شرعت الحكومة التركية بناءه قبل عامين، أو تصريحات أعضاء في الكونغرس الأمريكي بترحيب أمريكا بوقوع انقلاب عسكري في تركيا يطيح بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وكان ذلك قبل وقوع انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م بثمانية أشهر تقريباً، أو تصريح رئيس الوزراء البريطاني السابق كاميرون بأن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي إلا بعد ٣٠٠٠ عام، فهذه التصريحات تنم عن عداء حضاري للشعب التركي وحضارته وقيمه واستقلالية قراره الاقتصادي والسياسي، وكأن أمريكا وأوروبا تريد تركيا دولة تابعة لها وليست دولة مشاركة للغرب في حاضره ومستقبله، ولذلك تظن أمريكا وأوروبا أن تركيا وحكوماتها وجيشها مطالبة بتنفيذ الأوامر الغربية فقط، وليست صاحبة سياسة ولا قرار ذاتي.

إن عدم قبول أمريكا وأوروبا الجمهورية التركية شريكاً كامل الأهلية مثل كل الدول الأوروبية عضواً في الاتحاد الأوروبي أو في حلف الناتو هو السبب الرئيسي لتكرار وقوع الانقلابات في تركيا في العقود الماضية، بل منذ قاد الأوروبيون انقلاب حزب الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م في أواخر عهد الدولة العثمانية.

لقد أفرز انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م نتيجة مهمة للدول الغربية بأن الرهان على خونة الداخل التركي لم يعد ممكناً، سواء كانوا أحزاباً سياسية في المعارضة التركية التي ساهمت في الماضي بتشجيع الانقلابات العسكرية، أو

كانت كيانات موازية عنصرية تدعي الحقوق القومية مثل حزب العمال الكردستاني وأمثاله، أو كانت كيانات موازية تدعي التحديث أو التنوير أو الانفتاح الديني مثل حركة فتح الله غولن، فهذه الكيانات الموازية لن تستطيع خدمة الغرب بتغيير نظام الحكم في تركيا بعد اليوم، ولن تستطيع إثارة الفتن والاضطرابات إلا على طريقة الأعمال الإرهابية فقط؛ لأن الشعب التركي بكل تياراته السياسية والقومية موحد في تمسكه بوطنه ودولته وخياره السياسي الذي يعبر عنه في صناديق الاقتراع والانتخابات، وهذا يعني أنه لم يبق أمام الغرب إلا دخول الحرب ضد الشعب التركي مرة أخرى، كما حصل في الحرب العالمية الأولى، وعند ذاك لن يكون المبرر إلا حجة الحروب الصليبية مرة أخرى، لعدم وجود مبرر آخر، فالحكومة التركية لم تقم بأعمال عدائية ضد الغرب في العقد الماضي إطلاقاً، بل كانت متقاربة مع الغرب في سياساته وقيمه وحضارته، وما تقوم به أكثر من ذلك ولا يرضي الحكومات الغربية، ومن حقوق الشعب التركي أن يختار من يمثله سياسيّاً وحضاريّاً، ومن يبني مشروعه الوطني، وفي تحديث تركيا اقتصادياً وتكنولوجياً ودفاعياً.

إن انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦م هو انقلاب غربي نفذته أيدي تركية خائنة، فالانقلاب ضد الشعب التركي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية ومشاريعه التنموية لتركيا في الحاضر والمستقبل، وهو انقلاب على إرادة الشعب التركي الممثلة بمشاريع حزب العدالة والتنمية الاجتماعية والمصالحة الداخلية، وضد مشاريعه الاقتصادية والنهضوية، وضد إرادته السياسية التي تصنع السياسة التركية بما يخدم الشعب التركي أولاً وأخيراً، بوصفه جزءاً من منطقته الاستراتيجية وعمقه الاستراتيجي الجغرافي والحضاري، فهو بنسبة ٣٪ أرض وعقل أوروبي، وهو بنسبة ٩٧٪ أرض وحضارة وعقل شرقي، وكما لا يمكن تغيير الجغرافيا لتصبح أوروبية فكذلك لا يمكن تغيير القلوب التركية لتصبح غربية، أما سعي الحكومة التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي فهذه مصالح الشعوب وتعاونها وتقدمها، بصفتها البشرية الإنسانية، وتعاونها على البر والتقوى.